

أخبار عالمية

سوريا: إنشاء خط أنابيب النفط من العراق في الربع الأول 2027



تتوقع شركة البترول السورية البدء بإنشاء خط أنابيب النفط من العراق في الربع الأول من 2027.

وتستورد دمشق 6 ملايين متر مكعب يوميا من الغاز من أذربيجان والأردن في حين يقارب الإنتاج المحلي 9 ملايين متر مكعب. وتحتاج سوريا إلى ما يقرب من 15 إلى 16 مليون متر مكعب لتشغيل جميع محطات توليد الطاقة، وفقاً لـ«رويترز».

وتعتزم إنشاء 4 محطات جديدة لتوليد الكهرباء بحلول 2029 بينما ستحتاج هذه المحطات إلى ما لا يقل عن 30 مليون متر مكعب من الغاز يوميا.

«بارامونت»، تتم صفقة الاستحواذ على «وارنر براذرز»، مقابل 110 مليارات



أنمت «بارامونت سكاي دانس كورب»، صفقة الاستحواذ على «وارنر براذرز ديسكفري» بقيمة 110 مليارات دولار، في واحدة من أكبر صفقات الاندماج بتاريخ صناعة الإعلام والترفيه، بعد منافسة حادة مع «نتفليكس» وتجاوز اعتراضات ودعوى مرتبطة بخاوف مكافحة الاحتكار، ما منح الرئيس التنفيذي ديفيد إيليسون السيطرة على إحدى أكبر شركات الترفيه في العالم. وسيحمل الكيان الجديد اسم «Skydance»، وتجمع هذه الصفقة بين الشركتين اللتين أنتجتا سلسلتي أفلام «مهمة مستحيلة» و«هاري بوتر»، وشركة دي سي ستوديوز، مع شبكات تلفزيون وبث رئيسية مثل «سي بي إس» و«سي إن إن» و«بارامونت+» و«إتش بي أو ماكس» لتشكيل شركة ترفيه ضخمة تغطي مجالات السينما والتلفزيون والأخبار.

عجز الميزان التجاري الأميركي يتجاوز 100 مليار دولار في شهر



اتسع العجز التجاري الأميركي أكثر من المتوقع في أغسطس الماضي، مدفوعاً بارتفاع حاد في واردات السلع وسط طلب محلي قوي، مما يعني أن التجارة في طريقها مرة أخرى إلى أن تشكل عاملاً سلبياً في النمو الاقتصادي خلال الربع الثالث. وأعلن مكتب التحليلات الاقتصادي التابع لوزارة التجارة ومكتب الإحصاء، أمس الثلاثاء، ارتفاع العجز التجاري إلى 105.6 مليار دولار، وكان خبراء اقتصاد استطلعت وكالة «رويترز»، آراءهم قد توقعوا أن يبلغ العجز 102 مليار دولار. وأشارت البيانات الصادرة الأسبوع الماضي إلى هذا التدهور، إذ أظهرت ارتفاعاً في العجز التجاري في السلع خلال أغسطس مدفوعاً بزيادة الواردات.

سمو رئيس الوزراء استقبل وزير المؤسسات و«صنع في إيطاليا» والوفد المرافق

الكويت وإيطاليا.. تعزيز الشراكة الاقتصادية

- 1 بحث تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والصناعي بين البلدين
- 2 دعم قطاع الأعمال وتشجيع الابتكار بما يخدم المصالح المشتركة
- 3 أورشو يشكر الكويت على استجابة «Q8» لوضع سقف لأسعار الوقود



بالأوضاع الاقتصادية للأسر الإيطالية. حضر المقابلة مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد الصباح. ويعكس تناول المجالات الاقتصادية والاستثمارية والصناعية خلال اللقاء تعدد مسارات التعاون بين الكويت وإيطاليا، وما تحمله هذه المجالات من فرص لتعزيز المصالح المشتركة وتطوير العلاقات الثنائية. كما يبرز دعم قطاع الأعمال وتشجيع الابتكار ضمن الموضوعات التي تناولتها المحادثات، باعتبارهما مجالين متكاملين مع التعاون الاستثماري والصناعي، بما يمنح الشراكة الاقتصادية بين البلدين أفقاً أوسع للتطوير. ويظهر الشكر الإيطالي لمبادرة «Q8» تقديراً للدور الذي تؤديه الشركة واستجابتها لنداء الحكومة الإيطالية، فيما يبرز الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية للأسر الإيطالية بعداً اجتماعياً لهذا التعاون.

استقبل سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء، بحضور وزير النفط طارق سليمان الرومي، أمس، وزير المؤسسات و«صنع في إيطاليا» في جمهورية إيطاليا الصديقة أدولفو أورسو والوفد المرافق له، وذلك بمناسبة زيارته للبلاد. وجرى خلال اللقاء استعراض أوجه التعاون بين دولة الكويت والجمهورية الإيطالية الصديقة وسبل تعزيزها وتطورها، لاسيما في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والصناعية، ودعم قطاع الأعمال وتشجيع الابتكار، بما يخدم المصالح المشتركة بين البلدين الصديقين. وأعرب وزير المؤسسات و«صنع في إيطاليا»، خلال اللقاء، عن خالص شكره لدولة الكويت، ممثلة بشركة البترول الكويتية العالمية «Q8»، على استجابتها لنداء الحكومة الإيطالية بوضع سقف لأسعار الوقود، مما يعكس اهتمامها البالغ

تعافي إنتاج الهيدروكربونات وعودة الصادرات النفطية يدعمان آفاق النمو

البنك الدولي: اقتصاد الكويت يستعد لنمو 22 % في 2027

- 1 رفع توقعات النمو للعام المقبل من 13.5 % إلى 22 %
- 2 تحسن حركة الناقلات الخليجية بعد تراجعها خلال النزاع

المقبل، بالتزامن مع استعادة إنتاج الهيدروكربونات تدريجياً وانتظام الصادرات النفطية. وكان البنك الدولي قد توقع، في أبريل الماضي، انكماش الاقتصاد الكويتي بنسبة 6.4 % خلال 2026، عقبه نمو بنسبة 13.5 % في 2027، قبل أن يعدّل تقديراته إلى انكماش أكبر هذا العام وتعافٍ أقوى في العام المقبل.

وأخر مارس إلى نحو 500 ألف طن متري يومياً، مقارنة بما يتراوح بين 1.5 مليون ومليوني طن متري يومياً قبل النزاع، موضحاً أن أحجام الصادرات تراجعت بوتيرة أكبر من الإنتاج. وفي حين يُتوقع أن يسجل الاقتصاد الكويتي خلال 2026 أكبر انكماش منذ أكثر من ثلاثة عقود، تشير تقديرات البنك إلى عودة قوية للنمو في العام

تتراوح بين 55 % و 70 % من طاقتها الإنتاجية المقدرة، إذ حدّت الاضطرابات التشغيلية وقيود التخزين ومحدودية الوصول إلى طرق التصدير من قدرة العديد من المنتجين على الاستفادة الكاملة من طاقاتهم الإنتاجية. وأشار البنك الدولي إلى أن حركة ناقلات النفط من دول الخليج بدأت تتعافى تدريجياً خلال الأشهر التالية لتراجعها في

الإقليمي الصادر أمس الثلاثاء، أن استعادة الإنتاج النفطي وعودة الصادرات إلى وضعها الطبيعي تدعمان انتعاش الاقتصاد الكويتي العام المقبل، بعد انكماش متوقع بنسبة 14.6 % خلال 2026، في ظل تضرر البنية التحتية للطاقة ومحدودية طرق تصدير الهيدروكربونات البديلة. وبحسب التقرير، عملت الكويت ضمن مجموعة من الدول الخليجية عند مستويات

توقع البنك الدولي أن يحقق الاقتصاد الكويتي تعافياً قوياً خلال عام 2027، بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 22 %، مدعوماً بالتعافي التدريجي لإنتاج الهيدروكربونات وعودة صادرات النفط إلى مستوياتها الطبيعية، مقابل توقعاته السابقة الصادرة في أبريل الماضي بنمو نسبته 13.5 %.

استمرار التوترات يهدد بارتفاع حاد لأسعار السلع الأساسية

اضطرابات مضيق هرمز تهدد بإشعال أزمة غذاء عالمية



حذر الأمين العام لغرفة التجارة الدولية جون ديتنومن أن اضطرابات الملاحة عبر مضيق هرمز تهدد بإشعال أزمة عالمية في الأمن الغذائي، مع تراجع إمدادات الأسمدة وارتفاع مخاطر نقصها في الأسواق، وقال إن نحو ثلث شحنات الأسمدة العالمية تمر عبر المضيق، فيما تراجعت الطاقة المتاحة في السوق بنحو 40 % منذ بدء الاضطرابات، ما أدى إلى فقدان نحو 2.7 مليون طن من الإمدادات. وحذر من أن استمرار الأزمة قد يدفع أسعار السلع الغذائية الأساسية إلى الارتفاع بشكل حاد، مع احتمال صعود أسعار الحبوب بما يصل إلى 80 %، على أن تكون الاقتصادات النامية والناشئة الأكثر تضرراً. وعادت أسعار البورينا العالمية للارتفاع مجدداً خلال شهر سبتمبر لتصل إلى نحو 457 دولاراً للطن بزيادة 10.5 % خلال شهر واحد وبزيادة 20 % عن نفس الفترة من العام الماضي.

السعودية استعادت 5.8 مليون برميل يومياً عبر خط «شرق - غرب»

السعوديين، لافتاً إلى أن التوجيه واضح بضرورة توطين كل ما يتعلق بالطاقة. وأظهرت بيانات أن تدفقات النفط من منطقة الخليج، باستثناء إيران، ارتفعت إلى أكثر من 81 % من مستويات ما قبل الحرب في شهر سبتمبر؛ مدعومة بانتعاش الصادرات السعودية على الرغم من هجمات على البنية التحتية النفطية للمملكة وتصاعد الهجمات الإيرانية على الشحن بالمنطقة.

كشف الأمير عبدالعزيز بن سلمان، وزير الطاقة ووزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي، أمس الثلاثاء، أنه خلال 5 أو 6 أيام من استهداف خط شرق غرب بدأت المملكة استخدام، معلناً استعادة المملكة مستوى 5.8 مليون برميل يومياً صباح أمس من خط شرق - غرب. وأوضح الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن خط شرق - غرب ساهم في دعم صادرات النفط السعودية، حيث قامت شركة «أرامكو» باستخدام تقنيات ومواد لزيادة تخفيف الضغط على الأنابيب وبالتالي زيادة قدرة التصدير المتاحة إلى نحو 7 ملايين برميل. وأضاف أن منشآت الصناعة والتعدين والطاقة في المملكة ستشمل 70 % على الأقل من

أخبار الشركات

«المركزي» يوافق على صكوك دائمة لـ «وربة» بـ100 مليون دينار

أعلن بنك وربة حصوله على الموافقة النهائية من بنك الكويت المركزي لإصدار صكوك دائمة ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال، بقيمة لا تتجاوز 100 مليون دينار.

وأوضح البنك، في بيان لبورصة الكويت أمس الثلاثاء، أن الموافقة النهائية صدرت بتاريخ 5 أكتوبر 2026، بعد حصوله في 24 سبتمبر 2026 على موافقة هيئة أسواق المال على نشرة اكتتاب خاص لإصدار الصكوك ذاتها.

وكان «وربة» قد أعلن في أغسطس 2026 حصوله على موافقة مبدئية من بنك الكويت المركزي لإصدار صكوك ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بقيمة 500 مليون دولار أميركي.

وحقق البنك أرباحاً بلغت 24.18 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة بـ20.33 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي، بزيادة سنوية بلغت 18.9 %.



«زين» تبدأ توزيع 17 فلساً للسهم نقداً

للتعليمات الصادرة عن الشركة الكويتية للمقاصة.

وبحسب آخر البيانات المعلنة، سجلت «زين» أرباحاً بقيمة 220.19 مليون دينار خلال النصف الأول من العام الحالي، بزيادة 72.93 % مقارنة بـ127.33 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق، وقررت توزيع أرباح نقدية بنسبة 17 % من القيمة الاسمية للسهم.

يتم من خلال تحويلها إلى الحسابات البنكية للمساهمين المستحقين المسجلين في خدمة التحويل الإلكتروني الخاصة بتوزيع الأرباح، اعتباراً من أمس.

ودعت «زين» المساهمين الذين لم يتمكنوا من التسجيل في الخدمة إلى مراجعة أي من البنوك المحلية للاشتراك فيها، أو التسجيل من خلال الخدمات الإلكترونية التي تتيحها تلك البنوك لعملائها، وفقاً

أعلنت شركة الاتصالات المتنقلة «زين» بدء توزيع أرباح نقدية عن النصف الأول من عام 2026، بنسبة 17 % من رأس المال، بولاً 17 فلساً للسهم، للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بنهاية يوم الاستحقاق، الخميس الموافق 1 أكتوبر الحالي.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الثلاثاء، أن توزيع الأرباح

«منارة الأفق» تتقدم باستقالتها من مجلس إدارة «إيفا»

أعلنت شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة «إيفا» تقدم شركة منارة الأفق العقارية باستقالتها من عضوية مجلس إدارة الشركة، بصفتها نائب رئيس مجلس الإدارة. وأوضحت «إيفا»، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الثلاثاء، أن مجلس الإدارة سيعقد اجتماعاً لمناقشة الاستقالة واتخاذ القرار بشأنها. وكانت الشركة قد أعلنت في 10 سبتمبر 2026 إعادة تشكيل مجلس إدارتها، برئاسة صالح صالح السلمي، بصفته رئيساً غير تنفيذي لمجلس الإدارة، عقب انعقاد الجمعية العامة العادية وانتخاب أعضاء المجلس للدورة الجديدة، ومدتها 3 سنوات.

وسجلت «إيفا» أرباحاً بقيمة 5.22 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل 10.32 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي، بانخفاض سنوي بلغ 49.4 %.

«شعبية» تعدّل الكيان القانوني لـ«التقنيات المتقدمة»

تخفيض رأس مال شركة التقنيات المتقدمة للوكالات العالمية التابعة، وبيع نسبة 60 % من حصة «شعبية» فيها، بقيمة 2,838 ديناراً، تعادل القيمة الدفترية.

وبحسب آخر البيانات المالية المنشورة، بلغت أرباح «شعبية» خلال النصف الأول من العام الحالي نحو 459.51 ألف دينار، بارتفاع 70.14 % مقارنة بأرباح بلغت 270.08 ألف دينار خلال الأشهر الستة الأولى من العام السابق.

أعلنت شركة الشعبية الصناعية الانتهاء من تعديل الكيان القانوني لشركتها التابعة «التقنيات المتقدمة للوكالات العالمية»، من شركة الشخص الواحد إلى شركة ذات مسؤولية محدودة.

وأوضحت «شعبية»، في بيان لبورصة الكويت أمس الثلاثاء، عدم وجود أثر مالي للمعلومة الجوهرية المعلنة. ويأتي ذلك عقب إفصاح الشركة في مايو 2026 عن موافقة مجلس إدارتها على

«مكتب العائلة الكويتية» تحصل على ترخيص لتسويق أسهم صندوق

الاستثمارية تلقي طلبات الاشتراك، فيما تُحدد أهداف نظام الاستثمار الجماعي وفقاً لما ورد في نشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق.

وتبلغ مدة رخصة التسويق سنة واحدة، تبدأ من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة، بعد سداد الرسوم المقررة. ويتعين سداد الرسوم خلال شهر من تاريخ صدور القرار، وإلا اعتُبر القرار كأن لم يكن.

من أسهم الصندوق المؤسس في جزر الكايمان، على أن يُحدد سعر العرض بناءً على صافي قيمة الأصول لكل وحدة مشاركة المعمول به في تاريخ الاكتتاب المعني.

وقصر القرار طرح الأسهم التي سيتم تسويقها داخل الكويت على العملاء المحترفين فقط، على أن تتولى شركة مكتب العائلة الكويتية للاستشارات

حصلت شركة مكتب العائلة الكويتية للاستشارات الاستثمارية على رخصة للتسويق الخاص لأسهم صندوق «شريعة إيفرجرين ليزنج فند إس بي»، وهو محفظة منفصلة تابعة لصندوق «شريعة ماستر أوبورتونيتيز فند إس بي سي»، داخل دولة الكويت.

وبموجب القرار المنشور أمس الثلاثاء، رُخص للشركة بتسويق 54,716 سهماً

«أعيان» تمدد عقد إدارة عقارات «الأوقاف» عاماً

أعلنت شركة أعيان العقارية الانتهاء من توقيع ملحق لعقد إدارة جزء من العقارات الاستثمارية التابعة للأمانة العامة للأوقاف، يتضمن تمديد عقد الإدارة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت أمس الثلاثاء، أن الأثر المالي يتمثل في زيادة الإيرادات التشغيلية الناتجة عن إدارة المحفظة العقارية، على أن ينعكس ذلك في البيانات المالية للفترات المقبلة. وكانت «أعيان» قد جددت العقد عدة مرات، آخرها التمديد المعلن في 25 سبتمبر 2025، لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد.

وبحسب آخر البيانات المعلنة، سجلت الشركة أرباحاً بقيمة 2.88 مليون دينار خلال النصف الأول من العام الحالي، بزيادة 34 % مقارنة بأرباح بلغت 2.15 مليون دينار في الفترة المماثلة من عام 2025.

«الديرة»: تغير ملكية «مد البحر» إلى 65.479 %

تمتلك مجموعة مد البحر ومجموعتها التابعة نحو 65.48 % من رأس مال الشركة.

وحققت «الديرة» أرباحاً بقيمة 7.17 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل 2.7 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق، بارتفاع بلغ 165.24 %.

90.866 % قبل التغيير. ونكرت «الديرة» أن الإفصاح يأتي تأكيداً لإفصاحها السابق بتاريخ 24 أغسطس 2026، نظراً لوجود خلل في نظام الإفصاح، وبناءً على طلب الهيئة إعادة نشره.

ويبلغ رأس مال «الديرة» 13.62 مليون دينار، موزعاً على 136.28 مليون سهم، بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم، فيما

أعلنت شركة الديرة القابضة تغير نسبة وحجم ملكية شركة مد البحر القابضة فيها، وفقاً لبيان نشرته بورصة الكويت أمس الثلاثاء، وأوضحت الشركة أن عدد الأسهم المملوكة لـ«مد البحر» ارتفع إلى 89.23 مليون سهم، مقابل 63.73 مليون سهم قبل التغيير، فيما انخفضت نسبة الملكية إلى 65.479 %، مقارنة بنحو

«المركزي» يوافق على صكوك دائمة لـ«وربة» بـ100 مليون دينار

وكان «وربة» قد أعلن في أغسطس 2026 حصوله على موافقة مبدئية من بنك الكويت المركزي لإصدار صكوك ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بقيمة 500 مليون دولار أميركي.

وحقق البنك أرباحاً بلغت 24.18 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة بـ20.33 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي، بزيادة سنوية بلغت 18.9 %.

أعلن بنك وربة حصوله على الموافقة النهائية من بنك الكويت المركزي لإصدار صكوك دائمة ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال، بقيمة لا تتجاوز 100 مليون دينار.

وأوضح البنك، في بيان لبورصة الكويت أمس الثلاثاء، أن الموافقة النهائية صدرت بتاريخ 5 أكتوبر 2026، بعد حصوله في 24 سبتمبر 2026 على موافقة هيئة أسواق المال على نشرة اكتتاب خاص لإصدار الصكوك ذاتها.

نزار القرطاس يمتلك 5.09 % في «التخصيص»

أظهر نموذج إفصاح عن تغير في مصلحة شخص مستفيد دخول نزار القرطاس مساهماً في شركة التخصيص القابضة، بحصة بلغت 5.09 % من رأس المال.

وبحسب الإفصاح الصادر أمس الثلاثاء، بلغ عدد الأسهم المملوكة لنزار القرطاس في الشركة 20.29 مليون سهم.

ويبلغ رأس مال «التخصيص» 39.83 مليون دينار، موزعاً على 398.25 مليون سهم، فيما تمتلك شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة ومجموعتها حصة تبلغ 39.24 %، تليها مجموعة نزار عبدالرزاق القرطاس.

وتحولت «التخصيص» إلى الربحية خلال النصف الأول من عام 2026، مسجلة أرباحاً بنحو 5.09 مليون دينار، مقابل خسائر بلغت 3.05 مليون دينار في الفترة المماثلة من عام 2025.

سيولة ب74 مليون دينار وتداول 263.84 مليون سهم

بورصة الكويت.. تصعد بدعم 8 قطاعات

1 السوقان الأول والعام يرتفعان 0.18%... و71 سهماً تنهي الجلسة بالمكاسب

2 «مراكز» يتصدر الراحين بقفزة 10.68%... و«امتيازات» ثانياً بارتفاع 9.79%

«مراكز»...
صدارة
ب10.68%

تصدر سهم «مراكز» الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بعدما صعد 10.68 %، بزيادة 25 فلساً، ليبلغ آخر سعر تنفيذ 259 فلساً. وشهد السهم تداول 6.82 ملايين سهم، بقيمة تقارب 1.75 مليون دينار، من خلال 1407 صفقات.

وجمع السهم بين أعلى نسبة ارتفاع وأكبر عدد صفقات بين الشركات الست الظاهرة في جدول الراحين. كما بلغت الزيادة السعريّة نحو عُشر سعره السابق، ليكون أبرز الأسهم في قائمة المكاسب بنهاية التعاملات.



كتب مساعد صالح

أنهت بورصة الكويت تعاملات جلسة الثلاثاء على ارتفاع جماعي لمؤشراتها الرئيسية، مستفيدة من صعود ثمانية قطاعات، واتساع قائمة الأسهم الراحية لتشمل 71 سهماً، مقابل تراجع 46 سهماً واستقرار 14 سهماً. وجمعت الجلسة بين مكاسب محدودة للسوقين الأول والعام، وتحرك أكثر قوة لمؤشر الرئيسي 50، في وقت برزت فيه ارتفاعات لعدد من الأسهم، تصدرها «مراكز» و«امتيازات» و«التخصيص».

وبلغت قيمة التداولات 74.01 مليون دينار، موزعة على 263.84 مليون سهم، جرى تداولها من خلال 19.33 ألف صفقة. وتوزعت صدارة النشاط بين «التخصيص»، الذي قاد الأسهم من حيث الكميات، و«بيتك»، الذي استحوذ على أعلى قيمة تداول، فيما أظهرت قائمة الأكثر ارتفاعاً تفاوتاً واضحاً في أحجام التداول وعدد الصفقات بين الأسهم المتقدمة.

وجاءت المحصلة الإيجابية للمؤشرات رغم تراجع خمسة قطاعات، من بينها الاتصالات والطاقة والتأمين، فضلاً عن التكنولوجيا والخدمات الاستهلاكية. ويعكس هذا التباين اختلاف اتجاهات الأسهم والقطاعات خلال الجلسة، مع تفوق الأسهم الصاعدة عددياً، وقدرة مكاسب قطاعات أخرى على دعم الإغلاق الأخضر للسوق.

المؤشرات تتحرك جماعياً

ارتفع مؤشر السوق الأول والسوق العام بالنسبة نفسها، البالغة 0.18 % لكل منهما، مقارنة بإغلاق الاثنين، بينما سجل مؤشر السوق الرئيسي نمواً بنسبة 0.15 %. وقاد مؤشر الرئيسي 50 مكاسب المؤشرات الرئيسية، بعدما صعد بنسبة 1.10 %، متقدماً بفارق واضح

«امتيازات»... ارتفاع قوي بتداول محدود

حل سهم «امتيازات» ثانياً بين الأكثر ارتفاعاً، مسجلاً مكاسب بنسبة 9.79 %، وزيادة 41 فلساً، ليصل آخر سعر تنفيذ إلى 460 فلساً.

واقصر حجم التداول على 233 سهماً عبر صفقتين، ما يجعل محدودية النشاط عنصراً أساسياً في قراءة ارتفاعه. فرغم تقدمه في ترتيب المكاسب، جاءت مشاركته في أحجام التداول ضئيلة، مقارنة ببقية الأسهم البارزة في القائمة، ولا سيما «مراكز» و«التخصيص».

على بقية المؤشرات.

ويبرز الفارق بين ارتفاع الرئيسي 50 ومكاسب السوق الرئيسي اختلاف أثر تحركات الأسهم الداخلة في احتساب كل مؤشر. فبينما تجاوز الأول حاجز الواحد في المئة، ظل ارتفاع الثاني محدوداً، بما يشير إلى أن قوة الأداء لم تتوزع بالتساوي على مختلف مكونات السوق الرئيسي. وفي المقابل، أظهر تطابق نسبة ارتفاع السوقين الأول والعام تقارباً في المحصلة النهائية لأدائهما خلال الجلسة. غير أن ارتفاع المؤشرات الأربعة لا يعني صعود جميع الأسهم، إذ ظلت الضغوط حاضرة على مجموعة من الشركات والقطاعات، بالتوازي مع مكاسب أسهم أخرى.

السيولة وتوزيع النشاط

سجلت التعاملات سيولة إجمالية بلغت 74.01 مليون دينار، مقابل تداول 263.84 مليون سهم، عبر 19.33 ألف صفقة. وبلاستناد إلى هذه الأرقام، بلغ متوسط قيمة الصفقة الواحدة نحو 3.83 ألف دينار، بينما بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة في الصفقة نحو 13.65 ألف سهم.

وتقدم «بيتك» قائمة الأسهم الأكثر

ثمانية قطاعات تدعم الصعود

قاد قطاع السلع الاستهلاكية القطاعات المرتفعة بمكاسب بلغت 2.69 %، لينهي التعاملات عند مستوى 1294.88 نقطة، تلاه قطاع المنافع بارتفاع 1.51 % إلى 352.63 نقطة، ثم العقار الذي صعد 1.10 %، مسجلاً 1977.36 نقطة. وارتفع قطاع الرعاية الصحية بنسبة 0.66 % إلى 623.20 نقطة، فيما حقق قطاع المواد الأساسية مكاسب بنسبة 0.49 % ليبلغ 888.53 نقطة. وصعدت الخدمات المالية بنسبة 0.48 % إلى 1720.93 نقطة، لتشارك هذه القطاعات في دعم الاتجاه الإيجابي للجلسة. وسجل قطاع البنوك ارتفاعاً بنسبة 0.14 %، مغلقاً عند 2081.67 نقطة، بينما ارتفع قطاع الصناعة بنسبة 0.12 % إلى 724.02 نقطة. ورغم محدودية هاتين النسبتين مقارنة بالقطاعات المتصدرة، فإنهما أضافتا إلى اتساع المشاركة القطاعية في الصعود.

وتكشف خريطة الأداء أن المكاسب

امتدت إلى قطاعات ذات أنشطة مختلفة، من السلع الاستهلاكية والمنافع إلى العقار والخدمات المالية والبنوك. ومع ذلك، تفاوتت قوة الارتفاعات بصورة ملحوظة، إذ تجاوزت مكاسب ثلاثة قطاعات الواحد في المئة، بينما تحركت القطاعات الخمسة الأخرى بنسب أقل.

التكنولوجيا تقود التراجعات

في الجانب المقابل، تصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات المتراجعة بانخفاض نسبته 4.53 %، لينتهي الجلسة عند 5972.77 نقطة، مسجلاً أكبر نسبة هبوط بين القطاعات الثلاثة عشر الواردة في جدول الأداء.

وتراجع قطاع التأمين بنسبة 1.65 % إلى 2459.85 نقطة، بينما انخفض قطاع الطاقة بنسبة 0.44 % إلى 1893.57 نقطة. وسجل قطاع الاتصالات تراجعاً بنسبة 0.43 %، مغلقاً عند 1364.03 نقطة، فيما انخفضت الخدمات الاستهلاكية بنسبة 0.15 % إلى 2246.73 نقطة. ويبرز التباين بين صعود السلع الاستهلاكية وتراجع الخدمات الاستهلاكية ضرورة التمييز بين القطاعين عند قراءة نتائج الجلسة. ففي حين تصدر الأول قائمة المكاسب، أنهى الثاني التداولات بانخفاض محدود، ضمن القطاعات الخمسة التي تحركت عكس الاتجاه العام للمؤشرات.

اتساع قائمة الراحين

على مستوى الأسهم، ارتفعت أسعار 71 سهماً، مقابل انخفاض 46 سهماً وثبات 14 سهماً، ليبلغ إجمالي الأسهم الواردة في حصيلة الحركة السعريّة 131 سهماً. وبذلك مثلت الأسهم الصاعدة نحو 54.2 % من الإجمالي، مقابل 35.1 %

«أهلي»...
تداولات
ب1.55
مليون دينار

ارتفع سهم «أهلي» بنسبة 4.44 %، بزيادة 13 فلساً، ليبلغ آخر سعر تنفيذ 306 فلوس. وبلغ حجم التداول عليه 5.15 ملايين سهم، بقيمة نحو 1.55 مليون دينار، من خلال 225 صفقة.

وجاء السهم سادساً ضمن قائمة الارتفاعات المعروضة، مع قيمة تداول تجاوزت المليون دينار. وأظهرت بياناته حضوراً في جانبي الكمية والقيمة، إلى جانب المكاسب السعريّة التي سجلها بنهاية الجلسة.

3 السلع الاستهلاكية تتقدم القطاعات الصاعدة... والتكنولوجيا الأكثر تراجعاً

4 «بيتك» يستحوذ على صدارة السيولة ب8.60 مليون دينار

5 دخول نزار القرطاس قائمة كبار ملاك «التخصيص» بحصة تبلغ 5.09%

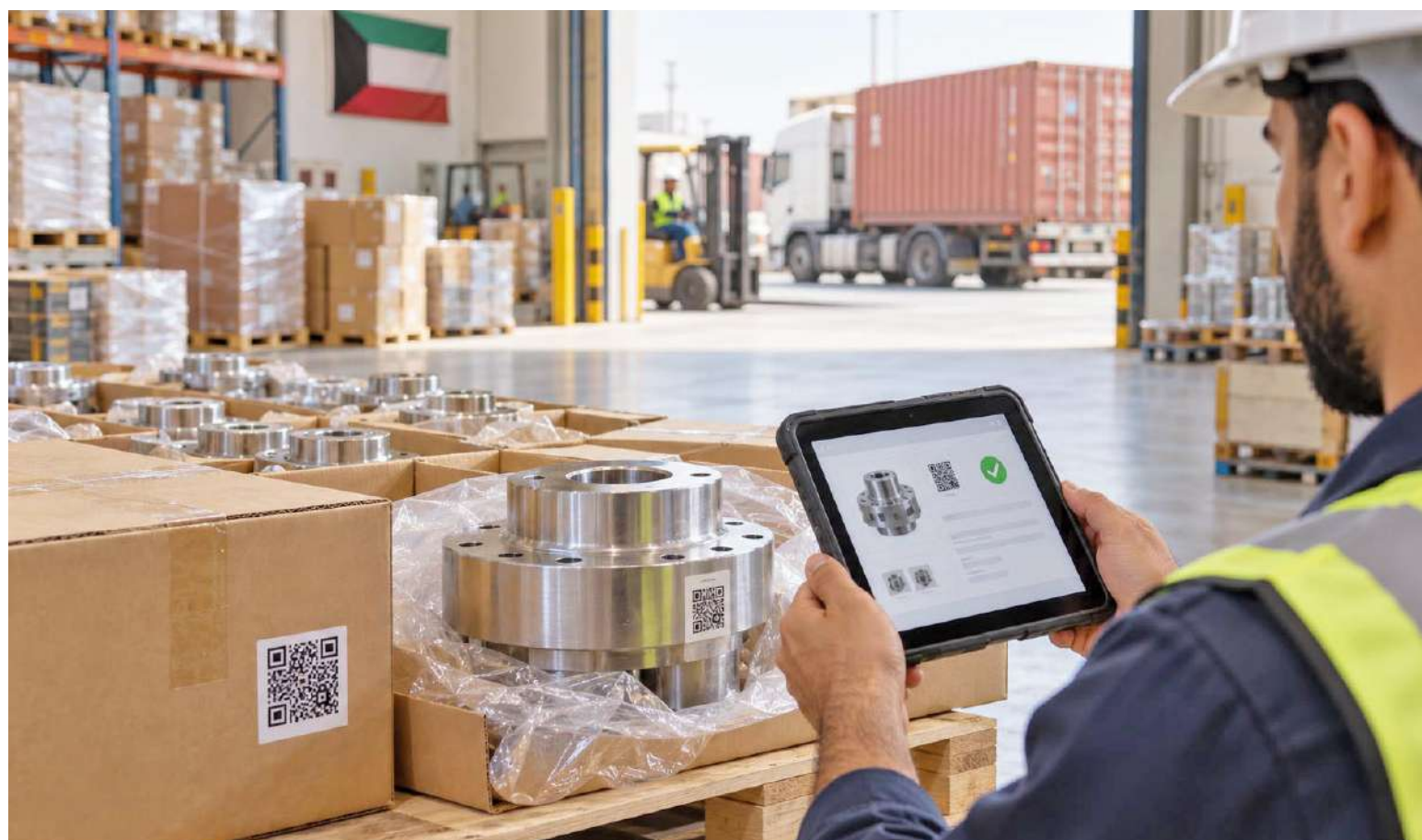
6 «التخصيص» يقود الكميات بتداول 24.14 مليون سهم ويصعد 9.38%

لتسهيل انتقال بيانات المنتجات وتعزيز تنافسية المشروعات

«المشروعات الصغيرة» يقترح جوازاً صناعياً خليجياً للمنتجات

1 ملف رقمي موحد يجمع بيانات المصنع والمنشأ والتصنيف الجمركي والمطابقة والاعتمادات

2 إتاحة البيانات المعتمدة للجهات المختصة دون تكرار تقديم المستندات في كل سوق



قدم الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقترحاً لتطوير «الجواز الصناعي الخليجي للمنتج»، وذلك خلال اللقاء التشاوري السادس لوزراء التجارة والصناعة في دول الخليج مع رواد الأعمال، المنعقد في العاصمة البحرينية المنامة.

وقال الصندوق إن لجنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي تولت إعداد المقترحات والتوصيات والتحديات، ورفعتها في الاجتماع التشاوري أمس الثلاثاء، بحضور وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير التجارة والصناعة بالوكالة عبدالعزيز المزروع، الذي ترأس وفد الكويت بالاجتماع.

وأوضح البيان أن اللقاء التشاوري السادس لوزراء التجارة والصناعة مع رواد الأعمال يأتي تنفيذاً لتوجيهات لجنة التعاون التجاري لتعزيز الحوار مع رواد الأعمال وإشراكهم في تطوير بيئة ريادة الأعمال الخليجية، مشيراً إلى أن التقرير أعد وفق المنهجية المحدثة والمعتمدة، وفي إطار حوكمة أعمال لجنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

وذكر أن التقرير استعرض أبرز التحديات والمقترحات المطروحة من قبل رواد الأعمال المشاركين، استناداً إلى مخرجات الاستبيان الخليجي وجلسات العصف الذهني ومرئيات رواد الأعمال والدول الأعضاء، بما يسهم في إثراء خطة عمل اللجنة والاسترشاد بتوجيهات الوزراء لبحث

مبادرات عملية تعزز تنافسية القطاع وتكامله واستدامته. وفي تفاصيل المقترح «الجواز الصناعي الخليجي للمنتج»، الذي قدمه رائد الأعمال عمر المطيري، الممول من الصندوق الوطني وأحد المبادرين المشاركين في اللقاء، قال البيان إن المقصود به ملف رقمي واحد لكل منتج، وليس جوازاً أو ترخيصاً ورقياً جديداً، على أن يرتبط الملف بالأنظمة القائمة، ويجمع تحت رقم واحد أهم بيانات المنتج، من المصنع وبلد المنشأ والتصنيف الجمركي والمطابقة والاعتمادات المطلوبة.

وأشار إلى أن المنتج عندما ينتقل من دولة خليجية إلى أخرى، تستطيع الجهة المختصة الوصول إلى بياناته المعتمدة مباشرة، بدلاً من مطالبة المصنع بإعادة تقديم المعلومة نفسها في كل مرة، ويُسكتم ذلك بمسار أسرع للمصانع الملزمة ومنخفضة المخاطر.

وبين الصندوق أن المقترح الكويتي يأتي بعد أن قطعت دول المجلس شوطاً كبيراً في التكامل الجمركي والصناعي، موضحاً أن التحدي الآن هو أن تنتقل المعلومة بالسهولة نفسها التي ينتقل بها المنتج؛ فقد يضطر المصنع عند دخوله أكثر من سوق خليجية إلى التعامل مع أنظمة وجهات مختلفة، وإعادة تقديم بيانات ومستندات سبق تسجيلها أو اعتمادها، بما يستهلك وقتاً ويرفع الكلفة التشغيلية.

وذكر البيان أن لجنة المشاريع الصغيرة في الأمانة العامة للمجلس

إنشاء منصة خليجية

اقترح رواد الأعمال في المملكة العربية السعودية تفعيل آلية ربط خليجية وإنشاء منصة خليجية لدعم المبدعين والمبتكرين، بينما ركز اقتراح سلطنة عمان على تنظيم لقاءات دورية، في حين دعا المبادرون القطريون إلى تطوير إطار خليجي مرن للاستخدام المشترك للموارد والقدرات التشغيلية.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدم رواد الأعمال في الإمارات اقتراحاً عن ممرات المنتجات الخليجية، في حين اقترح رواد أعمال البحرين وضع آلية خليجية موحدة لتقليل التحديات التقنية وتمكين رواد الأعمال من الوصول إلى الخدمات الحكومية رقمياً.

الكويتي، وبحث مدى تكامله معها وقيمتها المضافة. وأفاد الصندوق بأن الدول الخليجية جميعها قدمت توصيات لتطوير أوصت بالتنسيق مع اللجان الفنية المختصة بالشأن الصناعي والجهات ذات الصلة بالأمانة العامة، للاطلاع على الجهود القائمة في شأن المقترح

البدوي: الصناعة ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد وتعزيز التكامل بين دول المجلس

«صنع في الخليج» يجسّد رؤية خليجية لصناعة أكثر تنافسية

1 دول الخليج تشغل ستة مراكز من المراكز السبعة الأولى عربياً

2 مشروع يستهدف 20 فرصة استثمار صناعي مشترك واعتماد أولى خمس فرص

وأضاف أن دول المجلس تشغل ستة مراكز من المراكز السبعة الأولى عربياً، وتتجاوز دولتان منها المتوسط العالمي للمؤشر، وهي أرقام تدعو إلى الاعتزاز بما تحقّق والعمل معاً لما هو أكبر، قائلاً: «حين نتكامل قدراتنا الصناعية وتتوحد سياساتنا، نحقق ما لا تحقّقه كل دولة منفردة، ونقترب أكثر من الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة».

وأوضح أن المنتدى سيجتمع خلال أيامه جلسات للوزراء وقادة القطاع الخاص والخبراء، للتركيز على عدد من المحاور، تأتي في مقدمتها السياسات الخليجية في النفاذ إلى الأسواق العالمية، والتكامل الصناعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد، وآليات التمويل والشراكات الصناعية، والمصانع الذكية والابتكار الصناعي المفتوح، والكوادر الخليجية بين التأهيل والتوظيف، والبنية التحتية الصناعية والمناطق الاقتصادية.

كما تطلع إلى أن يخرج «صنع في الخليج 2026» برسائل واضحة وتوصيات قابلة للتنفيذ وشراكات حقيقية بين المصنعين والمستثمرين والمؤسسات التمويلية والجهات المعرفية، بما يعزز تنافسية الصناعة الخليجية.



3 أكثر من 22 ألف مصنع خليجي توظّف ما يزيد على 1.7 مليون عامل

عالمياً، والسعودية في المرتبة 34، وقطر في المرتبة 48، والكويت في المرتبة 53، وسلطنة عُمان في المرتبة 58، والبحرين في المرتبة 63.

الصادر عن «اليونيدو»، والذي يقيس القدرة التصنيعية الإنتاجية والتصديرية، والعمق والتطور التكنولوجي، والتأثير العالمي، جاءت الإمارات في المرتبة 32

وتعزيز عدالة المنافسة، ودعم التكامل بين سلاسل الإمداد. ونتيجة لذلك، تحتضن دول المجلس أكثر من 22 ألف مصنع، يعمل فيها أكثر من 1.7 مليون عامل، وتسهم الصناعات التحويلية بنسبة 13% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي السياق ذاته، أوضح أن لجنة التعاون الصناعي بدول المجلس تضطلع بدور محوري في تعزيز مسيرة التكامل الصناعي الخليجي، وقد أثمرت جهودها عدداً من المنجزات والمخرجات المهمة، من أبرزها توحيد عدد من التشريعات الصناعية، مثل اعتماد استراتيجية الصناعة 2022-2030 لتمكين المنتج الوطني والحماية الجماعية للصناعات الخليجية.

وعلى صعيد الاستثمار في القطاع الصناعي، لفت إلى أن دول المجلس أطلقت مشروعاً طموحاً يستهدف الوصول إلى عشرين فرصة استثمار صناعي خليجي مشترك، قائلاً: «أنجزنا في مرحلته الأولى خمس فرص اعتمدتها لجنة التعاون الصناعي، لتكون نواة لما يليها من فرص».

وأشار إلى أن المؤشرات الدولية تؤكد أهمية ما وصلت إليه دول المجلس من مكانة دولية في القطاع الصناعي، فوفقاً لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي لعام 2025،

قال الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي إن فعالية «صنع في الخليج» جاءت لتجسّد رؤية اتفق عليها قادة دول الخليج، مفادها أن الصناعة ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد الخليجي. جاء ذلك في كلمة القاها البديوي، أمس، خلال افتتاح منتدى ومعرض «صنع في الخليج 2026»، الذي تستضيفه مملكة البحرين تحت رعاية ملك البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة، بنسخته الأولى، تحت عنوان «نحو اقتصاد صناعي خليجي أكثر تكاملاً وتنافسية وجاهزية للمستقبل»، وبتنظيم من الأمانة العامة لمجلس التعاون ووزارة الصناعة والتجارة.

وأعرب الأمين العام عن خالص الشكر والتقدير والامتنان لملك مملكة البحرين على رعايته الكريمة، ولولي العهد رئيس مجلس الوزراء البحريني الأمير سلمان بن حمد آل خليفة على تشريفه هذه الفعالية الخليجية، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير الذي يحظى به العمل الصناعي الخليجي المشترك.

وأكد أن العمل الصناعي الخليجي المشترك بُني عبر السنوات على أساس متين من القرارات والسياسات، من خلال توحيد المواصفات والمعايير، وتيسير انتقال السلع والمواد الصناعية، وحماية المنتج الخليجي،

لتعزيز الشراكات المصرفية والاستثمارية والبنية التحتية الرقمية بين الخليج وآسيا

«اتحاد المصارف» ينظم المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي



المنصور:

المنتدى فرصة استثنائية لتعزيز التعاون بين مجتمعات الأعمال والمؤسسات المالية والاستثمارية



الرفاعي:

المرحلة المقبلة تتطلب تطوير أدوات تمويل مبتكرة وتوسيع التعاون في أسواق رأس المال



المرزوق:

القطاع المصرفي الكويتي يمتلك مقومات قوية تؤهله للقيام بدور محوري

تعزيز التعاون

كما أكد مشعل أحمد المنصور سفير دولة الكويت لدى مملكة تايلند انه بمناسبة قرب انعقاد الاجتماعات المرتقبة لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، خلال الفترة من 12 إلى 16 أكتوبر 2026، في العاصمة بانكوك بمملكة تايلند الصديقة. إن استضافة مملكة تايلند لهذا الحدث الدولي تجسد الدور المحوري والمتنامي للدول الآسيوية باعتبارها محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي العالمي، في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي الذي يستدعي تعزيز التعاون والتكامل بين المجتمع الدولي. وعلى هامش الاجتماعات المشار إليها، من المقرر أن يتم تنظيم المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي بتاريخ 14 أكتوبر 2026 في العاصمة بانكوك، تحت رعاية وزارة المالية بدولة الكويت، وسفارة دولة الكويت لدى مملكة تايلند والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو ما يمثل فرصة استثنائية لتعزيز التعاون والتواصل بين مجتمعات الأعمال والمؤسسات المالية والاستثمارية واستكشاف الفرص الجديدة، لا سيما في مجالات التمويل والتكنولوجيا والبنية التحتية والاستثمار المستدام. ونطلع إلى أن تسهم أعمال المنتدى ومخرجاته في فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والاستثماري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الآسيوية، وتعزيز الشراكات القائمة واستكشاف فرص جديدة، بما يخدم المصالح المشتركة ويدعم مسيرة التنمية والازدهار بين الجانبين.

ربط القدرات المالية

وفي السياق ذاته، أكد حمد عبدالحسن المرزوق، رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي، أن انعقاد الخليج وآسيا الاقتصادي في بانكوك يعكس حرص القطاع المصرفي الكويتي بتعزيز حضوره الدولي وتوسيع شراكاته الاستراتيجية، بما يساهم في ربط القدرات المالية والاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي بالفرص الواعدة التي توفرها الأسواق الآسيوية. وقال المرزوق: «إن العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا تمتلك مقومات كبيرة للنمو والتوسع، مدعومة بروابط تجارية واستثمارية متينة ومصالح مشتركة متنامية. ونحن نتطلع إلى أن تسفر مناقشات المنتدى عن مبادرات عملية في مجالات التمويل والاستثمار وأسواق رأس المال والخدمات المالية الرقمية، بما يعزز الترابط الاقتصادي ويفتح آفاقاً جديدة للنمو والازدهار المشترك بين الجانبين». وأضاف المرزوق أن القطاع المصرفي الكويتي يمتلك مقومات قوية تؤهله للقيام بدور محوري في هذا المسار، في ظل ما يتمتع به من متانة مالية وقاعدة رأسمالية راسخة وخبرة متقدمة في مجالات التمويل الإسلامي والتقليدي، فضلاً عن عمله ضمن إطار رقابي متطور بقيادة بنك الكويت المركزي، الأمر الذي يعزز مكانته كشريك موثوق للمؤسسات المالية والاستثمارية الآسيوية.



البيديوي:

الشراكة مع الدول الآسيوية ركيزة أساسية لتتويج اقتصادات دول مجلس التعاون

مالية ورقمية أكثر تكاملاً وكفاءة. ومن شأن ذلك أن يفتح آفاقاً جديدة للتعاون، ويعزز المصالح المتبادلة، ويدعم مسارات التنمية والنمو والازدهار المشترك لدى الجانبين. واختتم الأمين العام تصريحه بالتأكيد، على أن تركيز دول مجلس التعاون على إبرام عدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من دول آسيا، لهو دالة أخرى تؤكد على هذه الاستراتيجية الهامة، التي من شأنها أن توفر العديد من الفرص التجارية، الاقتصادية والاستثمارية لكلا الجانبين.

آفاق جديدة

من جانبه أكد يعقوب السيد يوسف الرفاعي، وزير المالية، أن انعقاد المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي في بانكوك يعكس حرص دولة الكويت على تعزيز شراكاتها الاقتصادية والمالية مع الدول الآسيوية، وفتح آفاق جديدة أمام التجارة والاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال بين الجانبين. وأضاف أن المرحلة المقبلة تتطلب تطوير أدوات تمويل مبتكرة، وتوسيع التعاون في أسواق رأس المال والصكوك وتمويل المشاريع والبنية التحتية، بما يدعم خطط التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأشار إلى أن المنتدى يوفر منصة مهمة تجمع الحكومات والمؤسسات المالية والمستثمرين، وتساهم في تحويل الفرص المشتركة إلى مشاريع وشراكات عملية تحقق المصالح المتبادلة وتدعم النمو والازدهار على المدى الطويل للمنطقتين بصورة مستدامة.

ويركز المحور الثاني على الاستثمار العابر للحدود وتعزيز تدفقات رؤوس الأموال، بما يشمل تمويل المشاريع والبنية التحتية، والاستثمارات في الائتمان والأسهم الخاصة، ومنصات الاستثمار المشترك، وإصدارات الصكوك، بما يساهم في توسيع آفاق الشراكات الاستثمارية بين المؤسسات الخليجية والآسيوية. أما المحور الثالث، فيتناول مستقبل البنية التحتية الرقمية للخدمات المالية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تعزيز الربط بين أنظمة المدفوعات العابرة للحدود، والهوية الرقمية، وحوكمة البيانات، والأمن السيبراني، وقابلية التشغيل البيئي بين الأنظمة المالية، بما يدعم بناء منظومة مالية أكثر كفاءة وابتكاراً وترابطاً على المستوى الإقليمي والدولي.

القيادات المصرفية

ويشارك في جلسات المنتدى عدد من أبرز القيادات المصرفية والاستثمارية في دول الخليج، من بينهم خالد الشملان – الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، وعبدالله علي السيف، رئيس مجلس إدارة البنك السعودي للاستثمار، وعلي خليل، الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي الكويتي «المركز»، وريتشارد بول الرئيس التنفيذي لشركة Beyon Connect (Group) في مملكة البحرين. ومن الجانب الآسيوي يشارك كل من تشارتسيري سوفونابيتش، الرئيس والمدير في بنك بانكوك، وويلسون تشانغ يمينغ، العضو المنتدب ورئيس اللجنة الإدارية للأسهم العالمية في شركة الصين الدولية لرأس المال CICC، وواجانا ونغسوباسوات، العضو المنتدب لشركة كاسيكون لإدارة الأصول، وجيسون تساو، الرئيس التنفيذي لوحدة الأعمال المالية الرقمية في Huawei، وساجيت فيجايكومار، الرئيس التنفيذي لشركة Infosys Finacle.

ركيزة أساسية

وقال جاسم محمد البيديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: «تمثل الشراكة الاستراتيجية والتاريخية مع الدول الآسيوية ركيزة

أعلن اتحاد مصارف الكويت عن تنظيمه المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي: الخدمات المصرفية والاستثمار والبنية التحتية الرقمية، يوم الأربعاء الموافق 14 أكتوبر 2026، بمركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

ويُنظم المنتدى بدعم من سفارة دولة الكويت لدى مملكة تايلند وبالشراكة مع اتحاد المصرفيين الآسيويين، ومؤسسة The Business Year، ومجلس الأعمال الكويتي في دبي والإمارات الشمالية. ويجمع المنتدى نخبة من كبار المسؤولين الحكوميين ومحافظي البنوك المركزية ورؤساء مجالس الإدارات والقادة التنفيذيين للمؤسسات المصرفية والاستثمارية والتكنولوجية من دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، بهدف تعزيز الروابط الاقتصادية والمالية والاستثمارية بين المنطقتين وترسيخ أواصر التعاون المشترك بينهما.

يشهد المنتدى مشاركة رفيعة المستوى تتضمن كلمات رئيسية لكل من جاسم محمد البيديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويعقوب السيد يوسف الرفاعي، وزير المالية، وحمد عبدالحسن المرزوق، رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي. كما يشهد المنتدى حضور باسل أحمد الهارون محافظ بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى مشاركة رئيس مجلس إدارة بورصة البحرين يوسف عبدالله اليوسف في أحد الجلسات الحوارية للمنتدى، وتتركز أعمال المنتدى حول ثلاثة محاور استراتيجية رئيسية تهدف إلى تعزيز التعاون المالي والاستثماري بين دول الخليج وآسيا، وتحويل الفرص المشتركة إلى شراكات ومشاريع عملية تساهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام في المنطقتين.

تعزيز التمويل

يناقش المحور الأول سبل توطيد التعاون المباشر بين البنوك الخليجية والآسيوية، من خلال تعزيز التمويل العابر للحدود، والقروض المشتركة، والتمويل التقليدي وكذلك المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب تطوير حلول إدارة السيولة والتعاون في أنشطة الخزائن، بما يدعم حركة التجارة والاستثمار بين الجانبين.

العيسى:

المنتدى

منصة عملية

لاستكشاف

فرص التعاون

أكدت شيخة العيسى، الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت، أن منتدى الخليج – آسيا الاقتصادي يجسد رؤية الاتحاد الرامية إلى بناء جسور تعاون مستدامة بين المؤسسات المالية والاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، من خلال توفير منصة رفيعة المستوى تجمع صناع القرار وقادة الأعمال والخبراء من مختلف القطاعات ذات الصلة.

وقالت العيسى: «حرصنا أن يمثل المنتدى أكثر من مجرد ملتقى للحوار وتبادل الأفكار، وأن يكون منصة عملية تعزز التواصل المباشر بين المؤسسات وتتيح استكشاف فرص التعاون والشراكات الاستراتيجية. كما حرصنا على أن تعكس محاوره الأولويات الراهنة للقطاع المالي والاستثماري، بما يساهم في دعم العلاقات الاقتصادية والمالية بين الخليج وآسيا».

وأوضحت العيسى أن الاتحاد عمل على مدى الأشهر الماضية على التواصل والتنسيق مع عدد من المؤسسات والجهات الرسمية والمصرفية في الدول الآسيوية لاستقطاب مشاركة نوعية تعكس الثقل الاقتصادي والمالي للمنطقتين، وتوفر فرصاً قيمة للاجتماعات الثنائية وبناء علاقات مؤسسية طويلة الأمد.

تحويل الدفعات والقروض العقارية والاجتماعية مباشرة إلى حسابات المواطنين

«الائتمان» يستكمل الربط الإلكتروني مع 9 بنوك محلية

1 **الدبوس: خدمات أكثر كفاءة وسرعة وموثوقية للمواطنين**2 **إيداع مباشر في الحسابات دون مراجعة البنك لتسليم الشيكات**

أعلن بنك الائتمان الكويتي توقيع بروتوكول تعاون للربط الإلكتروني مع بنك الكويت الدولي، بما يتيح تحويل الدفعات والقروض العقارية والاجتماعية للمواطنين مباشرة، وذلك في إطار تعزيز التحول الرقمي وتطوير الخدمات المصرفية. وقال المدير العام للبنك بالتكليف حمد الدبوس إن الاتفاقية تأتي ضمن جهود البنك لتوسيع شبكة الربط الإلكتروني مع البنوك المحلية، وتوفير خدمات أكثر كفاءة وسرعة وموثوقية للمواطنين، وفق بيان لبنك الائتمان الكويتي أمس الثلاثاء.

وأوضح أن الربط مع بنك الكويت الدولي يمثل المرحلة الأخيرة من مشروع الربط الإلكتروني مع البنوك المحلية، ليرتفع عدد البنوك المرتبطة بالنظام إلى 9 بنوك. وأضاف أن المشروع يدعم توجهه الحكومي نحو الاقتصاد الرقمي من خلال المزامنة الفورية للبيانات، واختصار الوقت والجهد على المواطنين، وتعزيز مستوى الأمان والشفافية في المعاملات المالية، إلى جانب خفض التكاليف التشغيلية والإدارية.

وأشار الدبوس إلى أن الخدمة تتيح الإيداع المباشر في الحسابات المصرفية دون الحاجة إلى مراجعة البنك لتسليم الشيكات، بما يتوافق مع أحدث النظم والمعايير الرقابية والأمنية المعمول بها في القطاع المصرفي.

وتم توقيع الاتفاقية بمقر بنك الائتمان الكويتي في منطقة جنوب السرة، بحضور المدير العام لإدارة العمليات في بنك الكويت الدولي فهد عثمان البدر، وعدد من قيادات الجانبين.

وحقق البنك ربحاً في النصف الأول من عام 2026 بقيمة 17.54 مليون دينار، بزيادة 18.23 % قياساً بـ14.84 مليون دينار صافي ربح الفترة المماثلة من العام المنصرم.

«فيتش»: 77 مليار دولار ودائع حكومية ومؤسسية تدعم المصارف

بنوك الخليج تصمد... والضعف تختبر استمرار مرونتها

1 **تباطؤ النشاط غير النفطي ونمو القروض وراء النظرة القطاعية المتدهورة**2 **إصدارات الدين الدولارية تبلغ 59 مليار دولار خلال تسعة أشهر**

المصدرة للنفط في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة رابطة الدول المستقلة أداءً أفضل، بينما تعرضت قطاعات أخرى لضغوط أشد على السيولة والربحية.

قطر تحت المتابعة

وفي قطر، خفضت «فيتش» توقعاتها لنمو الائتمان خلال عام 2026 إلى 3%، مقارنة بتقديرات سابقة بلغت 6%، مع توقع ارتفاع مخصصات انخفاض القيمة نتيجة الانكشاف على قطاعي العقارات والإنشاءات.

وظل التمويل غير المحلي مرتفعاً، عند 44% من إجمالي التمويل حتى نهاية يوليو 2026، وهو ما يبقي القطاع عرضة للصدمات الخارجية.

اختبار الربحية

وفي أسواق أخرى، أدى ارتفاع تكلفة السيولة إلى الضغط على هوامش الفائدة، خصوصاً في عدد من القطاعات المصرفية بالشرق الأوسط وآسيا. كما واجهت بنوك جنوب شرق آسيا تداعيات التضخم وتراجع أسعار بعض العملات وارتفاع تكاليف التمويل.

وفي تركيا، أدى استمرار مستويات الفائدة المرتفعة وتأخر خفضها إلى إرجاء تعافي هوامش الفائدة الصافية، مع استمرار الضغط على الربحية حتى الربع الرابع من 2026.

ويضع التقرير استدامة المرونة في صدارة الملفات التي تستحق المتابعة؛ فرغم قدرة البنوك على استيعاب التداعيات حتى الآن، تظل قوة السيولة وجودة الأصول وتكلفة التمويل عوامل حاسمة في تحديد قدرتها على الحفاظ على أرباحها خلال الفترة المقبلة.



واستمرت ترقيات التصنيفات الائتمانية في التفوق على التخفيضات خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، بقيادة البنوك المصنفة دون درجة الاستثمار. وساهمت استجابات البنوك المركزية الاستباقية، وتوفير أدوات الدعم، ووجود هوامش أمان مالية لدى عدد من الدول، خصوصاً في الشرق الأوسط، في احتواء التداعيات. كما ساعدت قوة الميزانيات العمومية للبنوك منذ عام 2020 على الحد من خسائر الائتمان ودعم الأرباح خلال النصف الأول.

لكن هذه المرونة لم تتوزع بالتساوي بين الأسواق، إذ أظهرت البنوك في معظم أسواق آسيا والمحيط الهادئ والأسواق

قياساً بإجمالي العام السابق، مع اختلاف طول الفترتين. وحافظت إصدارات الديون المصرفية على قوتها خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، مدعومة بفروق عائذ ضيقة تاريخياً، رغم ارتفاع تكاليف الاقتراض العالمية وانخفاض أحجام الإصدارات من السعودية والصين وتركيا.

صمود متفاوت

وأشار التقرير إلى أن بنوك الأسواق الناشئة أظهرت مرونة أمام تباطؤ النمو العالمي وارتفاع التضخم وأسعار الطاقة،

السلبية لتصنيفات البنوك الخليجية استمرار الضغوط الائتمانية المحتملة.

إصدارات وتمويل

وبلغت إصدارات أدوات الدين الدولارية للبنوك الخليجية 59 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026، مقابل 102 مليار دولار خلال عام 2025 بأكمله، وفقاً للتقرير.

وربطت الوكالة انخفاض وتيرة الإصدارات بارتفاع تكاليف التمويل وتراجع الحاجة إلى الاقتراض مع تباطؤ نمو القروض. وتوضح هذه المقارنة حجم الإصدارات المسجلة حتى نهاية سبتمبر

أظهرت بنوك دول مجلس التعاون الخليجي قدرة على مواجهة تداعيات النزاع في إيران وارتفاع تكاليف التمويل، مستندة إلى قواعد قوية من السيولة ورأس المال وتدفقات الودائع الحكومية والمؤسسية، إلا أن استمرار هذه المرونة يواجه اختباراً مع تباطؤ النشاط الاقتصادي غير النفطي وتزايد الضغوط على نمو الإقراض وهوامش الربحية.

وبحسب تقرير وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني بشأن أبرز نقاط متابعة بنوك الأسواق الناشئة لشهر سبتمبر 2026، حافظت البنوك الخليجية على مرونة أرباحها خلال النصف الأول من العام، في وقت دفعت فيه تداعيات التوترات الإقليمية الوكالة إلى تعديل نظرتها للقطاع المصرفي في الشرق الأوسط إلى «متدهورة».

دعم الودائع

وتلقت البنوك الخليجية ودايع حكومية ومؤسسية بقيمة 77 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2026، تصدرتها الإمارات بنحو 27 مليار دولار، تلتها السعودية بقيمة 24 مليار دولار، بما عزز قدرة القطاع على التعامل مع ضغوط السيولة وارتفاع تكاليف الاقتراض.

وجاءت هذه التدفقات ضمن عوامل الدعم التي ساعدت البنوك على استيعاب الصدمات، إلى جانب قوة ميزانياتها العمومية ومراكزها الرأسمالية. ومع ذلك، فإن متانة الأداء الجاري لم تمنع تراجع التوقعات، في ظل المخاطر المحيطة بالنشاط الاقتصادي والطلب على الائتمان. واستند تعديل النظرة القطاعية إلى توقعات تراجع النشاط غير النفطي وتباطؤ نمو القروض، تحت فرضية استمرار التوترات حتى الربع الأول من عام 2027، فيما تعكس النظرة المستقبلية

الشركة انضمت إلى الجلسات النقاشية لمشاركة خبراتها وربط الخبرة العملية بالمعرفة الأكاديمية

«زين» تعزز الحوار حول حوكمة الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني

وليد الخشتي: قدرات الذكاء يتم تطويرها وإدارتها داخلياً على أيدي كفاءاتنا الوطنية

العمل المتغيرة. كما سلّطت الجلسة الضوء على دور الشراكات بين القطاعين الأكاديمي والخاص في تحويل المعرفة إلى خبرات عملية، وتهيئة الكفاءات الشابة للمشاركة بفاعلية في منظومة الابتكار والاقتصاد الرقمي. وناقش المنتدى عدداً من القضايا التي تتصدّر المشهد التكنولوجي اليوم، من بينها مستقبل السياسات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والحوكمة والأخلاقيات، ونماذج اللغة الكبيرة، والذكاء الاصطناعي القائم على الوكلاء، والتحول الرقمي، إلى جانب العلاقة المتنامية بين تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي ومتطلبات الأمن السيبراني، وضم البرنامج جلسات متخصصة وورش عمل بمشاركة خبراء إقليميين ودوليين، بهدف تحويل الحوار حول هذه التقنيات من استشراف للفرص والتحديات إلى ممارسات وتوصيات قابلة للتطبيق. وتأتي هذه الشراكة ضمن جهود زين المتواصلة لدعم منظومة الابتكار في الكويت، وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، والمساهمة في تطوير المهارات الوطنية في المجالات التكنولوجية المتقدمة، بما يدعم بناء اقتصاد رقمي أكثر أماناً وابتكاراً وقدرة على الاستفادة من الفرص التي تتيحها تقنيات المستقبل.

وعلى هامش أعمال المنتدى، شاركت زين في عدد من الجلسات النقاشية، من ضمنها جلسة بعنوان «سياسات وحوكمة الذكاء الاصطناعي: رسم ملامح التنبؤ المسؤول»، شاركت فيها رئيس فريق الأنظمة السحابية وقواعد البيانات في زين الكويت هند العميري، حيث تناولت الجلسة السبل العملية التي يمكن للحكومات والمؤسسات والشركات من خلالها بناء أطر فعالة لتبني الذكاء الاصطناعي وحوكمته بمسؤولية. وركز النقاش على كيفية تحقيق التوازن بين دعم الابتكار ووضع الضوابط المناسبة، إلى جانب قضايا المساواة والشفافية والثقة والخصوصية والأمن وإدارة المخاطر والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا، مع تسليط الضوء على خصوصية السياق الإقليمي ومتطلباته. كما شاركت زين في اليوم الثاني من المنتدى ضمن جلسة نقاشية بعنوان «من التعليم إلى الابتكار: إعداد الجيل القادم لمستقبل رقمي»، شارك فيها مدير إدارة الشبكات السحابية في زين الكويت حمود الخميس، حيث تناولت الجلسة أهمية تطوير المهارات الرقمية لدى الشباب، وتعزيز التكامل بين التعليم الأكاديمي والتطبيق العملي، بما يساعد الطلبة على مواكبة التقنيات الناشئة ومتطلبات سوق



الخشتي يلقي كلمة زين في حفل الافتتاح

أن زين تُواصل تعزيز قدراتها في مجال الأمن السيبراني وترسيخ ثقافة سيبرانية قوية على مستوى المؤسسة، إلى جانب الاستثمار في الجيل القادم وتمكين الشباب بالمهارات الرقمية وقدرات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني التي ستكون أساسية لمستقبل الاقتصاد الرقمي في الكويت. واختتم الخشتي بقوله: «الفرصة الحقيقية لا تكمن فقط في تبني الذكاء الاصطناعي بوتيرة أسرع، بل في تبنيّه بمسؤولية وأمان، وبما يصنع قيمة مستدامة للجميع.»

الشركات السبّاقة في الكويت إلى تطبيق استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول في عدد من قطاعات الشركة، بما في ذلك حلول تعتمد على نماذج اللغة الكبيرة (LLMs)، والأهم أن هذه القدرات يتم تطويرها وإدارتها داخلياً على أيدي كفاءاتنا الوطنية، وتشغيلها ضمن البنية التحتية الداخلية لزين، بما يضمن الحفاظ على سيادة البيانات وتعزيز الأمن والخصوصية.» وأكد أن الابتكار والأمن السيبراني يجب أن يتقدّما معاً، مشيراً إلى

والخصوصية، والأخلاقيات، والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا. وشهد المنتدى على مدى يومين برنامجاً مُتكاملاً ركّز على مُستقبل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، بما في ذلك السياسات، ونماذج اللغة الكبيرة (LLMs)، والذكاء الاصطناعي القائم على الوكلاء (Agentic AI)، والتحول الرقمي والحوكمة، حيث جمع اليوم الأول القابات التنفيذية والحكومية في حوارات استراتيجية، فيما ركّز اليوم الثاني في حرم الجامعة على الجيل القادم من الكفاءات التقنية من خلال ورش العمل والجلسات النقاشية والتجارب التطبيقية. وفي كلمته خلال حفل الافتتاح، قال وليد الخشتي: «تأتي الشراكة الاستراتيجية لـ زين مع هذا المنتدى في وقت يشهد فيه الذكاء الاصطناعي تطوراً متسارعاً، ويُعيد رسم الطريقة التي نعمل فيها، ونبتكر فيها، ونصنع القيمة للمجتمع.» وأضاف: «في زين، نؤمن بأهمية الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع الأكاديمي، خصوصاً أن التعامل مع التقنيات الناشئة لا يمكن أن يتم بشكل منفرد.. فالقطاع الخاص يُقدّم الخبرة العملية والتطبيق الواقعي، بينما يُقدّم القطاع الأكاديمي البحث والمعرفة والكفاءات الشابة التي سنُسهم في تشكيل المستقبل.» وتابع الخشتي: «كانت زين بين

أعلنت زين الكويت عن كونها الشريك الاستراتيجي للنسخة الرابعة من منتدى الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني الخليجي 2026، الذي استضافته الجامعة الأمريكية الدولية في الكويت (AIU)، بمشاركة نخبة من صنّاع القرار والقيادات الحكومية والأكاديمية والتكنولوجية والخبراء والمُختصين من الكويت ودول المنطقة. شهد حفل الافتتاح حضور رئيس مجلس أمناء الجامعة الأمريكية الدولية د. فايزة الخرافي، وعضو مجلس الأمناء أريج الغانم، ورئيس الجامعة د. يوسف حايك، ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات د. خالد الزامل، ورئيس المركز الوطني للأمن السيبراني عيبر العوضي، ورئيس جمعية الذكاء الاصطناعي للأشياء الشخ محمد الصباح، والرئيس التنفيذي للعلاقات والشؤون المؤسسية في زين الكويت وليد الخشتي. وجاءت مشاركة زين امتداداً لدورها في دعم المنصّات التي تجمع القطاع الخاص بالمؤسّسات الأكاديمية وصنّاع القرار، وتفتح المجال لتبادل المعرفة والخبرات حول أبرز التحوّلات التي يشهدها قطاع التكنولوجيا، خاصة مع التسارع الكبير في تطبيقات الذكاء الاصطناعي وما يصاحبه من تحديات ترتبط بالحوكمة، والأمن السيبراني،



أريج الغانم تتوسط الخشتي ومسؤولي زين في جناح الشركة



د. فايزة الخرافي تكرم وليد الخشتي على دعم زين للمنتدى بحضور د. يوسف حايك والشيخ محمد الصباح

تتويج جديد يعكس ريادة البنك في ترتيب وإدارة صفقات الصكوك

«بنك وربة» يحصد ست جوائز مرموقة من مجلة Islamic Finance News

مليون دولار أمريكي حيث حقق بذلك دفتر الطلبات بلغت قيمته 1.8 مليار دولار أمريكي وحقق جائزة IFN لأفضل إصدار صكوك دائمة لعام 2025. بنك وربة يرسخ ريادته في تقديم الحلول الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وفي تأكيد على ريادة بنك وربة في تقديم الحلول الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حصد البنك جائزة أفضل صندوق سيولة بالدينار الكويتي وجائزة أفضل صندوق سيولة بالدولار الأمريكي. وتعكس هاتان الجائزتان الأداء المتميز للصندوقين وكفاءة استراتيجيتهما الاستثمارية في إدارة السيولة وتحقيق عوائد تنافسية. وتُعد (Islamic Finance News – IFN) من المنصات المتخصصة في متابعة وتغطية تطورات قطاع التمويل الإسلامي وأسواق رأس المال الإسلامية، وتقدم تغطية وتحليلات متخصصة حول المؤسسات والصفقات والأسواق العاملة في هذا القطاع، كما تشمل جوائزها فئات متعددة تغطي الصفقات والتمويل والصكوك ومختلف مجالات الخدمات المالية الإسلامية. وتعتمد جوائز الصفقات لدى IFN على تقييم الصفقات المقدمة من المؤسسات المالية، مع النظر في مجموعة من العوامل المرتبطة بطبيعة الصفقة وأثرها وتعقيدها ودرجة الابتكار فيها والتحديات التي واجهتها والأطراف المشاركة فيها.



من 3.5 أضعاف حجم الإصدار، نظراً لطبيعتها والهيكلية المستخدمة فيها حيث حقق بنك وربة على جائزتين، جائزة أفضل إصدار صكوك هجين لعام 2025، وجائزة أفضل صفقة صكوك في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2025. أما الإصدار الثاني نجح بنك وربة في إصدار صكوك دائمة لبنك وقف كاتيليم التركي بقيمة 500

وشارك بنك وربة في ترتيب إصدار صكوك بقيمة 450 مليون دولار أمريكي لصالح شركة أراد للتطوير كمدير إصدار أول ومدير اكتتاب أساسي، إحدى الشركات العاملة في مجال التطوير العقاري في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد حظيت الصفقة باهتمام واسع حيث بلغ حجم دفتر الطلبات 2 مليار دولار أمريكي أكثر

للبنك أن حصد في العام الفائت ست جوائز مماثلة من «IFN»، من بينها مرتبطة بصفقات تمويلية قام بترتيبها وإدارتها. 6 جوائز تتوج صفقات تمويلية نوعية وجاء حصول بنك وربة على الجوائز الست تقديراً لمشاركته في ترتيب وإدارة صفقات تمويلية تميزت بتنوع هياكلها وطبيعتها، بما يعكس الإمكانيات التي يمتلكها البنك في مجال التمويل الإسلامي. وتؤكد هذه الجوائز الدور الذي يواصل بنك وربة القيام به في أسواق رأس المال والتمويل الإسلامي، من خلال تقديم حلول مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجات المؤسسات والشركات، إلى جانب قدرته على المساهمة في تنفيذ صفقات ذات طبيعة متخصصة. خبرة متنامية في التمويل الإسلامي العالمي وترتيب الصكوك الدولية ويعكس هذا الإنجاز التطور المستمر في قدرات بنك وربة في مجال التمويل الإسلامي، حيث يشارك البنك في صفقات تمتد إلى أسواق متعددة، مستفيداً من خبراته في الأسواق العالمية. وتأتي هذه الخبرات في إطار استراتيجية البنك الرامية إلى تعزيز مكانته كمؤسسة مالية إسلامية قادرة على تقديم حلول تمويلية متطورة للشركات والمؤسسات، مع المحافظة على الالتزام بالضوابط الشرعية والمعايير المهنية المتبعة عالمياً.

حقق بنك وربة إنجازاً بحصوله على ست جوائز مرموقة ضمن جوائز (Islamic Finance News – IFN)، تقديراً لريادة البنك في ترتيب وإدارة طرح صكوك وتقديم حلول استثمارية متميزة والابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية، وتوج البنك بست جوائز من (Islamic Finance News – IFN):

- جائزة IFN لأفضل إصدار صكوك دائمة لعام 2025
- جائزة IFN لأفضل إصدار صكوك هجين لعام 2025
- جائزة IFN لأفضل صفقة صكوك في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2025
- جائزة أفضل طرح رقمي من قبل بنك في الكويت
- جائزة أفضل صندوق سيولة بالدينار الكويتي
- جائزة أفضل صندوق سيولة بالدولار الأمريكي

ويأتي هذا الإنجاز امتداداً لمسيرة بنك وربة في حصد الجوائز والتقدير العالمية في مجال التمويل الإسلامي، ويعكس التزامه بتطوير حلول مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعزيز حضوره في الأسواق العالمية، إلى جانب مواصلة بناء شراكات استراتيجية مع مؤسسات مالية وشركات كبرى حول العالم وتعزيز الابتكار الرقمي في المنتجات والخدمات المالية، وقد سبق

يشارك بوفد يترأسه المرزوق ويضم الشمالان

بيت التمويل الكويتي يستعرض تجربته المصرفية في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد

خبرة مصرفية إسلامية ممتدة.. وحضور عالمي يعكس قدرة النمو والابتكار ومواكبة تحولات القطاع المالي



خالد يوسف الشمالان

حفل استقبال البنوك الكويتية، الذي ينظمه اتحاد مصارف الكويت، والذي يعد من أبرز الفعاليات الاقتصادية التي تجمع مسؤولين حكوميين وصناع قرار ورؤساء المؤسسات المالية والاستثمارية من مختلف دول العالم، بهدف تبادل الرؤى، ومناقشة التحديات والتطورات الاقتصادية والمالية.

كما سيشارك بيت التمويل الكويتي في المنتدى الاقتصادي الخليجي -الآسيوي، في جلسة تحت عنوان: المصرفية والاستثمار والبنية التحتية الرقمية، والتي يشارك فيها نخبة من المسؤولين وقادة المؤسسات الاستثمارية والتكنولوجية من دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا. وكذلك سيشارك وفد المجموعة في



حمد عبد المحسن المرزوق

مؤسسات مالية كبرى من مختلف أنحاء العالم، لمناقشة سبل تعزيز أفاق النمو، مع تسليط الضوء على عدد من القضايا الخاصة بمجالات التنمية الاقتصادية وتعزيز القطاع المالي والمصرفي، إلى جانب التحول الرقمي والابتكار في الخدمات المالية، وغيرها من القضايا التي ترسم ملامح مستقبل آفاق النمو العالمي.

التي يشهدها القطاع المالي، ودوره كنموذج قادر على تحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب استعراض قوة الاقتصاد الكويتي ومتانة نظامه المالي والمصرفي. ومن المنتظر أن يشارك وفد مجموعة بيت التمويل الكويتي في الاجتماعات التي تضم وزراء المالية ومحافظي بنوك مركزية ورؤساء

إسلامية رائدة عالميا، ويمتد نطاقها ليشمل 10 دول حول العالم، أبرزها الكويت والبحرين ومصر وتركيا والمملكة المتحدة وألمانيا، مدعومة بشبكة واسعة تضم أكثر من 600 فرع، وتعمل من خلال رؤية استراتيجية واضحة لترسيخ مكانتها بين أكبر 100 بنك في العالم خلال الفترة المقبلة.

كما تعكس المشاركة حرص بيت التمويل الكويتي المستمر على تعزيز حضوره في المحافل الاقتصادية الدولية، واستعراض التجربة المصرفية الرائدة، إلى جانب تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه الصيرفة الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي ودعم مسارات التنمية المستدامة.

كما تعد هذه الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فرصة لبحث التعاون والشراكة مع مؤسسات التمويل العالمية وإلقاء الضوء على دور الصناعة المصرفية الإسلامية وخبرة بيت التمويل الكويتي الممتدة في صناعة التمويل الاسلامي، وحضوره على المستوى العالمي والذي تأكد من خلال قدرته على مواصلة النمو والابتكار ومواكبة التحولات

أعلنت مجموعة بيت التمويل الكويتي، عن مشاركتها بوفد رفيع المستوى يمثل المجموعة في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2026، والمقرر أن تنعقد في الفترة من 12 إلى 18 من شهر أكتوبر المقبل في العاصمة التايلاندية بانكوك، بحضور نخبة من وزراء المالية، ومحافظي البنوك المركزية، والقيادات المصرفية، وصناع القرار المالي من مختلف دول العالم.

ومن المقرر أن يشارك وفد بيت التمويل الكويتي في هذه الاجتماعات برئاسة رئيس مجلس إدارة المجموعة حمد عبد المحسن المرزوق، ويضم كلاً من الرئيس التنفيذي للمجموعة خالد يوسف الشمالان، ونائب الرئيس التنفيذي للمجموعة للخرانة والمؤسسات المالية، ديفيد أولون، ورئيس الخزانة -الكويت في بيت التمويل الكويتي، أحمد السميح، والرئيس التنفيذي لبيتك كابيتال، عبد الله الحداد، ورئيس العلاقات العامة والاعلام للمجموعة يوسف الرويح. وتأتي هذه المشاركة تعزيزاً للتواجد الدولي لبيت التمويل الكويتي، وتأكيداً لمكانته الرائدة على الساحة الإقليمية والعالمية كمجموعة مصرفية

تأكيداً لالتزامه بدعم الشباب وتنمية مهاراتهم القيادية والإدارية

بنك الخليج يوسع شراكته مع GUST لتشمل رعاية نادي الإدارة

نجلاء العيسى: نهنئ إدارة جامعة GUST وطلابها بمناسبة تصدرها الكويت في تصنيف تايمز للجامعات العالمية



نجلاء العيسى توقع اتفاقية الرعاية مع رئيس نادي الإدارة سعد المطيري



صورة جماعية لفريقي بنك الخليج وGUST

والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة للدولة. من جانبهم، أعرب أعضاء نادي الإدارة بجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا عن تقديرهم لهذه الشراكة، مؤكدين أن دعم بنك الخليج سيسهم في إثراء تجربة الطلبة وتوسيع آفاقهم المهنية من خلال إتاحة فرص أكبر التعلم والتواصل مع خبراء ومتخصصين في قطاع الأعمال والإدارة. ويُعد نادي الإدارة في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا أحد الأندية الطلابية الرائدة منذ تأسيسه عام 2013، حيث يهدف إلى تطوير وصقل المهارات الإدارية لدى الطلبة من خلال توفير فرص للتفاعل مع الخبراء والمتخصصين في مجالات الإدارة والأعمال، وبناء شبكة من العلاقات المهنية مع القيادات ورواد الأعمال، إلى جانب تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال داخل الحرم الجامعي.

المهنية، يحرص بنك الخليج على دعم الشباب في بناء الثقة والوعي المالي. فمن خلال دعمه لحملة داية للتوعية المالية، يشجع البنك الطلبة على تبني عادات مالية سليمة، وفهم المنتجات والخدمات المصرفية، واتخاذ قرارات مالية مدروسة. كما تُكَمّل هذه الجهود باقات حساب red للشباب وبطاقة plus red، والتي توفر حلولاً مصرفية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم وأنماط حياتهم، ومساعدتهم على اتخاذ خطواتهم الأولى نحو الاستقلال المالي بثقة. ويواصل بنك الخليج، من خلال العديد من المبادرات والشراكات المجتمعية، وفي مقدمتها شراكته الممتدة لأكثر من 20 عاماً مع جمعية إنجاز الكويت، ترسيخ دوره كشريك رئيسي في دعم المنظومة التعليمية في الكويت، والمساهمة في إعداد جيل من القادة ورواد الأعمال القادرين على صناعة المستقبل

الراسخ بأهمية الاستثمار في الشباب والكوادر الوطنية باعتبارهم المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد شجعنا النجاح الذي حققته شراكتنا مع نادي الهندسة على توسيع هذا التعاون ليشمل نادي الإدارة، بما يعزز دور بنك الخليج في إعداد جيل من القادة ورواد الأعمال والمهنيين المؤهلين للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ودعم رؤية الكويت المستقبلية.» وتندرج هذه الشراكة ضمن استراتيجيته في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، التي تركز على دعم التعليم والشباب وتعزيز ثقافة الابتكار والريادة، من خلال بناء شراكات فاعلة مع المؤسسات التعليمية والأكاديمية الرائدة في الكويت، وربط المعرفة الأكاديمية بالتطبيق العملي بما يثري خبرات الطلبة ويعزز جاهزيتهم المهنية. إلى جانب تعزيز جاهزية الطلبة لمسيرتهم

التعاون الجديد امتداداً للعلاقة الوثيقة التي تجمع بنك الخليج بجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا منذ تأسيسها، حيث حرص البنك على دعم مسيرتها الأكاديمية والمشاركة في العديد من المبادرات والبرامج الهادفة إلى تمكين الطلبة وصقل مهاراتهم وتأهيلهم للمستقبل.» كما تقدمت العيسى بالتهنئة إلى إدارة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST) وطلابها بمناسبة تصدرها الجامعات الكويتية في تصنيف التايمز للتعليم العالي، وتصنيفها ضمن الفئة (451-500) عالمياً، في إنجاز يعكس جودة التعليم والبحث العلمي والتميز المؤسسي الذي تتمتع به الجامعة، ويؤكد مكانتها الأكاديمية المرموقة على المستوى العالمي. وأضافت: «ينبع دعمنا المستمر لجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا من إيماننا

أعلن بنك الخليج عن توسيع نطاق شراكته الاستراتيجية مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST) لتشمل نادي الإدارة إلى جانب نادي الهندسة، في خطوة تعكس التزامه المستمر بدعم الشباب الكويتي وتمكين الطلبة من تطوير مهاراتهم القيادية والإدارية وإعدادهم لمطلوبات سوق العمل. وبموجب هذه الشراكة، سيدعم بنك الخليج مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي ينظمها نادي الإدارة على مدار العام الأكاديمي، بما في ذلك الندوات وورش العمل والجلسات الحوارية والفعاليات التفاعلية التي تسهم في تنمية المهارات القيادية والإدارية والريادية لدى الطلبة، وتعريفهم بأحدث التوجهات في عالم الأعمال ومتطلبات سوق العمل. وعقب توقيع اتفاقية الرعاية مع نادي الإدارة، قالت رئيسة التسويق في بنك الخليج، السيدة نجلاء العيسى: «يأتي هذا

مكاسب 1.05 % تعيد المؤشر فوق مستوى 10500 نقطة

الأسهم السعودية تسعيد زخم الصعود

السيولة تتجاوز 4.1 مليار ريال مع
اتساع نطاق المكاسب

ارتداد جماعي للأسهم يعزز فرص
مواصلة الصعود قبل نتائج الربع الثالث

مهماً في تحسين شهية المستثمرين، إذ قد يدفع انخفاض مستويات المخاطر المستثمر الأجنبي إلى زيادة مراكزه تدريجياً في السوق السعودية.

وعلى صعيد الأسهم، تصدر سهم «عناية» قائمة الأسهم المرتفعة بعد صعوده بالنسبة القصوى 9.97 % إلى 11.14 ريال، تلاه سهم «حديد وطني» بارتفاع 9.89 % إلى 2 ريال، يسجل مستوى قياسياً جديداً.

كما ارتفع سهم «بحر العرب» 9.88 %، و«أمانة للتأمين» 8.72 %، و«عزم» 6.94 %.

وصعد سهم «المصافي» بعد إعلان الشركة ترسية مشروع لصالح شركة تابعة لها في الرياض.

وعلى الجانب الآخر، تصدر سهم «اتحاد الخليج الأهلية» قائمة الأسهم المتراجعة بانخفاض 2.93 % إلى 12.61 ريال، تلاه سهم «أنابيب الشرق» بنسبة 2.27 % إلى 180.5 ريال.

كما تراجع سهم «الرمز» 1.46 % بالتزامن مع إعلان الشركة توقيع اتفاقية تسهيلات ائتمانية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

استحوذ سهم «مصرف الراجحي» على أعلى قيمة تداول خلال الجلسة بنحو 397.34 مليون ريال، مرتفعاً بنسبة 1.03 %، تلاه سهم «أرامكو السعودية» بقيمة تداول بلغت 355.28 مليون ريال، مع ارتفاع السهم 0.94 %.

وعلى مستوى الكميات، تصدر «أرامكو السعودية» الأسهم الأكثر تداولاً بنحو 13.76 مليون سهم، تلاه سهم «أمريكانا» بتداولات بلغت 11.49 مليون سهم.

إفصاحات ومستويات قياسية

وشهدت الجلسة عدداً من الإفصاحات، إذ أعلنت هيئة السوق المالية الموافقة على طرح وحدات صندوق محافظ لاستثمار في الأسهم السعودية، إلى جانب الترخيص لعدد من الشركات لممارسة أنشطة استثمارية متنوعة.

كما أعلنت شركة «المصانع الكبرى للتعدين» تطورات زيادة رأس المال عبر طرح أسهم حقوق أولوية، فيما أوضحت شركة «نفوذ للمنتجات الغذائية» عن تطورات استحواذها على حصة في شركة «الطعام الوفير»، وعلى صعيد المستويات القياسية، سجل سهم «عزم» و«فيبكو» أعلى مستوياتهما خلال 52 أسبوعاً.

وفي المقابل، سجلت أسهم «جيسكو» و«تسهيل» و«ميفك ريت» أدنى مستوياتها خلال عام.

فيما شهدت جلسة الثلاثاء تسجيل «حديد وطني» و«أسمنت الرياض» و«تسهيل» و«ميفك ريت» مستويات تاريخية جديدة وفق بيانات التداول.



سهم الأعمال التطويرية يختبر مستويات مقاومة جديدة

يوم ، والذي يمثل غالباً فاصلاً بين الاتجاهات طويلة الأمد.

وعلى الرغم من هذه الإشارات الإيجابية، يظل سهم الشركة تحت تأثير ضغوط تاريخية بدأت منذ شهر يوليو الماضي، حيث دخل السهم في اتجاه هابط سيطرت عليه القوى البيعية بشكل واضح. وخلال هذه الفترة، تراجع السهم من أعلى قمة سجلها عند مستوى 105.00 ريالاً؛ وصولاً إلى أدنى قاع له في شهر أكتوبر الماضي عند مستوى 75.00 ريال.

وتعد التحركات الحالية محاولة للارتداد من مستويات قاع العام، إلا أن الاتجاه العام للسهم لا يزال يصنف ضمن النطاق الهابط ما لم يتم تأكيد الاختراقات السعرية المطلوبة.

قوة الزخم الصاعد في المدى القصير. وقد تعززت هذه النظرة الإيجابية بظهور تقاطع إيجابي على مؤشر التقارب والتباعد للمتوسطات المتحركة ، وهو مؤشر فني يستخدمه المحللون للاستدلال على تحول الزخم نحو الاتجاه الشرائي. وتشير القراءة الفنية لمسار السهم إلى وجود مستويات مستهدفة يسعى السهم للوصول إليها في حال استمرار الزخم الحالي، ويتمثل المستهدف الأول عند مستوى 85.60 ريال، يليه المستهدف الثاني عند 87.65 ريال.

وفي حال نجاح السهم في تجاوز هذه المقاومات؛ فإن الأناظر تتجه نحو مستوى 91.90 ريال؛ وهو مستوى يكتسب أهمية فنية بالغة كونه يقع بالقرب من المتوسط المتحرك البسيط لـ 200

شهد سهم شركة الأعمال التطويرية الغذائية ، تحركات سريعة صاعدة خلال الجلسات الأخيرة؛ مدعوماً بظهور سلسلة من المؤشرات الفنية الإيجابية التي تشير إلى محاولات جادة لتغيير المسار السعري. وتأتي هذه الارتفاعات المسجلة بالتزامن مع زيادة ملحوظة في أحجام التداول التي تجاوزت متوسطاتها المعتادة؛ مما يعكس تجدد الاهتمام بالسهم في ظل سعيه للتعافي من القاع السعري المسجل خلال العام الجاري.

وفقاً للبيانات الفنية المرصودة، يتداول سهم الأعمال التطويرية الغذائية حالياً عند مستوى 83.20 ريال، متموضعاً فوق المتوسط المتحرك الأسّي لتسعة أيام؛ وهو ما يعد إشارة أولية على

نقطة، حيث أن قدرة المؤشر على تجاوز هذه المستويات ستظل مرتبطة باستمرار الزخم الشرائي وتحسن السيولة.

ويمثل مستوى 10,500 نقطة يمثل نقطة مفصلية في تحديد اتجاه السوق خلال الفترة المقبلة، إذ إن الحفاظ عليه يدعم السيناريو الإيجابي ويعزز فرص مواصلة الارتفاع، بينما قد تؤدي العودة للتداول أسفله إلى زيادة الضغوط البيعية.

تحسن أداء عدد كبير من الأسهم

تحسن أداء عدد كبير من الأسهم في الوقت نفسه عزز قدرة المؤشر

أنهى مؤشر السوق المالية السعودية الرئيسية «تاسي» تعاملات جلسة الثلاثاء مرتفعاً بنسبة 1.05 %، بما يعادل 110.17 نقطة، ليلغلق عند مستوى 10,589.95 نقطة، مواصلاً ارتداده بعد تراجعات الجلسات السابقة، بدعم من صعود غالبية القطاعات والأسهم وتحسن شهية المخاطرة.

وبلغت قيمة التداولات 4.15 مليار ريال، من خلال تداول 189.10 مليون سهم، وسط تفوق واضح للأسهم المرتفعة التي بلغ عددها 189 سهماً، مقابل تراجع 71 سهماً.

وتحرك «تاسي» خلال الجلسة في نطاق بلغ 90.67 نقطة، بعدما افتتح التعاملات عند 10,511.03 نقطة، وسجل أعلى مستوى له عند 10,594.85 نقطة، فيما بلغ أدنى مستوياته عند 10,504.18 نقطة.

وجاء الإغلاق أعلى مستوى 10,500 نقطة، الذي يمثل منطقة فنية مهمة للمؤشر خلال المرحلة الحالية، مع استمرار متابعة قدرة السوق على الحفاظ عليه خلال الجلسات المقبلة.

تصدر قطاع إنتاج الأغذية قائمة القطاعات المرتفعة بنهاية التعاملات، بعد صعوده 2.61 %، تلاه قطاع التطبيقات وخدمات التقنية بارتفاع 2.34 %، ثم قطاع التأمين بنسبة 1.92 %.

كما ارتفع قطاع المرافق العامة 1.86 %، وقطاع الإعلام والترفيه 1.70 %، في الوقت الذي استغادت فيه القطاعات القيادية من تحسن معنويات المتعاملين خلال الجلسة.

وجاء أداء قطاع إنتاج الأغذية مدعوماً بتطورات جوهرية في شركات القطاع، في مقدمتها إعلان شركة «المراعي» موافقة مجلس إدارتها على استراتيجية الشركة للفترة من 2026 إلى 2031، إلى جانب سياسة توزيع الأرباح للسنوات الخمس المقبلة.

وفي المقابل، تراجع قطاع الاتصالات بنسبة 0.19 %، متأثراً بانخفاض سهم «إس تي سي» بنسبة 0.70 % إلى 42.8 ريال، كما انخفض قطاع الصناديق العقارية المتداولة 0.03 %، فيما استقر قطاع الأدوية دون تغيير يذكر.

إشارة فنية إيجابية

استعادة المؤشر مستوى 10,500 نقطة تحمل إشارة فنية إيجابية، خاصة مع الثبات أعلى هذا المستوى، الذي يتحول من منطقة مقاومة سابقة إلى مستوى دعم مهم للحركة المقبلة.

استقرار «تاسي» فوق 10,500 نقطة يعزز فرص استمرار الصعود على المدى القصير، مع استهداف مستوى 10,600 نقطة في المرحلة الأولى، ثم 10,700

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/05	2026/10/06	التغير
1 إتحاد الخليج الأهلية	12.99	12.61	(2.93%)
2 أنابيب الشرق	184.70	180.50	(2.27%)
3 محطة البناء	38.20	37.50	(1.83%)
4 الرمز	54.95	54.15	(1.46%)
5 تبوك الزراعية	40.00	39.42	(1.45%)
6 بنيان ريت	9.55	9.43	(1.26%)
7 جيسكو	11.20	11.07	(1.16%)
8 فقيه الطبية	35.20	34.80	(1.14%)
9 لدن	1.84	1.82	(1.09%)
10 جازادكو	7.40	7.32	(1.08%)

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/05	2026/10/06	التغير
1 عناية	10.13	11.14	9.97%
2 بحر العرب	3.44	3.78	9.88%
3 أمانة للتأمين	6.54	7.11	8.72%
4 عزم	28.52	30.50	6.94%
5 أسمنت تجران	5.40	5.70	5.56%
6 صالح الراشد	40.14	42.18	5.08%
7 الأسماك	51.90	54.25	4.53%
8 لجام للرياضة	74.80	78.00	4.28%
9 صدق	14.50	15.10	4.14%
10 مسك	33.50	34.84	4.00%

تداولات بقيمة 623 مليون درهم والمؤشر يستقر عند 5907 نقاط

بورصة دبي تفقد نقطة في ختام التداولات

ويعكس تباين أداء القطاعات والأسهم استمرار عمليات إعادة توزيع السيولة بين مكونات السوق، مع توجه جزء من المتعاملين نحو الأسهم التي أظهرت قدرة أكبر على الصعود، مقابل تعرض أسهم أخرى لضغوط بيعية.

ومع تراجع القيمة السوقية بنحو 715 مليون درهم فقط، مقارنةً بإجمالي يقترب من تريليون درهم، فإن خسائر جلسة أمس بقيت محدودة، بينما ساعد تقارب عدد الأسهم المرتفعة مع المتراجعة على الحد من الضغوط على المؤشر العام.

وتبقى حركة القطاعات والأسهم القيادية عاملاً رئيسياً في تحديد اتجاه السوق خلال الجلسات المقبلة، خصوصاً مع استمرار التداولات عند مستويات نشطة وتفاوت أداء القطاعات الرئيسية.

الأكثر ارتفاعاً، بعدما صعد بنسبة %0.825، ليكون من أبرز القطاعات الداعمة لأداء السوق خلال الجلسة. في المقابل، جاء قطاع المواد الأساسية في صدارة القطاعات المتراجعة، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 4.842 %، وهو أكبر تراجع بين القطاعات خلال الجلسة، بما يعكس الضغوط التي تعرضت لها مكونات القطاع.

استقرار نسبي رغم اختلاف الاتجاهات

وبصورة عامة، أظهرت تعاملات سوق دبي المالي أمس الثلاثاء حالة من الاستقرار النسبي، إذ جاء تغير المؤشر محدوداً للغاية، بينما حافظت التداولات على مستويات تجاوزت 623 مليون درهم.

المؤشر العام. ويشير ذلك إلى أن حركة السوق اتسمت بدرجة من التوازن، مع عدم وجود ضغوط بيعية واسعة النطاق على غالبية الأسهم، في ظل تقارب عدد الأسهم المرتفعة مع تلك المتراجعة.

تباين أداء الأسهم

وعلى مستوى حركة الأسهم، أظهرت جلسة أمس تبايناً بين الاتجاهين الصاعد والهابط، إذ ارتفعت أسعار 22 شركة، مقابل انخفاض أسعار 20 شركة، بينما حافظت 9 شركات على مستوياتها السابقة دون تغير. ويعكس هذا التوزيع تقارباً نسبياً بين الأسهم الراجعة والخاسرة، وهو ما ساهم في بقاء المؤشر العام قريباً من مستويات الإغلاق السابقة، مع محدودية تأثير التحركات الفردية على الاتجاه العام للسوق.

بنك الإمارات للاستثمار يتصدر التراجعات

وفي قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً، تصدر سهم بنك الإمارات للاستثمار قائمة التراجعات خلال الجلسة، بعدما هبط بنسبة 4.92 %، وجاء تراجع السهم ضمن أبرز التحركات السلبية المسجلة في السوق، في وقت اتسم فيه الأداء العام بالاستقرار، ما يعكس وجود ضغوط بيعية متفاوتة على بعض الأسهم بصورة منفردة.

«دريك آند سكل» يقود الارتفاعات

في المقابل، تصدرت شركة دريك آند سكل قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بعدما صعد سهمها بنسبة 4.93 % خلال تعاملات أمس. ويبرز هذا الأداء قوة الحركة على بعض الأسهم بصورة منفردة، في ظل التباين بين مكونات السوق، حيث سجلت مجموعة من الشركات مكاسب، بينما تعرضت شركات أخرى لضغوط بيعية.

الاتصالات في صدارة القطاعات الراجعة

وعلى صعيد أداء القطاعات، اتسمت جلسة سوق دبي المالي بالتباين، إذ أنهت بعض القطاعات التعاملات على ارتفاع، بينما تعرضت قطاعات أخرى للتراجع. وتصدر قطاع الاتصالات قائمة القطاعات

صعقة، بقيمة إجمالية بلغت نحو 623.232 مليون درهم، من خلال تداول 450.974 مليون سهم. وتوزعت السيولة على عدد من الأسهم والقطاعات، وسط تفاوت واضح في الأداء بين الشركات المدرجة.

انخفاض القيمة السوقية

وتراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في سوق دبي المالي بنهاية جلسة أمس إلى نحو 965.837 مليار درهم، مقارنة بنحو 966.552 مليار درهم في الجلسة السابقة.

وبذلك فقدت الأسهم المدرجة نحو 715 مليون درهم من قيمتها السوقية خلال جلسة واحدة، وهو انخفاض محدود مقارنةً بإجمالي القيمة السوقية للسوق، ويتماشى مع التراجع الطفيف الذي سجله

أنهى مؤشر سوق دبي المالي تعاملات أمس الثلاثاء على تراجع هامشي، في ظل تباين أداء القطاعات والأسهم المدرجة، مع استمرار التداولات عند مستويات نشطة نسبياً. وأغلق المؤشر العام عند مستوى 5907.20 نقطة، منخفضاً بنسبة 0.01 %، بما يعادل 0.93 نقطة مقارنة بمستوى إغلاق الجلسة السابقة.

وعكست حركة المؤشر حالة من الاستقرار النسبي خلال التعاملات، إذ جاء التراجع محدوداً رغم اختلاف اتجاهات القطاعات والأسهم، في وقت حافظت فيه السيولة على مستويات جيدة، ما يعكس استمرار نشاط المتعاملين وتباين توجهاتهم بين الأسهم القيادية ومكونات السوق المختلفة. وشهدت جلسة التداول تنفيذ 14.643 ألف

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/05	2026/10/06	التغير
1 الإسمنت الوطنية	4.75	4.52	(4.84%)
2 تعاونية الاتحاد	2.14	2.11	(1.40%)
3 أمانات القابضة	1.57	1.55	(1.28%)
4 مجموعة تيكوم	3.29	3.25	(1.22%)
5 بنك جي إف إنش	1.79	1.77	(1.12%)
6 الأنصاري للخدمات المالية	0.96	0.95	(0.84%)
7 إعمار للتطوير	12.80	12.70	(0.78%)
8 الإتحاد العقارية	0.60	0.60	(0.67%)
9 تعليم القابضة	3.22	3.20	(0.62%)
10 دبي الإسلامي	7.24	7.20	(0.55%)

المؤشر العام تراجع بنسبة 0.128 %

بورصة أبوظبي تغلق في المنطقة الحمراء

436.6 مليون درهم نصيب

الأسهم الخمسة الأكثر نشاطاً

210.27 مليون سهم ترفع زخم

التداولات خلال جلسة الثلاثاء

المختلفة، وعدم اقتصار النشاط على الشركات المالية والطاقة فقط.

تركّز السيولة

ويعد استحواذ الأسهم الخمسة الأكثر نشاطاً على 436.608 مليون درهم من أصل 1.003 مليار درهم من أبرز مؤشرات الجلسة، إذ يعادل ذلك أكثر من خمسي القيمة الإجمالية للتداولات. كما أن وصول حصتها من حجم الأسهم المتداولة إلى 210.270 مليون سهم من أصل 433.965 مليون سهم يوضح ارتفاع درجة التركز في النشاط. وبذلك، بلغ متوسط حصة الأسهم الخمسة من قيمة التداولات نحو 43.49 %، مقابل 48.45 % من الكميات المتداولة، وهو ما يعكس وجود نشاط قوي على هذه المجموعة من الأسهم من حيث عدد الأسهم المتبادلة، إلى جانب قدرتها على جذب نسبة

43 % من قيمة التعاملات. ويشير ذلك إلى أن حركة المستثمرين خلال الجلسة اتسمت بدرجة واضحة من التركيز على مجموعة محددة من الأسهم، بدلاً من توزيع السيولة بصورة متقاربة بين مختلف مكونات السوق.

ويبرز قطاع المال ضمن القطاعات التي تصدرت اهتمام المستثمرين، مدعوماً عادةً بأهمية الشركات المالية في هيكل السوق وارتفاع مستويات التداول على الأسهم القيادية التابعة للقطاع. كما حافظت أسهم الطاقة على حضورها في قائمة النشاط، في ظل الوزن الكبير للشركات المرتبطة بالطاقة في سوق أبوظبي، وما تتمتع به من قاعدة استثمارية واسعة.

وفي المقابل، حضرت أسهم قطاع التجزئة ضمن الأسهم الأكثر استقطاباً للسيولة والتداول، ما يعكس تنوع الاهتمام الاستثماري بين القطاعات

المستثمرين اتجه إلى عدد محدود من الأسهم القيادية، إذ شكلت التعاملات على الأسهم الخمسة النشطة ما يقارب نصف السيولة المتداولة في السوق خلال الجلسة. ويعكس ذلك أهمية هذه الأسهم في توجيه حركة التداول، خصوصاً في ظل اهتمام المستثمرين بالشركات ذات النشاط المرتفع والقدرة على استقطاب السيولة.

وعلى صعيد أحجام التداول، بلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة في السوق نحو 433.965 مليون سهم، فيما استحوذت الأسهم الخمسة الأكثر نشاطاً على 48.45 % من إجمالي الكميات، بما يعادل نحو 210.270 مليون سهم.

وتكشف هذه الأرقام عن تركّز ملحوظ في التداولات، حيث اقتربت الأسهم الخمسة النشطة من الاستحواذ على نصف إجمالي حجم الأسهم المتداولة، بالتزامن مع مساهمتها بأكثر من

سجل مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تراجعاً أمس الثلاثاء بنسبة 0.128 % ليصل إلى مستوى 9997.71 نقطة، هيمنت الأسهم القيادية المنتمية إلى قطاعات المال والطاقة والتجزئة على حركة التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال جلسة أمس الثلاثاء، وسط نشاط واضح من المستثمرين وتدفق ملحوظ للسيولة نحو الأسهم الأكثر تداولاً، بما يعكس استمرار تركيز التعاملات على الشركات ذات الوزن والحضور المؤثر في السوق.

وسجلت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 1.003 مليار درهم، في مؤشر على استمرار النشاط في السوق، فيما استحوذت الأسهم الخمسة الأكثر تداولاً على نحو 43.49 % من إجمالي السيولة، بقيمة بلغت 436.608 مليون درهم.

ويظهر توزيع السيولة أن جزءاً مهماً من أموال

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/05	2026/10/06	التغير
1 سوداتل	0.55	0.53	(3.46%)
2 بنك الاستثمار	0.03	0.03	(3.45%)
3 الاتحاد للتأمين	1.35	1.32	(2.22%)
4 مجموعة إي إس جي	13.30	13.06	(1.80%)
5 بنك جي اف اتش ش.م.ب	1.83	1.80	(1.64%)
6 بريسايت	3.84	3.78	(1.56%)
7 أبوظبي الأول	19.40	19.12	(1.44%)
8 ألفا داتا	1.40	1.38	(1.43%)
9 مجموعة تو بوينت زيرو	2.29	2.26	(1.31%)
10 غذاء القابضة	11.50	11.36	(1.22%)

الشركة	2026/10/05	2026/10/06	التغير
1 طيران أبوظبي	5.39	6.19	14.84%
2 دار التأمين	1.24	1.36	9.68%
3 مجموعة مير	1.00	1.09	9.00%
4 العربي للتحد	1.33	1.42	6.77%
5 الواحة كابيتال	2.02	2.08	2.97%
6 ريسينوس بلس القابضة	2.11	2.17	2.84%
7 إشراق للاستثمار	0.64	0.66	2.80%
8 بنك الشارقة	1.63	1.67	2.45%
9 لولو للتجزئة القابضة	0.97	0.99	2.17%

ويأتي هذا التنوع في وقت يظل فيه نشاط الأسهم القيادية عاملاً مهماً في تحديد اتجاهات السيولة اليومية، خصوصاً أن ارتفاع التداولات على الشركات الكبرى يمكن أن ينعكس بصورة أكبر على مؤشرات السوق مقارنةً بالأسهم الأقل وزناً.

قراءة في حركة التداول

وتوضح بيانات الجلسة أن النشاط لم يكن مركّزاً فقط على ارتفاع عدد الأسهم المتداولة، وإنما تزامن مع قيمة مالية تجاوزت مليار درهم، وهو ما يعكس استمرار وجود سيولة نشطة داخل السوق.

كما أن استحواذ خمسة أسهم فقط على نحو نصف الكميات المتداولة تقريباً يعزز أهمية متابعة الأسهم القيادية عند قراءة اتجاهات السوق اليومية، باعتبارها من أبرز مراكز جذب المستثمرين والسيولة. وفي المجمال، أظهرت جلسة الثلاثاء نشاطاً واضحاً في سوق أبوظبي للأوراق المالية، مع تجاوز قيمة التداولات حاجز المليار درهم، وتركز جانب كبير من التعاملات في خمسة أسهم نشطة. وجاءت قطاعات المال والطاقة والتجزئة في صدارة اهتمامات المستثمرين، بينما عكست بيانات السيولة والكميات استمرار الحضور القوي للأسهم القيادية في المشهد التداولي للسوق.

تباين أداء الأسهم يعكس حذراً في قرارات المستثمرين

هدوء التداولات يضغط على بورصة قطر مع تراجع 4 قطاعات

1

المؤشر العام تراجع 0.28 % ليصل إلى 9259.30 نقطة

2

284.6 مليون ريال قيمة التعاملات بعد انخفاض النشاط

انخفاض واضح في وتيرة النشاط مقارنة بالجلسة السابقة، إذ تراجعت قيمة التداولات بأكثر من أربعة أضعافها، بالتزامن مع انخفاض عدد الأسهم المتداولة والصفقات المنفذة. وقد يعكس ذلك تراجعاً مؤقتاً في شهية التداول أو غياب المحفزات الكافية لدفع السيولة نحو مستويات الجلسة السابقة.

ضغوط قطاعية وتباين في الأسهم

ويظهر أداء السوق أن التراجع لم يكن شاملاً لجميع مكوناته، إذ اقتصرت الضغوط على أربعة قطاعات، في حين حالت تحركات القطاعات الأخرى دون تسجيل انخفاض أكبر للمؤشر العام. ويكتسب قطاعا البضائع والخدمات الاستهلاكية والاتصالات أهمية في حركة المؤشر، نظراً لتأثير الأسهم المكونة لهما في اتجاهات السوق، وبالتالي فإن انخفاضهما أسهم في تعزيز الضغوط البيعية خلال الجلسة. وفي المقابل، فإن ارتفاع 24 سهماً يشير إلى استمرار وجود عمليات شراء انتقائية، خاصة على بعض الأسهم التي سجلت مكاسب ملحوظة، وفي مقدمتها سهم «العام». إلا أن هذه المكاسب لم تكن كافية لتعويض تأثير الأسهم المتراجعة وأداء القطاعات المضاعطة على المؤشر.

قراءة لأداء الجلسة

وتعكس جلسة الثلاثاء حالة من الحذر والتباين في تعاملات المستثمرين، إذ جاء تراجع المؤشر محدوداً نسبياً عند 0.28 %، بينما شهدت السيولة انخفاضاً أكبر بكثير من حركة المؤشر. ويعني ذلك أن انخفاض المؤشر لم يكن مصحوباً بموجة بيع واسعة بالقوة نفسها التي شهدتها قيمة التداولات، خصوصاً مع تقارب عدد الأسهم المرتفعة والمنخفضة. كما أن انخفاض عدد الصفقات وحجم التداول يشير إلى هدوء نسبي في النشاط مقارنة بالجلسة السابقة. وبالتالي، تركزت حركة السوق خلال الجلسة في نطاق محدود، مع استمرار المستثمرين في إعادة توزيع السيولة بين الأسهم والقطاعات، في ظل تفاوت واضح بين الأسهم النشطة من حيث القيمة والكمية.

حيث الكمية بين الأسهم المدرجة.

تراجع واضح في السيولة

وسجلت السوق انخفاضاً ملحوظاً في مستويات السيولة، إذ بلغت قيمة التداولات نحو 284.64 مليون ريال، مقارنة مع 1.51 مليار ريال في جلسة الاثنين، لتراجع السيولة بنحو 81.1 % على أساس يومي.

كما انخفضت أحجام التداول إلى نحو 129.49 مليون سهم، مقابل 169.57 مليون سهم في الجلسة السابقة، بتراجع يقارب 23.6 %. وتزامن ذلك مع انخفاض عدد الصفقات المنفذة إلى نحو 16.58 ألف صفقة، مقارنة بـ27.39 ألف صفقة في جلسة الاثنين، بانخفاض يقارب 39.5 %.

ويشير تراجع المؤشرات الثلاثة مجتمعة إلى

المرتفعة، بعدما صعد بنسبة 4.93 %، ليكون صاحب أكبر مكاسب خلال الجلسة. في المقابل، جاء سهم «الدوحة للتأمين» في صدارة الأسهم المتراجعة، منخفضاً بنسبة 1.69 %.

وشهدت حركة التداول نشاطاً لافتاً على عدد من الأسهم القيادية والنشطة، إذ تصدر سهم «أريد» قائمة الأسهم من حيث قيمة التداول، مسجلاً تداولات بقيمة بلغت نحو 28.79 مليون ريال، ما يعكس تركيز جانب من السيولة على السهم خلال الجلسة.

وفي المقابل، جاء سهم «الطبية» في صدارة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث حجم التداول، بعدما بلغ حجم التعاملات عليه نحو 14.19 مليون سهم، ليكون بذلك الأكثر تداولاً من

منخفضاً بنسبة 0.51 %، تلاه قطاع الاتصالات بنسبة 0.44 %، ما شكل ضغطاً على حركة المؤشر العام. كما سجل قطاعان آخران انخفاضاً، لتتوزع الضغوط على أكثر من مكون رئيسي في السوق، بينما ساهم أداء القطاعات الأخرى في الحد من حدة التراجع. وعلى صعيد نشاط الأسهم، ارتفعت أسعار 24 سهماً بنهاية التعاملات، مقابل انخفاض أسعار 25 سهماً، فيما استقرت أسعار 3 أسهم دون تغيير. ويعكس هذا التوزيع حالة من التباين في اتجاهات المستثمرين، مع تقارب نسبي بين عدد الأسهم الصاعدة والهابطة، رغم إغلاق المؤشر في المنطقة الحمراء.

وتصدر سهم «العام» قائمة الأسهم

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الثلاثاء على تراجع، متأثرة بضغوط بيعية طالت 4 قطاعات من أصل 7 قطاعات مدرجة، في وقت شهدت فيه التداولات انخفاضاً ملحوظاً على مستوى السيولة وأحجام الأسهم المتداولة وعدد الصفقات مقارنة بجلسة الاثنين.

وتراجع المؤشر العام لبورصة قطر بنسبة 0.28 %، بما يعادل 25.75 نقطة، ليغلق عند مستوى 9259.30 نقطة، مقابل مستوى إغلاقه في الجلسة السابقة. وجاء هذا الأداء في ظل تباين حركة الأسهم والقطاعات، مع غلبة التراجعات على الأسهم الراححة بفارق محدود.

وكان قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية الأكثر تراجعاً خلال الجلسة،

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/05	2026/10/06	التغير	
1 العامة	2.335	2.450	4.93 %	
2 التحويلية	2.051	2.150	4.83 %	
3 ودام	1.435	1.500	4.53 %	
4 مقدم القابضة	2.000	2.051	2.55 %	
5 الطبية	1.307	1.334	2.07 %	
6 بروة	2.080	2.120	1.92 %	
7 قطر وعمان	0.785	0.800	1.91 %	
8 السلام	0.728	0.739	1.51 %	
9 قطر للتأمين	1.979	2.008	1.47 %	
10 بنك دخان	3.049	3.080	1.02 %	

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/05	2026/10/06	التغير	
1 الدوحة	2.950	2.900	1.69 %	
2 الخليج التكافلي	2.989	2.941	1.61 %	
3 قطر للوقود	12.170	12.030	1.15 %	
4 إزدان القابضة	0.804	0.795	1.12 %	
5 الخليج الدولية	1.638	1.620	1.10 %	
6 الدولي	10.090	10.000	0.89 %	
7 بنك قطر الوطني	15.900	15.760	0.88 %	
8 أوريدو	11.850	11.750	0.84 %	
9 بلدنا	1.241	1.231	0.81 %	
10 الرعاية	5.169	5.129	0.77 %	

حلت دول الخليج في المرتبة الأولى بنسبة 40.9 %

قطر تستقبل 2.6 مليون زائر في أول 9 أشهر من 2026



الأسواق الدولية على حضور قوي ضمن خريطة الزوار، الأمر الذي يعكس اتساع نطاق الطلب السياحي على الدولة وتعدد الأسواق المصدرة للزوار.

خلال الفترة. وبذلك سجلت قطر 2.614 مليون زائر خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2026، مع تصدر الخليجين المشهد السياحي، فيما حافظت

الأسواق الخليجية وحدها على أكثر من خمسي إجمالي الزوار، مقابل مساهمة كبيرة من آسيا وأوقيانوسيا وأوروبا، وهما معاً يمثلان أكثر من 40 % من إجمالي الحركة السياحية

للسفر والأعمال في المنطقة. ويمنح تنوع مصادر الزوار القطاع السياحي قاعدة أوسع للحركة الوافدة، إذ لا تقتصر التدفقات على سوق جغرافي واحد، فيما تستحوذ

استقبلت دولة قطر 2.614 مليون زائر عبر مختلف منافذها البرية والجوية والبحرية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري. وأوضحت قطر للسياحة، في بيان لها أمس، أن عدد زوار دولة قطر ارتفع خلال شهر سبتمبر الماضي على أساس سنوي بنسبة 1.1 % إلى 276 ألف زائر، وذلك مقارنة مع الشهر ذاته من العام الماضي الذي سجل 273 ألف زائر.

وأشار البيان إلى تنوع مصادر الزوار القادمين إلى قطر خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2026، حيث حلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المرتبة الأولى بنسبة 40.9 % من إجمالي عدد الزوار ويواقع 1.069 مليون زائر، فيما جاءت دول آسيا وأوقيانوسيا في المرتبة الثانية بنسبة 21 % من إجمالي عدد الزوار وبعده زوار بلغ 548 ألف زائر.

وحلت أوروبا في المرتبة الثالثة بعدد زوار بلغ 538 ألف زائر، أي بنسبة 20.6 % من إجمالي عدد الزوار، فيما جاءت الأمريكيتين في المرتبة الرابعة بنسبة 7.3 % بعدد زوار بلغ 190 ألف زائر.

وجاءت الدول العربية الأخرى

93.91 مليون ريال قيمة التعاملات في جلسة صاعدة

سوق مسقط يرتفع بدعم الأسهم القيادية والسيولة النشطة

القطاع المالي يتصدر الارتفاعات وسهم الباطنة يقفز 10.77 %

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية تعاملات أمس الثلاثاء على ارتفاع واضح، مدفوعاً بتحسّن أداء الأسهم القيادية وصعود مؤشرات القطاعات الرئيسية بصورة جماعية، بالتزامن مع نمو ملحوظ في مستويات التداول مقارنة بالجلسة السابقة، ما يعكس تحسّن النشاط الاستثماري داخل السوق.

وصعد المؤشر العام للسوق بنسبة 0.75%، ليغلق عند مستوى 7,788.14 نقطة، مضيفاً 58.27 نقطة إلى رصيده، مقارنة بمستوى إغلاق جلسة الاثنين. وجاء هذا الأداء مدعوماً بتحسّن عدد من الأسهم ذات الوزن النسبي المؤثر في حركة المؤشر، وفي مقدمتها سهم بنك مسقط، إلى جانب مكاسب أسهم قيادية أخرى في القطاعات المختلفة.

وتصدر القطاع المالي قائمة القطاعات المرتفعة خلال جلسة الثلاثاء، بعدما زاد مؤشره بنسبة 0.75%، فيما ارتفع مؤشره بنسبة 0.48%، مدعوماً بالأداء الإيجابي لعدد من الأسهم القيادية. وفي مقدمة الأسهم الداعمة للقطاع، ارتفع سهم

أوكيو لشبكات الغاز بنسبة 1.35%، كما صعد سهم أبراج لخدمات الطاقة بنسبة 1.21%، ما عزز أداء مؤشر الخدمات وساهم في دعم الاتجاه الصاعد للسوق بشكل عام.

في المقابل، حدت بعض التراجعات من مكاسب القطاع، وفي مقدمتها انخفاض سهم الوطنية العمانية للهندسة والاستثمار بنسبة 6.29%، ليكون من أبرز الأسهم المتراجعة خلال الجلسة، الأمر الذي قلص من قوة ارتفاع مؤشر الخدمات. الصناعة الأقل ارتفاعاً وسجل قطاع الصناعة أقل معدل ارتفاع بين المؤشرات القطاعية خلال جلسة الثلاثاء، بعدما زاد بنسبة 0.10%، وسط أداء متباين للأسهم المدرجة ضمن القطاع.

وجاءت المكاسب مدعومة بارتفاع سهم مصانع مسقط للخيوط بنسبة 0.82%، إلى جانب صعود سهم فولتامب للطاقة، أحد الأسهم القيادية في القطاع، بنسبة 0.53%. ورغم محدودية الارتفاع، حافظ القطاع

على أوكيو لشبكات الغاز بنسبة 1.35%، كما صعد سهم أبراج لخدمات الطاقة بنسبة 1.21%، ما عزز أداء مؤشر الخدمات وساهم في دعم الاتجاه الصاعد للسوق بشكل عام.

بورصة البحرين تتراجع بخطوات محدودة

333 ألف دينار قيمة التعاملات عبر 103 صفقات

أنهت بورصة البحرين تعاملات أمس الثلاثاء على تراجع محدود، متأثرة بضغط قطاع المال، في ظل تحركات متباينة للأسهم المدرجة وتراجع سهم بنك جي إف إتش، مقابل صعود عدد من الأسهم القيادية والنشطة.

وأغلق المؤشر العام للبورصة عند مستوى 1902.46 نقطة، منخفضاً بنسبة 0.03%، فاقداً نحو 0.57 نقطة مقارنة بمستوى إغلاق الجلسة السابقة، في انعكاس لتحرك محدود على مستوى السوق، مع استمرار التباين بين الأسهم خلال التعاملات. وشهدت الجلسة تداولات بلغت نحو 1.57 مليون سهم، من خلال 103 صفقات، وبقيمة إجمالية وصلت إلى نحو 333.07 ألف دينار بحريني، بما يعكس هدوءاً نسبياً في النشاط خلال الجلسة، مع تركّز جانب من التداولات على عدد من الأسهم المصرفية.

على قطاع محدود، متأثرة بضغط قطاع المال، في ظل تحركات متباينة للأسهم المدرجة وتراجع سهم بنك جي إف إتش، مقابل صعود عدد من الأسهم القيادية والنشطة.

وأغلق المؤشر العام للبورصة عند مستوى 1902.46 نقطة، منخفضاً بنسبة 0.03%، فاقداً نحو 0.57 نقطة مقارنة بمستوى إغلاق الجلسة السابقة، في انعكاس لتحرك محدود على مستوى السوق، مع استمرار التباين بين الأسهم خلال التعاملات. وشهدت الجلسة تداولات بلغت نحو 1.57 مليون سهم، من خلال 103 صفقات، وبقيمة إجمالية وصلت إلى نحو 333.07 ألف دينار بحريني، بما يعكس هدوءاً نسبياً في النشاط خلال الجلسة، مع تركّز جانب من التداولات على عدد من الأسهم المصرفية.

على قطاع محدود، متأثرة بضغط قطاع المال، في ظل تحركات متباينة للأسهم المدرجة وتراجع سهم بنك جي إف إتش، مقابل صعود عدد من الأسهم القيادية والنشطة.

93.91 مليون ريال قيمة التعاملات في جلسة صاعدة

سوق مسقط يرتفع بدعم الأسهم القيادية والسيولة النشطة

القطاع المالي يتصدر الارتفاعات وسهم الباطنة يقفز 10.77 %

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية تعاملات أمس الثلاثاء على ارتفاع واضح، مدفوعاً بتحسّن أداء الأسهم القيادية وصعود مؤشرات القطاعات الرئيسية بصورة جماعية، بالتزامن مع نمو ملحوظ في مستويات التداول مقارنة بالجلسة السابقة، ما يعكس تحسّن النشاط الاستثماري داخل السوق.

وصعد المؤشر العام للسوق بنسبة 0.75%، ليغلق عند مستوى 7,788.14 نقطة، مضيفاً 58.27 نقطة إلى رصيده، مقارنة بمستوى إغلاق جلسة الاثنين. وجاء هذا الأداء مدعوماً بتحسّن عدد من الأسهم ذات الوزن النسبي المؤثر في حركة المؤشر، وفي مقدمتها سهم بنك مسقط، إلى جانب مكاسب أسهم قيادية أخرى في القطاعات المختلفة.

وتصدر القطاع المالي قائمة القطاعات المرتفعة خلال جلسة الثلاثاء، بعدما زاد مؤشره بنسبة 0.75%، فيما ارتفع مؤشره بنسبة 0.48%، مدعوماً بالأداء الإيجابي لعدد من الأسهم القيادية. وفي مقدمة الأسهم الداعمة للقطاع، ارتفع سهم

أوكيو لشبكات الغاز بنسبة 1.35%، كما صعد سهم أبراج لخدمات الطاقة بنسبة 1.21%، ما عزز أداء مؤشر الخدمات وساهم في دعم الاتجاه الصاعد للسوق بشكل عام.

في المقابل، حدت بعض التراجعات من مكاسب القطاع، وفي مقدمتها انخفاض سهم الوطنية العمانية للهندسة والاستثمار بنسبة 6.29%، ليكون من أبرز الأسهم المتراجعة خلال الجلسة، الأمر الذي قلص من قوة ارتفاع مؤشر الخدمات. الصناعة الأقل ارتفاعاً وسجل قطاع الصناعة أقل معدل ارتفاع بين المؤشرات القطاعية خلال جلسة الثلاثاء، بعدما زاد بنسبة 0.10%، وسط أداء متباين للأسهم المدرجة ضمن القطاع.

وجاءت المكاسب مدعومة بارتفاع سهم مصانع مسقط للخيوط بنسبة 0.82%، إلى جانب صعود سهم فولتامب للطاقة، أحد الأسهم القيادية في القطاع، بنسبة 0.53%. ورغم محدودية الارتفاع، حافظ القطاع

على أوكيو لشبكات الغاز بنسبة 1.35%، كما صعد سهم أبراج لخدمات الطاقة بنسبة 1.21%، ما عزز أداء مؤشر الخدمات وساهم في دعم الاتجاه الصاعد للسوق بشكل عام.

بورصة البحرين تتراجع بخطوات محدودة

333 ألف دينار قيمة التعاملات عبر 103 صفقات

أنهت بورصة البحرين تعاملات أمس الثلاثاء على تراجع محدود، متأثرة بضغط قطاع المال، في ظل تحركات متباينة للأسهم المدرجة وتراجع سهم بنك جي إف إتش، مقابل صعود عدد من الأسهم القيادية والنشطة.

وأغلق المؤشر العام للبورصة عند مستوى 1902.46 نقطة، منخفضاً بنسبة 0.03%، فاقداً نحو 0.57 نقطة مقارنة بمستوى إغلاق الجلسة السابقة، في انعكاس لتحرك محدود على مستوى السوق، مع استمرار التباين بين الأسهم خلال التعاملات. وشهدت الجلسة تداولات بلغت نحو 1.57 مليون سهم، من خلال 103 صفقات، وبقيمة إجمالية وصلت إلى نحو 333.07 ألف دينار بحريني، بما يعكس هدوءاً نسبياً في النشاط خلال الجلسة، مع تركّز جانب من التداولات على عدد من الأسهم المصرفية.

على قطاع محدود، متأثرة بضغط قطاع المال، في ظل تحركات متباينة للأسهم المدرجة وتراجع سهم بنك جي إف إتش، مقابل صعود عدد من الأسهم القيادية والنشطة.

وأغلق المؤشر العام للبورصة عند مستوى 1902.46 نقطة، منخفضاً بنسبة 0.03%، فاقداً نحو 0.57 نقطة مقارنة بمستوى إغلاق الجلسة السابقة، في انعكاس لتحرك محدود على مستوى السوق، مع استمرار التباين بين الأسهم خلال التعاملات. وشهدت الجلسة تداولات بلغت نحو 1.57 مليون سهم، من خلال 103 صفقات، وبقيمة إجمالية وصلت إلى نحو 333.07 ألف دينار بحريني، بما يعكس هدوءاً نسبياً في النشاط خلال الجلسة، مع تركّز جانب من التداولات على عدد من الأسهم المصرفية.

على قطاع محدود، متأثرة بضغط قطاع المال، في ظل تحركات متباينة للأسهم المدرجة وتراجع سهم بنك جي إف إتش، مقابل صعود عدد من الأسهم القيادية والنشطة.



زخم الذكاء الاصطناعي يعيد رسم اتجاهات وول ستريت

أسهم التكنولوجيا تقود المؤشرات الأميركية إلى مستويات قياسية

ترقب نتائج الربع الثالث يعيد اختبار تقييمات الأسهم

ناسداك يتجاوز 27,400 نقطة بدعم من شركات النمو

صفقات الاستحواذ تضيف دعماً للأسواق

لم يكن الأداء الإيجابي مرتبطاً فقط بالعوامل الاقتصادية والنقدية، فقد حصلت الأسواق أيضاً على دفعة من نشاط صفقات الاندماج والاستحواذ.

ومن أبرز الصفقات إعلان شنايدر إلكتروك الاستحواذ على شركة المؤسسة العامة للاتصالات في صفقة تبلغ قيمتها نحو 22.6 مليار دولار، الأمر الذي دفع سهم المؤسسة العامة للاتصالات إلى الارتفاع بنحو 33 % خلال الجلسة.

كما استفادت أسهم أخرى من أخبار صفقات الاستحواذ، وهو ما ساهم في تحسين شهية المخاطرة لدى المستثمرين، وتعتبر عودة نشاط الاندماجات والاستحواذات مؤشراً مهماً، لأنها تعكس استعداد الشركات والمؤسسات المالية لتوظيف رؤوس الأموال في عمليات توسع استراتيجية رغم ارتفاع تكلفة التمويل.

الضاغطة، في مقدمتها ارتفاع عوائد سندات الخزنة، إلى جانب بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة تاريخياً، وهو ما يبقي مخاطر التضخم حاضرة. كذلك تثير الارتفاعات الكبيرة في تقييمات أسهم التكنولوجيا مخاوف بشأن مدى قدرتها على مواصلة الصعود، فيما تضيف المخاطر الجيوسياسية مزيداً من عدم اليقين إلى حركة الأسواق. ويبقى العامل الأكثر أهمية هو مسار السياسة النقدية الأميركية، إذ إن استمرار التضخم أو عودة الضغوط السعرية قد يدفعان مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، بما قد يحد من قدرة الأسهم على مواصلة مكاسبها بنفس الزخم.

وبالتالي فإن استمرار صعود الأسهم لا يعني اختفاء المخاطر، بل يعكس في الوقت الحالي قدرة المستثمرين على استيعابها طالما بقيت أرباح الشركات قوية ولم تتدهور توقعات الاقتصاد بصورة حادة.

مؤشر ناسداك في منطقة قياسية

وارتفع المؤشر المركب بنحو 1.1 % خلال جلسة الإثنين، مسجلاً مستوى إغلاق قياسياً عند 27,477.31 نقطة. وبذلك أصبح المؤشر مرتفعاً بنحو 18.2% منذ بداية العام، وفق بيانات السوق في نهاية الجلسة.

ويعكس ذلك استمرار تفوق أسهم التكنولوجيا على قطاعات أخرى من السوق، غير أن قوة ناسداك لا تعني بالضرورة أن الصعود موزع بالتساوي على جميع الأسهم. فهناك فجوة واضحة بين أداء شركات التكنولوجيا الكبرى وأجزاء أخرى من السوق، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى اتساع قاعدة الصعود. وتشير بعض بيانات السوق إلى وجود عدد كبير من الأسهم التي لا تزال بعيدة عن مستوياتها القياسية، رغم وصول ناسداك نفسه إلى قمة جديدة. وهذا يعني أن المؤشر يستفيد بصورة كبيرة من الوزن الضخم للشركات العملاقة في قطاع التكنولوجيا.

داو جونز.. مكاسب أقل من التكنولوجيا

في المقابل، كان أداء داو جونز أكثر اعتدالاً، إذ ارتفع بنحو 0.18 % إلى 51,267.90 نقطة، وهذا الفارق بين داو جونز وناسداك يعكس طبيعة المرحلة الحالية، حيث يميل المستثمرون إلى الشركات ذات معدلات النمو المرتفعة والمرتبطة بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، بدلاً من التركيز بنفس القوة على الأسهم الصناعية والدفاعية التقليدية. ومع ذلك، فإن استمرار ارتفاع داو جونز لثلاث جلسات متتالية يعكس عدم وجود موجة بيع واسعة في السوق.

إلى رفع أسعار الفائدة في اجتماعه المقبل. ويعني تباطؤ سوق العمل بالنسبة للأسواق أن الاقتصاد الأمريكي قد لا يكون بحاجة إلى مزيد من التشديد النقدي، خصوصاً في ظل وجود مؤشرات على تراجع قوة سوق العمل. وهنا تظهر المعادلة المعقدة أمام الفدرالي: فمن ناحية، لا يزال التضخم وأسعار الطاقة وعوائد السندات مرتفعة، ومن ناحية أخرى بدأت سوق العمل تظهر علامات على التباطؤ. ولهذا أصبح المستثمرون أكثر ميلاً إلى سيناريو تثبيت أسعار الفائدة بدلاً من رفعها في المدى القريب. وتترقب الأسواق محضر اجتماع الفدرالي الأخير خلال هذا الأسبوع، بحثاً عن إشارات جديدة بشأن مسار السياسة النقدية، إضافة إلى البيانات الاقتصادية المرتقبة التي يمكن أن تؤثر في قرارات البنك المركزي خلال الأشهر المقبلة.

عوائد السندات.. التحدي الأكبر أمام الأسهم

رغم الصعود القوي للأسهم، فإن سوق السندات يرسل إشارة أكثر حذراً. فقد ارتفع عائد سندات الخزنة الأميركية لأجل 10 سنوات إلى نحو 5.31 %، فيما أشارت بيانات السوق إلى بلوغه مستويات أعلى خلال الجلسة، في ظل موجة بيع واسعة في أسواق السندات. وارتفاع العائد يمثل تحدياً لأسواق الأسهم، خصوصاً أسهم النمو والتكنولوجيا، لأن ارتفاع العائد الخالي من المخاطر يجعل السندات أكثر جاذبية مقارنة بالأسهم، كما يرفع معدل الخصم المستخدم في تقييم الأرباح المستقبلية للشركات. لكن ما حدث الإثنين كان لافتاً؛ إذ تمكنت أسهم التكنولوجيا من الارتفاع بقوة رغم ارتفاع العوائد، وهذا يشير إلى أن المستثمرين ما زالوا يمنحون قصة الذكاء الاصطناعي والنمو التكنولوجي وزناً أكبر من المخاوف المرتبطة بتكلفة التمويل في الوقت الحالي. وول ستريت بين قوتين متعارضتين تتحرك الأسواق الأميركية حالياً بين قوتين متعارضتين: الأولى تدعم استمرار الصعود وتحسن معنويات المستثمرين، في حين تفرض الثانية ضغطاً تحد من مكاسب الأسهم وتزيد من حالة الحذر في السوق. وتتمثل العوامل الداعمة في استمرار النمو القوي لقطاع الذكاء الاصطناعي، إلى جانب متانة أرباح شركات التكنولوجيا الكبرى، فضلاً عن تراجع احتمالات رفع أسعار الفائدة الأميركية في المدى القريب. كما يشكل انخفاض أسعار النفط عاملاً إيجابياً للأسواق، بالتزامن مع تحسن شهية المستثمرين تجاه أسهم النمو وترقب موسم نتائج الشركات بقدر من التفاؤل. في المقابل، تواجه الأسواق مجموعة من العوامل

التكنولوجيا إلى أحد أهم المحركات الرئيسية للأسواق الأميركية، خصوصاً مع استمرار الشركات الكبرى في الإنفاق على مراكز البيانات والرقائق والبنية التحتية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

ويتربح المستثمرون في الوقت نفسه موسم نتائج الشركات للربع الثالث، والذي يبدأ بصورة أكثر وضوحاً خلال الأيام المقبلة مع إعلان عدد من الشركات الكبرى نتائجها، الأمر الذي سيشكل اختباراً مهماً لمدى قدرة الأرباح الفعلية على تبرير التقييمات المرتفعة لأسهم التكنولوجيا.

سوق العمل الأمريكي يغير حسابات الفيدرالي من أهم العوامل التي دعمت الأسهم خلال الجلسات الأخيرة صدور بيانات أضعف من المتوقع عن سوق العمل الأمريكي. وأظهرت بيانات الوظائف الأخيرة إضافة نحو 29 ألف وظيفة فقط، وهو مستوى ضعيف مقارنة بالتوقعات، الأمر الذي دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم احتمالات اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي

نقطة، كما ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بنحو 0.18 %، أو ما يقارب 90 نقطة، إلى 51,267.90 نقطة.

التكنولوجيا تقود الصعود

كان قطاع التكنولوجيا المحرك الرئيسي لمكاسب السوق، مع استمرار الإقبال على الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والبنية التحتية الرقمية. وسجلت أسهم شركات التكنولوجيا العملاقة أداءً قوياً، وفي مقدمتها إنفيديا التي ارتفعت بنحو 2.1 % إلى مستوى قياسي جديد، فيما دعمت مكاسب مايكروسوفت، ميتا بلاتفورمز، تسلا الاتجاه الصعودي لمؤشر ناسداك. وبلغت القيمة السوقية لإنفيديا نحو 5.76 تريليون دولار، في انعكاس لحجم الرهان الذي يضعه المستثمرون على استمرار دورة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي. ويعكس هذا الأداء استمرار تحول الذكاء الاصطناعي من مجرد قصة نمو في قطاع

أنهت المؤشرات الأميركية الرئيسية جلسة الإثنين على ارتفاع جماعي، مدفوعة بمزيج من العوامل الإيجابية في مقدمتها صعود أسهم شركات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وتراجع أسعار النفط، وانحسار توقعات المستثمرين بشأن اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة خلال اجتماعه المقبل.

وجاءت المكاسب رغم استمرار الضغوط في سوق السندات الأميركية، حيث ارتفع عائد سندات الخزنة لأجل 10 سنوات إلى نحو 5.31 %، وهو مستوى مرتفع يعكس استمرار المخاوف المتعلقة بالتضخم وتكلفة الاقتراض. ومع ذلك، تمكنت أسهم التكنولوجيا من تجاوز هذه الضغوط، لتقود المؤشرات الرئيسية إلى مستويات جديدة. وارتفع مؤشر إس أند بي 500 بنحو 0.66 % إلى 7,773.95 نقطة، ليقترّب من مستواه القياسي السابق، فيما صعد مؤشر ناسداك المركب بنحو 1.1 % إلى مستوى قياسي بلغ 27,477.31

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	192.72	195.23	191.34	-0.84	-0.43%	5.61M	05/10
جنرال موتورز	80.23	80.96	78.66	+1.96	+2.50%	5.05M	05/10
مجموعة شيفرون	206.47	207.26	201.96	-0.22	-0.11%	4.97M	05/10
سي تي جروب إنك	128.56	129.52	128.09	+0.06	+0.05%	4.61M	05/10
مجموعة بنك أوف أمريكا	54.06	54.34	53.69	+0.31	+0.57%	26.29M	05/10
شركة اي تي اند تي	24.24	24.35	24.01	-0.06	-0.25%	23.23M	05/10
شركة كاتربيلر	848.14	857.85	821.77	+2.72	+0.32%	1.89M	05/10
مجموعة إنتل	116.19	118.06	115.31	-3.14	-2.63%	77.96M	05/10
مجموعة مايكروسوفت	525.18	532.35	521.47	+7.65	+1.48%	24.46M	05/10
شركة فورد موتور كو للسيارات	12.15	12.23	12.06	+0.05	+0.41%	29.19M	05/10
شركة إي باي	107.19	107.78	105.66	+0.79	+0.74%	1.89M	05/10
Dell Tech	552.29	560.55	546.00	-10.23	-1.82%	3.29M	05/10
شركة والت ديزني	103.61	103.72	101.32	+1.42	+1.39%	4.58M	05/10
Dow	28.51	28.72	27.71	+0.54	+1.93%	4.87M	05/10
شركة سيسكو سيسستمز	112.82	113.19	111.54	+0.62	+0.55%	14.9M	05/10

تباين دولي حول المخاطر والفرص والقدرة على الوصول إلى التكنولوجيا

صراع عالمي على مستقبل الذكاء الاصطناعي وقواعده

1 مكاسب واسعة تقابلها مخاوف متزايدة من التداعيات

2

البيانات والقدرة الحوسبية تتحولان إلى أدوات قوة دولية

آسيا في مرمى تصحيح طفرة الذكاء الاصطناعي

حذر مكتب أبحاث الاقتصاد الكلي لرابطة آسيان من أن اقتصادات آسيا، وفي مقدمتها جنوب شرق آسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية، تعد من الأكثر تعرضاً لتداعيات أي تصحيح حاد في طفرة الذكاء الاصطناعي. وأوضح المكتب في تقرير الاستقرار المالي لعام 2026 أن انخراط الاقتصادات الآسيوية بعمق في سلاسل توريد الذكاء الاصطناعي والأسواق المالية المرتبطة به يجعلها أكثر حساسية لأي تراجع مفاجئ في الطلب. وقد لا تقتصر التداعيات على شركات التكنولوجيا، إذ يمكن أن تمتد إلى الصناعات والاستثمارات والنمو الاقتصادي، بالتزامن مع احتمالات تسجيل خسائر في أسواق الأسهم وخروج رؤوس الأموال وظهور ضغوط تمويلية على شركات التكنولوجيا والبنية التحتية. وتكشف هذه المخاطر جانباً آخر من سباق الذكاء الاصطناعي، فالدول التي تستفيد من توسع الطلب على هذه التكنولوجيا قد تجد نفسها أيضاً أمام تداعيات واسعة إذا انقلبت دورة الاستثمار أو تراجع الإنفاق المرتبط بها.

وأشارت فرنسا إلى المخاطر المتعلقة بالدفاع والأمن السيبراني والفضاء، بينما لفتت اليابان إلى سلامة المعلومات والأنظمة المتقدمة التي تزداد قوة. ودعت تركيا إلى وضع إطار قانوني دولي، في حين حذرت أوكرانيا من أنه كلما ازدادت قدرات هذه التكنولوجيا، ازدادت إلحاحاً الحاجة إلى البحث عن السلام. وانضمت سنغافورة إلى المخاوف المتعلقة بالأسلحة ذاتية التشغيل وإمكانية فقدان السيطرة البشرية، لتعيد بذلك مسألة الرقابة الإنسانية إلى صدارة النقاش حول الاستخدامات الأكثر حساسية للذكاء الاصطناعي.

حدود الرقابة العالمية لا تزال موضع خلاف

في الوقت الذي تؤيد فيه دول كثيرة فكرة التعاون الدولي، لا يزال التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن مدى هذا التعاون أمراً إشكالياً. وأيدت روسيا وضع قواعد تتحور حول الأمم المتحدة وتحظى بقبول عالمي، فيما دعت تركيا إلى العمل على إعداد اتفاقية أممية بشأن الذكاء الاصطناعي. وطالبت المملكة المتحدة بمبادئ ومعايير عالمية، وقالت إن الذكاء الاصطناعي سيكون قضية رئيسية عندما تتولى رئاسة مجموعة العشرين. وذهب الأمين العام للأمم المتحدة إلى أبعد من ذلك، إذ طرح مقترحات ملموسة تشمل تعزيز الضوابط الوقائية، والرقابة المستقلة، وإنشاء هيكل جديد لإدارة المخاطر، قائلاً أمام الجمعية العامة: «لكن لأن هذا الأمر يؤثر فينا جميعاً، فإن التنسيق العالمي أمر لا غنى عنه». غير أن الحكومات ذات السيادة ليست جميعها مقتنعة بأن تشديد الضوابط هو الحل، إذ قدمت الولايات المتحدة موقفاً أكثر تركيزاً على التفوق في مجال الذكاء الاصطناعي باعتباره ضرورة استراتيجية واقتصادية. وطرح الرئيس دونالد ترامب رؤية بديلة قائلاً: «لن أخفق نمو شيء سيكون أكبر من الثورة الصناعية. كثيرون يقولون إنه سيكون أكبر من الثورة الصناعية أو من الإنترنت نفسه».

المستثمرين حول قدرة الإيرادات على مواكبة التقييمات المرتفعة لشركات الذكاء الاصطناعي، بالتزامن مع اقتراب الطروحات المرتقبة لشركتي «أوبن إيه آي» و«أنثروبيك». وفي السياق ذاته، رجحت وكالة التصنيف الائتماني «إيغان جونز» أن تصبح التغيرات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الذكاء الاصطناعي شبه حتمية، معتبرة أن تأثير هذه التكنولوجيا على الاقتصاد العالمي سيتجاوز بكثير النقاش الحالي حول سلامتها ومخاطرها.



صميمه، وأن تطوّر الذكاء الاصطناعي لتحقيق نتائج إيجابية وللخير، وأن نصنّق الفجوة الرقمية، وأن نعزز التنمية التي تعود بالنفع على الجميع». وذهبت سنغافورة إلى أبعد من ذلك، إذ طرحت فكرة وضع اتفاقية إطارية أممية مستقبلية، وإنشاء مؤسسة دولية مخصصة للذكاء الاصطناعي، بحيث يكون الجميع، وليس فقط الدول الرائدة، حاضرين إلى طاولة النقاش.

وقد بدأت الأمم المتحدة بالفعل في جمع الدول لمناقشة القضايا التي يثيرها الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك إنشاء الفريق العلمي الدولي المستقل المعني بالذكاء الاصطناعي، وعقد الحوار العالمي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي.

النفوذ يبدأ من البيانات والقدرة الحوسبية

لا يزال تركّز البيانات والقدرة الحوسبية والنفوذ مصدر قلق كبير للعديد من الدول. وأشارت البرازيل إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع به شركات التكنولوجيا العملاقة، فيما أثارت فرنسا مخاطر الاعتماد على دول مهيمنة أو على حفنة من الشركات الخاصة. وتريد البلدان النامية أداء دور أكبر في التنمية الرقمية، داعية إلى إتاحة قدر أكبر من القدرة الحوسبية والخبرات التقنية والبنية التحتية، إلى جانب منحها صوتاً مؤثراً في وضع المعايير المنظمة لهذه التكنولوجيا. وربطت الصين ذلك بالفجوة الرقمية، وجنوب أفريقيا بالمشاركة في البحث العلمي والحوكمة، والسعودية بمؤسسات بناء القدرات، فيما ركزت سويسرا على دعم المهارات والبنية التحتية. وتشير هذه المواقف إلى أن مستقبل الذكاء الاصطناعي قد يرتبط بإمكانية الوصول إليه بقدر ارتباطه بتنظيمه، إذ إن امتلاك التكنولوجيا وحده لا يكفي إذا ظلت أدواتها الأساسية وقدراتها الحوسبية وخبراتها مركزة في نطاق ضيق.

الإنسان في دائرة اتخاذ القرار

برزت المخاوف الأمنية في العديد من الكلمات التي أقيمت أمام الجمعية العامة.

من يملك حق وضع القواعد؟

برز سؤال آخر بصورة متكررة في النقاشات الدولية: هل ستكتفي الدول باستخدام الذكاء الاصطناعي، أم ستشارك أيضاً في تشكيل مستقبله والقواعد التي تحكم تطوره؟ كانت جنوب أفريقيا مباشرة في موقفها، إذ أكدت حاجة أفريقيا إلى دور في صياغة هذه القواعد، وربطت ذلك بالبحث العلمي والشباب والنحو الاقتصادي. ووافقت سويسرا على أن المشاركة الحقيقية لا تعني مجرد الحصول على إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، وإنما المساهمة في تشكيل منظومة الحوكمة التي ستحدد مستقبلها. ودفعت الهند باتجاه مبدأ السيادة، قائلة: «نؤمن بحق كل دولة في تشكيل منظومتها الخاصة، من خلال تطوير نماذجها واستراتيجياتها الخاصة للنشر، بما يتسق مع أهدافها وأولوياتها الوطنية». وفي الوقت نفسه، ركزت الصين على ضمان تقاسم التقدم التكنولوجي على نطاق واسع، بدلاً من تركزه في عدد محدود من الدول أو المجتمعات. وقالت: «ينبغي أن نعتمد نهجاً يضع الناس في

3 اختلاف الرؤى يعطل الوصول إلى إطار عالمي موحد

المشاريع التجريبية وتتوسع تطبيقات الوكلاء الذكيين. وقدر تقرير «باين» أن تلبية الطلب المتزايد على القدرات الحاسوبية ستطلب إيرادات سنوية بنحو 6 تريليونات دولار بحلول عام 2031، من بينها نحو 4.2 تريليون دولار يفترض أن تأتي من أسواق ومنتجات جديدة لم تظهر بعد. وفي المقابل، تواجه الجهات المستخدمة للذكاء الاصطناعي ضغوطاً مالية متزايدة. وحذرت «ماكينزي» من أن

وسارت سويسرا في الاتجاه نفسه، محذرة من أن التنظيم ينبغي أن يبني الثقة من دون خلق الفوائد التي يمكن أن يحققها الذكاء الاصطناعي، بينما ركزت اليابان على تعزيز التعاون في مجال سلامة أنظمة الذكاء الاصطناعي المتقدمة.

الأخلاقيات تتقدم على الاستخدام المنفرد

ركزت السعودية على الأخلاقيات والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، فيما أيدت سنغافورة إجراء الاختبارات وبناء الثقة والإبلاغ عن الحوادث عبر الحدود، مع التنبيه إلى المخاطر المرتبطة بالأنظمة التي تزداد استقلالية بمرور الوقت. وصاغ غوتيريش التحدي بصورة حادة قائلاً: «الخطر ليس في التكنولوجيا. بل الخطر يكمن في التكنولوجيا من دون مساءلة: القدرة من دون رقابة، واتخاذ القرارات من دون شفافية».

وإذا جُرّدت النقاشات المتعلقة بالسياسات من تفاصيلها، فإن معظم الدول تطرح سؤالاً بسيطاً: ماذا يعني الذكاء الاصطناعي للحياة اليومية؟ تحدثت المملكة المتحدة بإيجابية عن دوره في تسريع تشخيص السرطان، وتجديد النشاط الاقتصادي، وتحسين الخدمات العامة. وذهبت الهند إلى أبعد من ذلك، ووصفت الذكاء الاصطناعي بأنه أداة تنموية رائدة، قائلة: «ننظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره محركاً تحويلياً لتمكين الإنسان، والازدهار الاقتصادي، وحل المشكلات على نطاق سكاني واسع».

لكن المملكة المتحدة ركزت أيضاً على الاضطرابات المحتملة، قائلة: «لكننا نعلم أن الذكاء الاصطناعي سيكون أيضاً مصدراً لاضطراب الطريقة التي نعيش ونعمل بها، ومضاعفاً للمخاطر». وترى المملكة المتحدة أن التعامل مع هذه التحولات يتطلب إبقاء البشر، وتحديد المسؤوليين المنتخبين، في موقع القيادة، مؤكدة: «إن القرارات الأساسية المتعلقة بهذه التكنولوجيا بالغة الأهمية بحيث لا يجوز تركها للصدفة. بل يجب أن تتخذها حكومات منتخبة تخدم العاملين». وتعكس هذه المخاوف نقاشاً أوسع بشأن ما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى تقليص أوجه عدم المساواة أم إلى تعميقها.

يتحرك الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا التي تقف وراءه بوتيرة متسارعة، فيما يتسع النقاش العالمي حول الجهة التي ينبغي أن تمتلك حق المشاركة في رسم مستقبل هذه التكنولوجيا، ومن يحدد كيفية استخدامها، ومن يضمن إتاحة فوائدها أمام الجميع.

وعندما اجتمع قادة العالم في الأمم المتحدة خلال الأسبوع رفيع المستوى للجمعية العامة، برز الذكاء الاصطناعي باعتباره قضية تجمع الدول من جهة، وتكشف حجم الخلافات بينها من جهة أخرى. ورغم اتفاق الدول إلى حد كبير على أن هذه التكنولوجيا تحمل فوائد ومكاسب كبيرة، فإنها تختلف بشأن طبيعة المخاطر، والجهات التي ينبغي أن تضع القواعد المنظمة لها، والسبل الكفيلة بمنع اتساع الفجوة بين الدول وقدرة بعضها على الاستفادة منها، بما قد يترك بلداناً بأكملها خارج مسار التطور.

واستعرضت «أخبار الأمم المتحدة» أبرز الكلمات التي أقيمت خلال المناقشة العامة للجمعية العامة، للوقوف على أهم التحديات والقواعد التي تركز عليها الدول في تعاملها مع الذكاء الاصطناعي. وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش: «فالذكاء الاصطناعي بالفعل عاملٌ مغير لقواعد اللعبة، ويحمل إمكانات هائلة للنهوض بالطلب، وتسريع الاكتشافات العلمية، وتوسيع نطاق الفرص، وتحسين حياة الناس».

الابتكار في مواجهة الضوابط الوقائية

بدت الدول منشغلة بالبحث عن التوازن المناسب بين دفع الجوانب الإيجابية للذكاء الاصطناعي إلى الأمام، والحيلولة دون فتح المجال أمام مخاطر قد تنتج عن استخدام التكنولوجيا من جانب جهات لا تخضع للرقابة. وعبر رئيس الجمعية العامة، خليل الرحمن، عن هذه المعادلة بوضوح، قائلاً: «يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون محفزاً قوياً لتقدم البشرية؛ ولذلك يجب ألا نغلق الباب أمام الابتكار». لكنه أشار في الوقت نفسه إلى الأضرار المحتملة، ومنها فقدان الوظائف واتساع الفجوات الرقمية، داعياً إلى وضع ضوابط تستند إلى العلم لا إلى الخوف.

فاتورة الذكاء الاصطناعي تختبر قدرة الحكومات والشركات على الاستمرار

تتحول تكلفة تبني الذكاء الاصطناعي إلى تحدٍ متزايد أمام الحكومات والشركات، مع انتقال النقاش من مدى كفاءة هذه التكنولوجيا إلى قدرة المؤسسات على تحمل نفقاتها المتسارعة واستدامة الاستثمار فيها. وأظهر تقريران جديداً لشركتي الاستشارات «باين أند كومباني» و«ماكينزي» أن الاهتمام يتجه بصورة متزايدة إلى حجم الإنفاق المطلوب لمواكبة التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي، في وقت تتكاثر فيه

انخفاض تكلفة معالجة الرموز الرقمية لا يعني بالضرورة انخفاض الفاتورة الإجمالية، إذ تتطلب تطبيقات الوكلاء الذكيين موارد حوسبية أكبر بكثير. وأوضح تيم وارد، الشريك الأول والرئيس العالمي لقطاع الحكومات في «ماكينزي»، أن تكلفة الاستخدام كانت «قريبة من الصفر» بالنسبة إلى كثير من الحكومات، لكنه أشار إلى أن هذا الواقع «لن يستمر طويلاً». وتتزامن هذه التطورات مع تساؤلات

ارتفع مؤشر «ستوكس 600» بنسبة 0.8 % إلى 638.41 نقطة

الأسهم الأوروبية تواصل الصعود وتقترب من أعلى مستوياتها

1

الرعاية الصحية تستقطب اهتمام المتعاملين بعد نتائج سريرية مشجعة

2

تراجع عوائد الديون يمنح الأصول الأوروبية مساحة أوسع للتحرك

واصلت الأسهم الأوروبية صعودها أمس الثلاثاء، مقتربة من أعلى مستوياتها، مدعومة بأداء قوي لأسهم قطاع الرعاية الصحية، في مقدمتها سهم شركة التكنولوجيا الحيوية الدنماركية «جيناب»، بالتزامن مع تراجع عوائد سندات منطقة اليورو بعد موجة ارتفاع سابقة غذتها المخاوف المتعلقة بالمالية العامة والتضخم.

وارتفع مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي بنسبة 0.8% إلى 638.41 نقطة، متجهاً نحو تسجيل ثالث جلسة متتالية من المكاسب، في انعكاس لاستمرار الإقبال على الأسهم الأوروبية مع تحسن أداء عدد من القطاعات الرئيسية.

«جيناب» تقود مكاسب الرعاية الصحية

كان سهم «جيناب» أبرز الراحين على المؤشر، بعدما قفز بنسبة 7.6% مدفوعاً بنتائج إيجابية لدراسة متقدمة بشأن علاج لسرطان الدم طورته الشركة بالتعاون مع شركة الأدوية الأميركية «أفي».

وأظهرت نتائج الدراسة أن مزيج العلاج نجح في خفض مخاطر تطور المرض أو وفاة المرضى، الأمر الذي عزز التفاؤل بشأن الآفاق التجارية والسريرية للعلاج، ودفع المستثمرين إلى زيادة الإقبال على سهم الشركة.

وانعكس هذا الأداء بصورة مباشرة على قطاع الرعاية الصحية، الذي أصبح من أبرز محركات صعود الأسواق الأوروبية خلال الجلسة، في وقت يبحث فيه المستثمرون عن أسهم تتمتع بمحفزات خاصة بعيداً عن التحركات المرتبطة فقط بالاقتصاد الكلي وأسعار الفائدة.

بالتوازي مع صعود الأسهم، شهدت

عوائد سندات منطقة اليورو تراجعاً بعد موجة ارتفاع سابقة، ما وفر دعماً إضافياً للأصول الأوروبية الأكثر مخاطرة.

وكانت عوائد السندات قد تعرضت لضغوط في الفترة الماضية بفعل تنامي المخاوف بشأن الأوضاع المالية في بعض الاقتصادات الأوروبية، إلى جانب استمرار القلق من الضغوط

التضخمية وقدرتها على التأثير في مسار السياسة النقدية.

ويُنظر إلى انخفاض عوائد السندات عادةً باعتباره عاملاً داعماً للأسهم، إذ يخفف من تكلفة التمويل ويجعل العائد النسبي على الأصول ذات المخاطر، ومنها الأسهم، أكثر جاذبية مقارنة بأدوات الدخل الثابت.



مكاسب متتالية تعزز أداء «ستوكس 600»

ويأتي ارتفاع «ستوكس 600» مع اتجاه المؤشر إلى تسجيل ثالث جلسة متتالية من المكاسب، ما يعكس تحسناً في شهية المستثمرين تجاه الأسهم الأوروبية، رغم استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالتضخم والسياسة

النقدية والأوضاع المالية.

وتشير حركة السوق إلى أن المستثمرين يركزون بصورة متزايدة على نتائج الشركات والتطورات الخاصة بكل قطاع، بدلاً من الاعتماد فقط على اتجاهات الاقتصاد الكلي.

وتبرز شركات الرعاية الصحية والتكنولوجيا الحيوية بشكل خاص في هذا السياق، مع قدرة نتائج الدراسات الطبية الإيجابية على تحريك الأسهم بصورة قوية.

محفزات قطاعية في مواجهة المخاطر الاقتصادية

ويمنح الأداء القوي لـ«جيناب» دفعة لقطاع الرعاية الصحية، خصوصاً أن نتائج التجارب السريرية تمثل محفزاً جوهرياً لشركات الأدوية والتكنولوجيا الحيوية، لما تحمله من تأثير محتمل على الإيرادات المستقبلية وتقييمات الشركات.

في المقابل، يظل اتجاه عوائد السندات عاملاً مهماً في تحديد مسار الأسهم الأوروبية، في ظل حساسية الأسواق لأي إشارات تتعلق بالتضخم والسياسة النقدية والأوضاع المالية الحكومية.

وتجمع تعاملات الأسهم الأوروبية بين محفزات خاصة بالشركات، مثل النتائج الإيجابية لـ«جيناب»، وعوامل كلية تتمثل في تراجع عوائد السندات، وهو ما ساعد المؤشر الأوروبي على مواصلة مكاسبه والاقتراب من مستويات مرتفعة.

طوكيو تتقدم 0.7 % مع تحسن المعنويات الدولية

الأسواق الآسيوية تلتقط موجة وول ستريت وسط تراجع النفط

واصلت الأسهم الآسيوية مكاسبها أمس الثلاثاء، مدعومة بالأداء القوي للأسواق الأميركية، بعدما أنهت «وول ستريت» جلسة التداول السابقة على ارتفاع قاد مؤشر «ناسداك» إلى تسجيل مستوى إغلاق قياسي، في إشارة إلى استمرار شهية المستثمرين تجاه أسهم النمو والتكنولوجيا.

وجاءت المكاسب الآسيوية في وقت استفادت فيه الأسواق من تراجع أسعار النفط، وهو عامل ساهم في تخفيف الضغوط المرتبطة بتكاليف الطاقة والتضخم، ولا سيما في الاقتصادات الآسيوية التي تعتمد بدرجات متفاوتة على استيراد الخام.

ويمنح انخفاض أسعار الطاقة المستثمرين مساحة أكبر لتقييم آفاق النمو والسياسة النقدية بعيداً عن مخاطر ارتفاع التضخم الناجم عن تكاليف الوقود.

وارتفع مؤشر «إم إس سي آي» الأوسع نطاقاً لأسهم منطقة آسيا والمحيط الهادئ باستثناء اليابان بنسبة 0.2 %، مواصلاً التحرك الإيجابي في ظل تحسن المعنويات العالمية، كما صعد مؤشر «نيكي» الياباني بنسبة 0.7 %، مستفيداً من حالة التفاؤل التي انعكست على عدد من الأسواق الرئيسية في المنطقة.

وامتد التفاؤل إلى الأسواق الأوروبية قبل افتتاح تعاملاتها، إذ ارتفعت العقود الآجلة للأسهم الأوروبية بنسبة 0.5 %، ما يعكس استمرار التأثير الإيجابي لتحركات الأسهم الأميركية على شهية المخاطرة عالمياً.

«ناسداك» يقود موجة التفاؤل

كان الأداء القياسي لمؤشر «ناسداك» أحد أبرز المحركات لمعنويات المستثمرين، مع استمرار الاهتمام بأسهم التكنولوجيا والشركات المرتبطة بالنمو. ويأتي ذلك في ظل

متابعة الأسواق لمسار أسعار الفائدة الأميركية، إذ يظل مستوى تكاليف الاقتراض عاملاً رئيسياً في تحديد تقييمات أسهم التكنولوجيا، التي تتأثر بصورة أكبر بتغيرات العوائد.

ويعني تراجع المخاوف المتعلقة بمسار الفائدة، حتى بصورة مؤقتة، أن المستثمرين أصبحوا أكثر استعداداً لزيادة انكشافهم على الأصول التي تستفيد من تحسن توقعات النمو وانخفاض تكلفة التمويل مستقبلاً.

عوائد السندات تحدّ من المكاسب

ورغم قوة الأسهم، لا تزال عوائد سندات الخزانة الأميركية طويلة الأجل تمثل مصدر ضغط على الأسواق العالمية، مع بقائها قرب مستويات مرتفعة لم تسجل منذ عقود.

وتحظى عوائد السندات الأميركية بمتابعة مكثفة من المستثمرين، باعتبارها مؤشراً مهماً على تكلفة التمويل العالمية. كما أن ارتفاعها

يرفع العائد المتاح على الأصول الأقل مخاطرة، ما قد يقلل جاذبية الأسهم ويحد من التقييمات المرتفعة لبعض القطاعات، خصوصاً شركات التكنولوجيا والنمو.

ويعكس استمرار العوائد عند مستويات مرتفعة حالة من الحذر بشأن التضخم والمالية العامة وتوقعات السياسة النقدية، في وقت تحاول فيه الأسواق الموازنة بين قوة الاقتصاد الأميركي ومخاطر بقاء الضغوط السعرية لفترة أطول.

النفط يمنح الأسواق الآسيوية دعماً إضافياً

أسهم تراجع أسعار النفط في تحسين مزاج المستثمرين في آسيا، إذ يمكن لانخفاض تكاليف الطاقة أن يدعم هوامش الشركات ويخفف الضغوط على المستهلكين والحكومات، خصوصاً في الدول المستوردة للنفط.

كما قد يؤدي انخفاض الخام إلى منح البنوك المركزية مساحة أكبر لمراقبة التضخم دون الحاجة إلى تشديد السياسة النقدية بالسرعة نفسها، وهو ما يمثل عاملاً إيجابياً للأسهم على المدى المتوسط.

لكن الأسواق لا تزال تراقب تحركات النفط عن كثب، نظراً إلى حساسيته للتطورات الجيوسياسية ومستويات الإمدادات العالمية، وهو ما يعني أن أي تغير مفاجئ في الأسعار قد يعيد الضغوط التضخمية إلى واجهة الأسواق.

ترقب لتحركات الأسواق العالمية

ويأتي صعود الأسهم الآسيوية في وقت تحاول فيه الأسواق العالمية تحديد اتجاهها خلال الفترة المقبلة، وسط تداخل مجموعة من العوامل، أبرزها السياسة النقدية الأميركية، وعوائد سندات الخزانة، وأسعار النفط، وتوقعات النمو الاقتصادي.

ويبدو أن المستثمرين يميلون حالياً إلى الاستفادة من قوة أسواق الأسهم الأميركية، مع استمرار تدفق السيولة نحو الشركات والقطاعات التي تتمتع بآفاق نمو قوية. وفي المقابل، فإن ارتفاع عوائد السندات طويلة الأجل قد يحد من قدرة الأسواق على مواصلة الصعود بوتيرة سريعة.

وبذلك، تجمع الأسواق الآسيوية في تعاملات الثلاثاء بين دعم خارجي مصدره صعود «وول ستريت» وتراجع النفط، وضغوط داخلية مرتبطة بارتفاع عوائد السندات الأميركية، ما يجعل مسار العوائد وأسعار الطاقة من أهم المحددات لتحركات الأسهم خلال الجلسات المقبلة.



المنطقة قادرة على تحقيق نمو قوي إذا تراجعت حدة الصراع

البنك الدولي يتوقع تعافي اقتصاد الشرق الأوسط إلى 7.8 % في 2027

- 1

مؤشر مديري المشتريات ارتفع إلى 55.3 نقطة في سبتمبر ليصل إلى أسرع وتيرة منذ فبراير
- 2

الطلبات الجديدة تصعد مع تحسن السوق وقوة الإنفاق.. والشركات تزيد التوظيف والمشتريات



يتوقع البنك الدولي تعافي اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، إلى نمو قوي يبلغ 7.8 % في 2027 إذا تراجعت حدة الصراع بحلول نهاية العام الحالي، بعد انكماش إقليمي متوقع بنسبة 2.1 % في 2026، في انعكاس لتفاقم التداعيات الاقتصادية للحرب وتعطل حركة الطاقة والتجارة.

وتكشف أحدث توقعات البنك الدولي، الواردة في تقرير «أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان»، عن تدهور حاد مقارنة بتقديراته الصادرة في أبريل. ففي ذلك الوقت، كان البنك يتوقع نمو اقتصادات المنطقة، باستثناء إيران، بنسبة 1.8 % خلال 2026، بينما كان يتوقع نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 1.3%.

وبذلك، تراجعت توقعات نمو المنطقة بنحو 3.9 نقطة مئوية مقارنة بتقدير أبريل، بينما تحولت توقعات دول مجلس التعاون من نمو 1.3 % إلى انكماش 4.3 %، أي بتدهور قدره 5.6 نقطة مئوية.

«هرمز» يقلب حسابات الخليج

ويعكس هذا التغيير اتساع نطاق الصدمة منذ أبريل، مع استمرار تداعيات إغلاق مضيق هرمز وتعطل صادرات الطاقة، وامتداد آثار الصراع إلى التجارة والسياحة والخدمات اللوجستية والأسواق المالية.

ويتوقع البنك الدولي أن تنكمش اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 4.3 % في المتوسط خلال 2026، مقارنة بنمو بلغ 4.4 % في 2025.

ويمثل ذلك تحولاً لافتاً عن أزمات الطاقة التقليدية، التي كانت تؤدي فيها زيادة أسعار النفط إلى تعزيز إيرادات الدول المصدرة للطاقة. أما في الأزمة الحالية، فقد أدى تعطل

كما أنها المنطقة الوحيدة عالمياً التي لا تزال مستويات الفقر فيها أعلى من مستويات ما قبل الجائحة.

وفي 2024، كان 14.3 % من سكان المنطقة يعيشون بأقل من 3 دولارات يومياً، مقارنة بـ10.4 % عالمياً، بينما عاش 26.9 % بأقل من 4.20 دولار يومياً، مقابل 18.9 % على مستوى العالم.

ويتوقع البنك الدولي استمرار الاتجاهات السلبية حتى 2026، مع تزايد تركّز الفقر في الاقتصادات المتأثرة بالصراعات والهشاشة، حيث يؤدي النزوح وضعف أسواق العمل وتآكل الأصول والخدمات الأساسية إلى جعل التعافي أكثر صعوبة.

الإجمالي في 2026 إلى 0.9 % في 2027. وتشير هذه التقديرات إلى أن التأثير الأكبر للصراع يتركز في 2026، بينما يتوقع البنك الدولي تحسناً في المؤشرات المالية والخارجية مع تعافي إنتاج الهيدروكربونات وصادراتها في العام التالي. وفي الاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات، تأتي الصدمة فوق مواطن ضعف قائمة أصلاً، بينما يشير البنك الدولي إلى أن الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان أصبح أكثر تركّزاً في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات.

وتستحوذ المنطقة على نحو 14 % من فقراء العالم الذين يعيشون في فقر مدقع، لتأتي في المرتبة الثانية بعد أفريقيا جنوب الصحراء.

السعودية تحافظ على مسار التعافي

وعلى مستوى السعودية، يتوقع البنك الدولي أن ينتقل الناتج المحلي الحقيقي للفرد من مستوى أعلى قليلاً من مستواه في 2019 خلال 2025 إلى مستوى أدنى منه في 2026، قبل أن يستفيد الاقتصاد من تحسن إنتاج وصادرات الهيدروكربونات مع انحسار الصدمة.

وعلى صعيد المالية العامة، يقدر البنك الدولي العجز المالي للمملكة بنحو 6.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2026، قبل أن يتراجع إلى 3.7 % في 2027.

كما يتوقع تحسن رصيد الحساب الحالي، مع تراجع العجز من 1.4 % من الناتج المحلي

حركة النفط عبر مضيق هرمز إلى الحد من قدرة المنتجين على تصدير الخام، مما جعل ارتفاع الأسعار غير كافٍ لتعويض أثر تراجع الكميات المصدرة.

وفي المقابل، أظهرت الاقتصادات المستوردة للنفط قدراً أكبر من الصمود، إذ يتوقع البنك الدولي ارتفاع معدل نموها إلى 4.3 % في 2026، مقابل 3.9 % في 2025.

ولا تقتصر تداعيات الصراع على قطاع الطاقة، إذ امتدت إلى السياحة والطيران والخدمات اللوجستية، بينما أدت اضطرابات الشحن إلى زيادة تكاليف الاستيراد وفرض ضغوط إضافية على سلاسل الإمداد، ولا سيما أسعار المواد الغذائية.

سجلت نمواً بنسبة 1.3% بنهاية أغسطس

الأصول المصرفية في الإمارات ترتفع إلى 5.74 تريليون درهم

بنهاية أغسطس، وارتفع النقد المتداول خارج البنوك بنسبة 2.1% إلى 162.6 مليار درهم، وبلغت الودائع النقدية 876.3 مليار درهم. وارتفع عرض النقد «ن 2» بنسبة 0.7 % خلال أغسطس، ليصل إلى 2.919 تريليون درهم، مدفوعاً، وفقاً للتوزيع القطاعي للودائع، بارتفاع ودائع الشركات بنسبة 1.4%، بمساهمة بلغت 0.7 نقطة مئوية.

كما ارتفع عرض النقد «ن 3» بنسبة 0.7% إلى 3.465 تريليون درهم بنهاية أغسطس، وساهمت ودائع الشركات بنحو 0.6 نقطة مئوية في نموه الشهري، فيما ارتفعت الودائع الحكومية المشمولة بهذا المجمع النقدي بنسبة 1 % لتصل إلى 545.7 مليار درهم.

وارتفعت القاعدة النقدية بنسبة 4.2% إلى 825.9 مليار درهم بنهاية أغسطس، فيما زادت الحسابات الجارية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والودائع لليلة واحدة للبنوك لدى المصرف المركزي بنسبة 66.9% لتصل إلى 156.1 مليار درهم، وارتفع النقد المصدر بنسبة 1.1 % إلى 184 مليار درهم.

وأظهرت إحصاءات العمليات المصرفية الصادرة عن المركزي الإماراتي، أن قيمة التحويلات المنفذة عبر نظام الإمارات للتحويلات المالية بلغت نحو 19.135 تريليون درهم خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري.



ارتفع إجمالي الأصول المصرفية في الإمارات بنسبة 1.3% خلال أغسطس 2026 ليصل إلى 5.741 تريليون درهم، مقابل 5.669 تريليون درهم في نهاية يوليو 2026.

وأظهر تقرير التطورات النقدية والمصرفية الصادر أمس الثلاثاء، عن مصرف الإمارات المركزي، ارتفاع إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة 2.6%، بما يعادل 72.4 مليار درهم، ليصل إلى 2.871 تريليون درهم بنهاية أغسطس، مقارنة بـ 2.798 تريليون درهم بنهاية يوليو الماضي.

وجاء نمو الائتمان المصرفي نتيجة ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 2.8% ليصل إلى 2.268 تريليون درهم، وارتفاع الائتمان الأجنبي بنسبة 1.6% إلى 602.6 مليار درهم، بمساهمة بلغت 2.2 نقطة مئوية و0.3 نقطة مئوية، على التوالي، في نمو إجمالي الائتمان.

وأوضح التقرير أن التوسع في الائتمان المحلي جاء مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، إذ زاد الائتمان للأفراد 5.6%، بما يعادل 34.4 مليار درهم، مساهماً بنحو 1.6 نقطة مئوية في نمو الائتمان المحلي، فيما ارتفع الائتمان للشركات 2.4%، بما يعادل 22.8 مليار درهم، بمساهمة بلغت نقطة مئوية واحدة.

وارتفع الائتمان الممنوح للحكومة بنسبة

تريليون درهم، وودائع القطاع الحكومي 3.5% إلى 461.1 مليار درهم، فيما زادت ودائع المؤسسات المالية الأخرى 0.8% إلى 61.8 مليار درهم.

وعلى صعيد عرض النقد، بلغ عرض النقد «ن 1» نحو 1.038 تريليون درهم

أغسطس. وضمن ودائع المقيمين، سجلت ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع الحكومي أكبر مساهمتين في النمو، بنحو 0.5 نقطة مئوية لكل منهما، إذ ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 0.7% إلى 2.361

تريليون درهم بنهاية يوليو، بزيادة بلغت 25 مليار درهم.

وجاء ارتفاع الودائع المصرفية نتيجة زيادة ودائع المقيمين بنسبة 1% إلى 3.229 تريليون درهم، فيما بلغت ودائع غير المقيمين 305.5 مليار درهم بنهاية

2.8%، بما يعادل 7.2 مليار درهم، مساهماً بنحو 0.3 نقطة مئوية في نمو الائتمان المحلي.

وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 0.7%، ليصل إلى 3.534 تريليون درهم بنهاية أغسطس، مقارنة مع 3.509

التوترات الجيوسياسية تعيد رسم خريطة تكاليف النقل الجوي

شركات الطيران ترفع أسعار التذاكر والأرباح تتقلص

1 الحجز المبكر يتصدر استراتيجيات المسافرين لمواجهة الغلاء

2 موسم الأعياد يختبر قدرة الأسر على تحمل فاتورة السفر المرتفعة



دفعت الحرب بين إيران وإسرائيل وما رافقها من اضطرابات في مضيق هرمز أسواق الطاقة إلى مرحلة جديدة من التقلب، انعكست بصورة مباشرة على تكلفة وقود الطائرات، لتجد شركات الطيران نفسها أمام ضغوط متزايدة على هوامش الأرباح، بالتزامن مع استمرار الطلب على السفر عند مستويات تفوق التوقعات.

ويأتي ارتفاع تكاليف الوقود في وقت تواجه فيه شركات الطيران تحدياً مزدوجاً يتمثل في الحفاظ على قدرتها التنافسية وعدم تحميل المسافرين كامل الزيادات في تكاليف التشغيل، خصوصاً مع ارتفاع أسعار تذاكر الطيران بالفعل خلال العام الجاري. ومع ذلك، تشير مؤشرات الحجوزات وحركة المسافرين إلى أن الطلب لم يتراجع بالحدة التي كان يمكن توقعها في ظل ارتفاع الأسعار والاضطرابات الجيوسياسية.

وبعني استمرار التوترات المرتبطة بمضيق هرمز أن شركات الطيران لا تستطيع بناء خططها التشغيلية والمالية على افتراض عودة تكاليف الطاقة سريعاً إلى مستوياتها السابقة، وهو ما يفرض عليها إعادة تقييم استراتيجيات التسعير وإدارة الأسطول وشبكات الرحلات ومزيج المقاعد والخدمات.

الوقود في صدارة الضغوط التشغيلية

يمثل وقود الطائرات أحد أكبر بنود التكلفة لدى شركات الطيران، ولذلك فإن أي ارتفاع مستمر في أسعاره ينعكس سريعاً على تكلفة الرحلات، خصوصاً بالنسبة للشركات التي تعمل على مسارات طويلة أو تعتمد بدرجة كبيرة على الطائرات ذات الاستهلاك المرتفع للوقود.

وتزداد حساسية القطاع تجاه اضطرابات الإمدادات عندما ترتبط بأحد أهم الممرات البحرية العالمية، إذ يمكن للمخاطر الجيوسياسية أن تؤثر في أسعار النفط ومشتقاته وفي تكلفة النقل والتأمين، حتى قبل حدوث نقص فعلي في الإمدادات.

وقالت الرئيسة التنفيذية لشركة «كانتاس» الأسترالية، فانيسا هيدسون، إن شركات الطيران لا تستطيع إدارة أعمالها على افتراض انتهاء اضطرابات مضيق هرمز في موعد محدد، في إشارة إلى صعوبة بناء الخطط المالية والتشغيلية على توقعات جيوسياسية غير مؤكدة.

ارتفاع التذاكر قننا رئيسية لامتناص التكاليف

أمام ارتفاع تكاليف الوقود، اتجهت شركات الطيران إلى تمرير جزء من الزيادة إلى المسافرين عبر أسعار التذاكر، إلى جانب استخدام أدوات تسعير أخرى، من بينها رسوم الوقود وزيادة رسوم الأمتعة والخدمات الإضافية.

وتعكس هذه الاستراتيجية محاولة لتحقيق توازن بين المحافظة على هوامش الربحية وبين تجنب رفع الأسعار بدرجة تؤدي إلى إضعاف الطلب. فشركات الطيران تدرك أن قدرتها على

تمرير كامل الزيادة في التكلفة محدودة، خصوصاً في الأسواق التي تشهد منافسة قوية بين الناقلات.

وتكشف البيانات الأميركية عن حجم الضغوط التي يتحملها المسافرون بالفعل، إذ ارتفعت أسعار تذاكر الطيران في الولايات المتحدة بنسبة سنوية بلغت 23.4% خلال أغسطس وفق أحدث بيانات التضخم.

ويشير ذلك إلى أن ارتفاع تكاليف الطاقة لا يأتي منفرداً، بل يتزامن مع ضغوط أوسع على تكاليف تشغيل شركات الطيران، في وقت تحاول فيه الناقلات المحافظة على مستويات الطلب من خلال إدارة الأسعار والسعة التشغيلية بصورة أكثر دقة.

مواسم الأعياد تكشف قوة الطلب

برزت مواسم الأعياد كأحد أوضح المؤشرات على استمرار مرونة الطلب، رغم الارتفاع الكبير في الأسعار.

وقفز متوسط سعر الرحلات المحلية ذهاباً وإياباً في الولايات المتحدة خلال عيد الشكر إلى نحو 402 دولار، بزيادة قدرها 31% مقارنة بالعام الماضي. كما ارتفعت أسعار رحلات عيد الميلاد بنسبة 23% لتصل إلى متوسط يبلغ نحو 452 دولاراً.

وتكتسب هذه الزيادات أهمية خاصة لأنها تأتي في فترات تتميز عادة بارتفاع الطلب، إذ ينظر عدد كبير من الأسر إلى السفر خلال الأعياد باعتباره نشاطاً يصعب التخلي عنه بالكامل حتى عندما ترتفع الأسعار.

وأشارت كبيرة الاقتصاديين في منصة «هوبر»، هايلي بيرغ، إلى أن كثيراً من الأسر تتعامل مع السفر خلال مواسم الأعياد باعتباره ضرورة يصعب الاستغناء عنها، وهو ما يفسر استمرار الحجوزات رغم ارتفاع الأسعار.

كما بدأ عدد متزايد من المسافرين في حجز رحلات نهاية العام مبكراً، في محاولة لتفادي

زيادات الأسعار المتوقعة مع اقتراب مواسم الذروة.

الطلب يتراجع هامشياً لكنه لا ينهار

ورغم ارتفاع الأسعار، لا تظهر سوق الطيران الأميركية مؤشرات على انهيار الطلب. فقد انخفض عدد المسافرين جواً بشكل طفيف مقارنة بالعام الماضي، إلا أن مستويات الطلب الإجمالية لا تزال قوية.

وبحسب مذكرة لبنك «بيرنستاين»، تراجع عمليات التفتيش الأمني في المطارات الأميركية بنسبة 1% فقط حتى 20 سبتمبر مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

ويعكس هذا التراجع المحدود قدرة قطاع السفر على مقاومة الضغوط السعريّة، إذ لم يؤد ارتفاع تكلفة الرحلات إلى انخفاض مائل في أعداد المسافرين.

شركات الطيران تعيد تشكيل مزيج المقاعد

لم تقتصر استجابة شركات الطيران على رفع الأسعار والرسوم، بل امتدت إلى إعادة النظر في نوعية المقاعد والخدمات التي تقدمها.

وتعزز شركات عديدة استثماراتها في المقاعد الفاخرة والخدمات المتميزة، مستهدفة المسافرين ذوي الإنفاق المرتفع، الذين يتمتعون بقدرة أكبر على تحمل الأسعار المرتفعة.

ويأتي ذلك على حساب جزء من المقاعد الاقتصادية في بعض الحالات، في تحول يعكس رغبة الناقلات في تحسين العائد لكل مقعد بدلاً من التركيز فقط على زيادة عدد المسافرين.

وتكتسب هذه الاستراتيجية أهمية في بيئة ترتفع فيها تكلفة الوقود، لأن المقعد الفاخر يمكن أن يحقق إيرادات أعلى بكثير من المقعد الاقتصادي، ما يساعد الشركات على تعويض جزء من ارتفاع تكاليف الرحلات.

كما تسمح الخدمات الإضافية لشركات الطيران بزيادة الإيرادات من المسافر الواحد

من دون الحاجة إلى رفع سعر التذكرة الأساسية بالقدر نفسه، وهو ما يمنحها مرونة أكبر في التعامل مع حساسية العملاء للأسعار.

مرونة المسافرين تمنح القطاع هامشاً للمناورة

تؤكد البيانات الحالية أن الطلب على السفر لا يزال يتمتع بقدر ملحوظ من المرونة، وهو عامل رئيسي في قدرة شركات الطيران على تمرير جزء من ارتفاع التكاليف إلى العملاء.

ويبدو أن بعض المسافرين مستعدون لتحمل زيادة الأسعار مقابل الحفاظ على خطط السفر، خصوصاً في الرحلات المرتبطة بالمناسبات العائلية والأعياد والعطلات المخطط لها مسبقاً. لكن استمرار ارتفاع الأسعار لفترة طويلة قد يغير هذا السلوك تدريجياً، إذ يمكن أن تبدأ الأسر في تقليص مدة الرحلات، أو اختيار وجهات أرخص، أو السفر في أيام أقل تكلفة، أو تقليل الإنفاق على الخدمات الإضافية.

ومن ثم، فإن قدرة شركات الطيران على رفع الأسعار ليست مفتوحة بلا حدود، حتى مع قوة الطلب الحالية.

شركات الطيران أمام معادلة الربحية الصعبة تكمن المعضلة الأساسية أمام القطاع في أن ارتفاع أسعار الوقود لا يعني بالضرورة ارتفاع أرباح شركات الطيران، حتى إذا تمكنت الناقلات من زيادة أسعار التذاكر.

فكل زيادة في الأسعار يمكن أن تساعد في تعويض التكلفة، لكنها قد تؤثر في الطلب إذا تجاوزت قدرة المسافرين على التحمل. وفي المقابل، فإن عدم رفع الأسعار يضغط مباشرة على هوامش الربحية.

وبالتالي، تجد شركات الطيران نفسها أمام معادلة تقوم على الموازنة بين السعر والحجم والعائد، بدلاً من الاعتماد على رفع أسعار التذاكر وحده.

ويبدو أن الاستثمار في الخدمات المتميزة والمسافرين ذوي الإنفاق المرتفع يمثل أحد

الحلول التي يتجه إليها القطاع، إلى جانب إدارة السعة المتاحة بصورة أكثر كفاءة.

الحجز المبكر يتحول إلى أداة دفاعية

أصبح الحجز المبكر عاملاً أكثر أهمية بالنسبة للمسافرين وشركات الطيران على حد سواء. فالمسافر يحاول تأمين سعر أقل قبل ارتفاع الطلب، بينما تستفيد شركات الطيران من وضوح الرؤية بشأن مستويات الإشغال وتوزيع الحجوزات.

ومع توقع استمرار الطلب القوي خلال مواسم نهاية العام، فإن الحجز المبكر قد يساعد الأسر على الحد من أثر ارتفاع الأسعار، لكنه في الوقت ذاته قد يسمح لشركات الطيران بإدارة السعة المتاحة بصورة أكثر دقة.

ومن المتوقع أن تصبح مرونة مواعيد السفر عاملاً حاسماً بالنسبة للمستهلكين خلال الفترة المقبلة، إذ يمكن لاختيار يوم أو توقيت مختلف أن يحدث فرقاً ملحوظاً في تكلفة الرحلة، خاصة خلال فترات الذروة.

انعكاسات أوسع على قطاع السياحة

لا تقتصر آثار ارتفاع وقود الطائرات على شركات النقل والمسافرين، بل تمتد إلى منظومة السياحة بأكملها.

فارتفاع تكلفة الرحلات الجوية يمكن أن يرفع التكلفة الإجمالية للعطلات، بما يشمل الفنادق والمطاعم والأنشطة الترفيهية والنقل الداخلي. وفي المقابل، قد تستفيد بعض الوجهات القريبة من الأسواق الرئيسية إذا دفع ارتفاع أسعار الرحلات الطويلة المسافرين إلى اختيار وجهات أقرب وأقل تكلفة.

كما يمكن أن تشهد الوجهات السياحية تغييراً في أنماط الطلب، مع اتجاه بعض المسافرين إلى تقليص مدة الإقامة أو البحث عن عروض شاملة أو اختيار السفر في الفترات الأقل ازدحاماً.

معادلة جديدة لصناعة الطيران

تكشف التطورات الأخيرة أن صناعة الطيران أصبحت تتحرك وفق معادلة أكثر تعقيداً من مجرد زيادة أعداد المسافرين. فأسعار الطاقة والمخاطر الجيوسياسية وسلوك المستهلك ومزيج المقاعد وأسعار الخدمات أصبحت عناصر مترابطة تحدد مستوى الإيرادات والربحية.

وفي الوقت الذي يواصل فيه المسافرون الحجز رغم ارتفاع الأسعار، تحاول شركات الطيران استغلال قوة الطلب لتعويض جزء من تكاليف الوقود، لكنها تدرك في الوقت ذاته أن قدرتها على تمرير كامل الزيادة محدودة.

ومن هنا، فإن استمرار اضطرابات هرمز قد يجعل ارتفاع تكلفة السفر سمة أكثر وضوحاً خلال 2026، خصوصاً إذا ظلت أسعار الوقود مرتفعة. وفي المقابل، فإن مرونة الطلب والحجوزات المبكرة وتوسع الشركات في الخدمات الفاخرة تمنح القطاع أدوات للتكيف مع الضغوط.

وبينما يظل مسار أسعار النفط العامل الأكثر حسماً في تحديد الاتجاه المقبل، فإن سلوك المسافرين سيكون الاختبار الأهم لقدرة شركات الطيران على مواصلة رفع الأسعار دون التضحية بمستويات الطلب. وحتى الآن، تشير البيانات إلى أن الرغبة في السفر، ولا سيما خلال مواسم الأعياد، لا تزال أقوى من تأثير ارتفاع الأسعار، ما يبقي القطاع في موقع يسمح له بإدارة الضغوط، وإن كان على حساب جزء من هوامش الربحية.



توقعات الفائدة تعيد تشكيل اتجاهات السوق

سعر الذهب يتراجع تحت ضغط ارتفاع الدولار وعوائد السندات

1 محضر الفيدرالي تحت المجهر بعد هبوط المعدن الثمين بأكثر من 6%

2 الفضة والبلاتين والبلاديوم تنخفض مع تصاعد الضغوط



تراجع سعر الذهب أمس الثلاثاء بشكل طفيف مع تقييم المتعاملين تأثير قوة الدولار وارتفاع عوائد سندات الخزانة الأميركية على مسار مجلس الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة.

هبط سعر الذهب الفوري 0.2 % إلى 4132.15 دولار للأونصة عند وانخفضت الفضة 0.7 % إلى 60.67 دولار للأونصة.

وتراجع البلاتين والبلاديوم، في حين ارتفع مؤشر «بلومبرغ للدولار الفوري»، وهو مقياس للعملة الأميركية، بنسبة 0.1 %.

وتجددت الضغوط على سندات الخزانة الأميركية، ما دفع عوائد السندات الأطول أجلاً إلى أعلى مستوياتها في عدة عقود مع استمرار تراجع أسعار السندات. وظهرت ضغوط تضخمية إضافية في تقرير صادر عن معهد إدارة التوريدات أظهر أن ضغوط التكلفة في قطاع الخدمات الأميركي خلال الشهر الماضي ارتفعت بأكبر وتيرة في أكثر من أربع سنوات.

وتزداد حساسية الأسواق حالياً تجاه

بيانات التضخم والاقتصاد الأميركي، بعدما أظهر تقرير صادر عن معهد إدارة التوريدات ارتفاع ضغوط التكلفة في قطاع الخدمات خلال الشهر الماضي بأكبر وتيرة في أكثر من أربع سنوات.

ويضيف ارتفاع تكاليف الخدمات مزيداً من التعقيد أمام الاحتياطي الفيدرالي، إذ إن استمرار الضغوط التضخمية قد يدفع صانعي السياسة النقدية إلى تبني موقف أكثر حذراً بشأن خفض أسعار الفائدة. وفي المقابل، فإن أي تراجع واضح في التضخم أو تباطؤ للنشاط الاقتصادي قد يعيد إحياء توقعات خفض الفائدة، وهو سيناريو عادة ما يدعم الذهب عبر تقليص تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ به.

الذهب تحت ضغط الفائدة والدولار رغم مؤشرات التضخم، قلل مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي من احتمال رفع وشيك لأسعار الفائدة، ويسعّر المتعاملون احتمالاً بنحو 20 % لأن يرفع البنك المركزي تكاليف الاقتراض في اجتماعه هذا الشهر.

ومن المقرر صدور محضر اجتماع

عوائد سندات الخزانة سلباً على المعدنين». وأضافت: «لكن الخسائر ظلت محدودة، بعدما قلصت الأسواق توقعاتها لرفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة هذا الشهر».

وتراجع الذهب بأكثر من 6 % الشهر الماضي بسبب المخاوف من التضخم المدفوع بأسعار الطاقة، إلى جانب احتمال ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية وقوة الدولار. وانخفض بأكثر من

الخمس منذ بدء الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في أواخر فبراير.

المعادن النفيسة تحت ضغط متفاوت

ولم يقتصر التراجع على الذهب، إذ انخفضت الفضة أيضاً، بينما تراجع البلاتين والبلاديوم. وتنعكس هذه التحركات حالة من الحذر بين المستثمرين تجاه المعادن النفيسة، في وقت تتداخل فيه توقعات السياسة النقدية مع

تحركات الدولار وعوائد السندات.

وتبقى تحركات الذهب مرهونة خلال الفترة المقبلة بمدى قدرة بيانات التضخم والنشاط الاقتصادي الأميركي على تغيير توقعات الأسواق بشأن أسعار الفائدة. ومع استمرار ارتفاع تكاليف الخدمات، يبدو أن مسار التضخم سيظل أحد أهم المحركات لأسعار الذهب، إلى جانب الدولار وعوائد الخزانة الأميركية.

السوق أمام اختبار جديد بين السيولة والطلب المؤسسي

ارتفاع طفيف للعملات المشفرة بدعم تحسن نسبي في شهية المستثمرين

1 بيتكوين صعدت بنسبة 0.13 % لتتجاوز 85.83 ألف دولار

2 «ميتابلاانيت» ترفع قيمة حيازتها من أكبر عملة افتراضية إلى 3.7 مليار دولار

شهدت أسعار العملات المشفرة ارتفاعاً طفيفاً خلال تعاملات أمس الثلاثاء، مدعومة بتحسن نسبي في شهية المستثمرين تجاه الأصول الرقمية، بالتزامن مع تراجع توقعات الأسواق بشأن اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إلى تشديد سياسته النقدية خلال الفترة القريبة.

وصعدت بيتكوين أكبر عملة مشفرة في العالم بنسبة 0.13 % إلى 85.830.70 دولار.

وجاء تحرك العملات الرقمية في وقت تركز فيه الأسواق على مسار أسعار الفائدة الأميركية، باعتبارها أحد أبرز العوامل المؤثرة في أداء الأصول عالية المخاطر، ومن بينها العملات المشفرة. فكلما تراجعت احتمالات استمرار التشديد النقدي، تحسنت جاذبية الأصول التي لا توفر عائداً ثابتاً، في حين يؤدي ارتفاع الفائدة والعوائد على أدوات الدين الأميركية عادة إلى زيادة الضغوط على السيولة الموجهة إلى الأسواق الأكثر مخاطرة. وأظهرت بيانات الوظائف الأخيرة تحولاً في توقعات المتعاملين بشأن اجتماع الاحتياطي الفيدرالي في أكتوبر، إذ تراجعت الرهانات على رفع أسعار الفائدة خلال الشهر، مع إعادة تقييم المستثمرين لقوة سوق العمل ومسار السياسة النقدية الأميركية.

ورغم انخفاض احتمالات الرفع في أكتوبر، لا تزال الأسواق تتوقع احتمالاً مرتفعاً لزيادة الفائدة في ديسمبر. ووفق أداة «فيدواتش»، يضع المتداولون احتمالاً يبلغ نحو 87 % لرفع أسعار الفائدة الأميركية في ديسمبر، ما يعكس استمرار حالة عدم اليقين بشأن توقيت التحول في السياسة النقدية، وعدم استبعاد عودة الضغوط التضخمية أو بقاء الظروف الاقتصادية داعمة لمزيد من التشديد.

وتكتسب تحركات الفائدة أهمية خاصة بالنسبة إلى سوق العملات المشفرة، إذ تتأثر بتغيرات السيولة العالية واتجاهات المستثمرين نحو المخاطرة. وفي حال اتجهت توقعات السوق إلى خفض الفائدة أو



تشبثها لفترة أطول، فقد يدعم ذلك تدفقات جديدة إلى الأصول الرقمية، بينما يمكن أن يؤدي استمرار العوائد المرتفعة على السندات إلى الحد من جاذبية البيتكوين وغيرها من العملات المشفرة.

«ميتابلاانيت» تعزز رهاناتها على البيتكوين

وفي تطور لافت على مستوى الشركات المالكة للعملات المشفرة، أعلنت شركة «ميتابلاانيت» اليابانية شراء 1000 بيتكوين جديدة خلال الربع الثالث، في خطوة تؤكد استمرار استراتيجيتها القائمة على زيادة انكشافها على أكبر عملة مشفرة من حيث القيمة السوقية.

ورفع الشراء الجديد إجمالي حيازات الشركة إلى نحو 44 ألف وحدة بيتكوين، بقيمة إجمالية بلغت

نحو 3.7 مليار دولار اعتباراً من 30 سبتمبر، وفق البيانات الواردة في النص.

وتعكس هذه الخطوة اتجاهاً متزايداً بين بعض الشركات المدرجة يتمثل في التعامل مع البيتكوين باعتبارها أصلًا استثمارياً استراتيجياً طويل الأجل، بدلاً من الاكتفاء بالنشاط التشغيلي التقليدي. كما تمنح الزيادة الكبيرة في الحيازات الشركة تعرضاً أكبر لتحركات أسعار البيتكوين، ما يعني إمكانية الاستفادة من صعود العملة، بالتوازي مع ارتفاع مستوى المخاطر في حال تعرض السوق لتصحيح حاد.

وتأتي استراتيجية «ميتابلاانيت» في إطار موجة أوسع من اهتمام الشركات بالاحتفاظ بالبيتكوين ضمن ميزانيتها، مع سعي بعض المؤسسات إلى

أدوات الدخل الثابت، الأمر الذي يمكن أن يحد من التدفقات إلى العملات المشفرة. أما انخفاض العوائد أو تراجع توقعات رفع الفائدة، فقد يعيد توجيه جزء من السيولة نحو الأصول عالية المخاطر.

وبذلك، تتجه أنظار المتعاملين في سوق العملات المشفرة خلال المرحلة المقبلة إلى بيانات التضخم والوظائف والنشاط الاقتصادي الأميركي، إلى جانب تصريحات مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي، بحثاً عن مؤشرات أوضح بشأن مسار الفائدة حتى نهاية العام.

البيتكوين بين دعم المؤسسات ومخاطر التقلب

وفي الوقت الذي توفر فيه مشتريات الشركات الكبرى دعماً معنوياً للبيتكوين، فإن زيادة الحيازات المؤسسية لا تلغي المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق. فارتفاع أسعار الفائدة، وقوة الدولار، وتغير شهية المخاطرة العالية، إلى جانب التدفقات الاستثمارية، يمكن أن تؤدي جميعها إلى تحركات سريعة في أسعار الأصول الرقمية.

وتبرز حالة «ميتابلاانيت» باعتبارها نموذجاً واضحاً لهذا الاتجاه؛ فرفع حيازتها إلى 44 ألف بيتكوين يعزز مكانتها بين الشركات الكبرى من حيث امتلاك العملة، لكنه في الوقت نفسه يجعل نتائجها وقيمة أصولها أكثر حساسية لتحركات السوق.

وعليه، فإن الأداء المستقبلي للعملات المشفرة سيظل رهناً بمزيج من عاملين رئيسيين أولها مسار السياسة النقدية الأميركية من جهة، واستمرار تدفقات المؤسسات والشركات إلى البيتكوين من جهة أخرى، وبينما يمثل تراجع توقعات رفع الفائدة في الأجل القريب عاملاً داعماً للسوق، فإن استمرار احتمال رفعها في ديسمبر يبقى حالة الحذر قائمة ويحد من قدرة العملات الرقمية على تحقيق مكاسب قوية ومستدامة.

رغم استثمار المخاطر الأمنية المرتبطة بمضيق هرمز

ارتفاع أسعار النفط وسط تقييم قوة الصادرات من الشرق الأوسط

1 خام برنت صعد بنسبة 0.3 % إلى
100.59 دولاراً للبرميل

2 سحب مجموعة السبع من مخزونات
الطوارئ يهدئ المخاوف بشأن الإمدادات

السعري للقرار قد يظل محدوداً نسبياً إذا استمرت الاضطرابات لفترة طويلة.

فالكمية موزعة على أربعة أشهر، كما أن استهلاك النفط العالمي ضخم للغاية، في حين أن جزءاً من المخزونات التي يمكن الإفراج عنها قد يكون مرتبطاً بتعهدات سابقة، ما يقلل من حجم الإمدادات الإضافية الصافية التي تصل فعلياً إلى السوق.

كما أن استخدام المخزونات الطارئة بكثافة يثير سؤالاً آخر يتعلق بقدرة الحكومات على مواجهة صدمة جديدة إذا استمرت الأزمة أو ظهرت أزمة جيوسياسية أخرى في وقت لاحق، وبالتالي، فإن المخزونات تمثل أداة لشراء الوقت وتهدئة الأسواق، لكنها لا تستطيع وحدها استبدال الإمدادات الطبيعية أو إزالة المخاطر الأمنية من طرق التجارة.

النفط بين وفرة الإمدادات وارتفاع المخاطر

تظهر التطورات الأخيرة أن سوق النفط لا تتحرك وفق معادلة العرض والطلب التقليدية فقط، بل أصبحت تكلفة ومخاطر نقل البرميل عاملاً أساسياً في تحديد الأسعار.

فمن ناحية، فإن ارتفاع صادرات الشرق الأوسط وتكثيف المنتجين مع اضطرابات هرمز يحدان من احتمالات حدوث عجز عالمي كبير في الخام، بينما، فإن أي تصعيد جديد ضد ناقلات النفط يمكن أن يعيد المخاوف بشأن قدرة المنطقة على مواصلة التصدير بمستويات الحالية، خصوصاً إذا أدى إلى عزوف شركات الشحن أو شركات التأمين عن تغطية الرحلات.

ولهذا السبب، بقيت الأسعار أعلى من 100 دولار لخام برنت حتى مع تحسن مؤشرات الإمدادات. وتشير رويترز إلى أن تدفقات النفط من الشرق الأوسط ارتفعت إلى مستويات تجاوزت مستويات ما قبل الحرب في بعض الفترات، لكن الأسعار لا تزال أعلى بنحو 40 % تقريباً من مستويات ما قبل الصراع، بفعل الاختناقات اللوجستية أكثر من نقص الخام نفسه.

المنتجات النفطية أكثر عرضة للاضطراب

ولا تبدو سوق المنتجات المكررة في الوضع نفسه الذي عليه سوق الخام. فقد بقيت تدفقات المنتجات النفطية، خصوصاً الديزل، أكثر اضطراباً، نتيجة الأضرار التي لحقت ببعض منشآت التكرير وصعوبة نقل المنتجات.

وتشير بيانات إلى أن تدفقات المنتجات النفطية المكررة عبر هرمز لا تزال أقل بكثير من مستويات ما قبل الحرب، في حين أن صادرات الخام استعادت جزءاً كبيراً من مستوياتها السابقة، وهذا يفسر جزئياً استمرار الضغوط على أسعار الديزل رغم تحسن تدفقات الخام؛ إذ إن توفر النفط الخام لا يعني بالضرورة توفر الطاقة التكريرية اللازمة لتحويله إلى وقود.

ومن ثم، فإن استمرار تدفق النفط لا يعني بالضرورة انخفاض تكلفة وصوله إلى المصافي، إذ يمكن أن تنتقل الزيادة في تكاليف النقل والتأمين إلى السعر النهائي للخام والمنتجات النفطية.

مخزونات مجموعة السبع تضيف متنبساً للسوق في الجانب الآخر، جاء قرار مجموعة السبع بالإفراج عن 100 مليون برميل من النفط والوقود من المخزونات الطارئة ليخفف جزءاً من مخاوف السوق بشأن نقص الإمدادات.

وتعتزم المجموعة، بالتنسيق مع وكالة الطاقة الدولية، طرح هذه الكميات على مدى أربعة أشهر، مع تركيز أولي على منتجات الوقود، في محاولة لتخفيف ضغوط الأسعار وتعويض جزء من الاضطرابات الناجمة عن الصراع.

كما تعهدت دول المجموعة بعدم فرض قيود على صادرات الطاقة، في خطوة تستهدف طمأنئة الأسواق ومنع تحول أزمة الإمدادات إلى أزمة أوسع نتيجة القيود التجارية.

ومن شأن الإفراج عن المخزونات أن يوفر كميات إضافية للسوق في الأجل القصير، لكنه لا يعالج أصل المشكلة، والمتمثل في المخاطر التي تواجه عمليات الإنتاج والنقل والتكرير في الشرق الأوسط. ورغم ضخ 100 مليون برميل، فإن التأثير

تكلفة ومخاطرة.

التأمين والنقل يرفعان تكلفة البرميل

ولا تقتصر تداعيات الأزمة على حجم الإمدادات المتاحة، بل تمتد إلى تكلفة نقلها. فقد ارتفعت أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب للسفن التي تعبر المنطقة بصورة حادة، مع تراجع شهية شركات التأمين لتغطية الرحلات عالية المخاطر. وأشارت بيانات S&P Global إلى ارتفاع أقساط مخاطر الحرب الخاصة بالعبور عبر هرمز إلى نطاقات وصلت إلى 7.5 % و 10 % من قيمة هيكل السفينة خلال يوليو، مقابل مستويات تراوحت سابقاً بين 1 % و 3 %.

كما قدرت المنظمة الدولية للتأمين البحري أن شركات التأمين تكبدت مليارات الدولارات نتيجة تغطية المخاطر المرتبطة بتدفقات الطاقة عبر المضيق، فيما تراجعت عمليات عبور السفن بصورة كبيرة مقارنة بمستويات ما قبل الصراع.

وارتفعت كذلك تكاليف استئجار ناقلات النفط العملاقة، مع بلوغ أسعار استئجار ناقلات VLCC مستويات قياسية وصلت إلى نحو 1.2 مليون دولار يومياً، نتيجة اضطراب طرق الشحن وطول الرحلات ونقص الناقلات المتاحة.

المضيق، مقارنة بنحو 17 % قبل الحرب، وهو ما يعكس حجم التكيف اللوجستي الذي طرأ على تجارة النفط في المنطقة.

لكن هذا التحول لا يعني انتهاء المخاطر؛ إذ إن المسارات البديلة لها طاقات محدودة، كما أن زيادة المسافات وارتفاع الطلب على الناقلات والتأمين ترفع التكلفة النهائية للبرميل.

هجمات الناقلات تعيد علاوة المخاطر

في المقابل، يمثل استمرار الهجمات على ناقلات النفط قرب مضيق هرمز العامل الأهم الذي يحول دون عودة السوق إلى حالة طبيعية.

فحتى مع استمرار تدفق الخام، فإن المخاطر الأمنية لا تزال تؤثر في قرارات مالكي السفن وشركات التأمين والمشتريين، خصوصاً مع ارتفاع عدد الحوادث الأمنية في المنطقة خلال الأيام الأخيرة. وترى بريانكا ساشديفا، رئيسة أبحاث السوق لدى فيليب نوبا، أن استمرار تدفق الشحنات لا يمكن اعتباره عودة كاملة إلى الوضع الطبيعي، لأن تكلفة النقل والتأمين واختيار مسارات الشحن والمخاطر الأمنية لا تزال مرتفعة.

وهذا يعني أن السوق النفطية أصبحت أمام معادلة جديدة: البرميل متاح، لكن نقله أصبح أكثر

ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف أمس الثلاثاء، في وقت يواصل فيه السوق موازنة عاملين متناقضين؛ أولهما تحسن تدفقات الخام من منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب قرار مجموعة السبع الإفراج عن كميات من المخزونات النفطية الطارئة، وثانيهما استمرار المخاطر الأمنية المرتبطة بمضيق هرمز وعودة الهجمات على ناقلات النفط، بما يبقي علاوة المخاطر الجيوسياسية حاضرة بقوة في تسعير الخام.

وسجلت العقود الآجلة لخام برنت ارتفاعاً بنحو 27 سنتاً، أو 0.3 %، إلى 100.59 دولار للبرميل، فيما صعدت عقود خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 30 سنتاً، أو 0.3 %، إلى 89.73 دولار.

صمود الأسعار فوق مستوى 100 دولار ويعكس بقاء برنت فوق حاجز 100 دولار قدرة المخاطر الجيوسياسية على موازنة الضغوط النزولية الناتجة عن تحسن الإمدادات. فالسوق لم تعد تواجه، في الوقت الحالي، نقصاً مادياً حاداً في الخام بالدرجة التي كانت متوقعة في ذروة اضطرابات المنطقة، لكن المخاوف المتعلقة بسلامة الناقلات واستمرارية طرق الشحن لا تزال تمنع الأسعار من العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة. وأظهرت بيانات الشحن أن صادرات الخام من المنطقة تجاوزت مستويات ما قبل الحرب في بعض أيام أواخر سبتمبر، وهو ما يشير إلى قدرة المنتجين وشركات النقل على التكيف مع القيود المفروضة على حركة السفن عبر المنطقة.

وبحسب بيانات حديثة، ارتفعت تدفقات الخام من الشرق الأوسط، باستثناء إيران، إلى أكثر من 81 % من مستويات ما قبل الحرب خلال سبتمبر، بينما تمكن المنتجون من استخدام مسارات بديلة وترتيبات لوجستية مختلفة للحفاظ على تدفق جزء كبير من الإمدادات. وتشير بيانات أخرى إلى أن صادرات الخام عبر مضيق هرمز بلغت نحو 16.5 مليون برميل يومياً في سبتمبر، مقارنة بنحو 6 ملايين برميل يومياً في مارس، في ظل توسع المنتجين في استخدام خطوط الأنابيب والتحويلات من سفينة إلى أخرى والمسارات البديلة.

مرونة المنتجين تخفف صدمة هرمز

أحد أبرز التطورات التي غيرت معادلة سوق النفط خلال الأسابيع الأخيرة يتمثل في قدرة دول المنطقة على إعادة تنظيم عمليات التصدير بدلاً من الاعتماد الكامل على المرور التقليدي عبر مضيق هرمز.

فالسعودية والإمارات وغيرهما من المنتجين اتجهوا إلى زيادة استخدام خطوط الأنابيب ومرافق التخزين والموانئ البديلة، كما لجأت شركات الشحن إلى عمليات نقل من سفينة إلى أخرى في مناطق خارج المضيق.

وتعني هذه الإجراءات أن إغلاق أو تقييد حركة السفن في هرمز لا يؤدي بالضرورة إلى توقف فوري وكامل لصادرات الخام، لكنه يجعل عملية إيصال البراميل إلى المشتريين أكثر تعقيداً وتكلفة. وتشير بيانات السوق إلى أن نحو 40 % من الخام الإقليمي أصبح يمر عبر مسارات تتجنب

التوترات الجيوسياسية تبقى النفط في دائرة التقلبات

صادرات النفط عبر مسارات بديلة
ارتفاع حصة الخام الذي يتجنب مضيق هرمز



التسويق الإلكتروني.. صناعة جديدة للأعمال

التكنولوجيا... عصر جديد للأعمال

كتب جورج حبيب

مكافحة من الوسائل التي تتيح للشركات التعريف بمنتجاتها وخدماتها، وبناء علاقات مستمرة مع عملائها، وقياس تفاعلهم وفهم احتياجاتهم بصورة لم تكن متاحة بالأساليب التقليدية. وفي هذا السياق، برز التسويق الإلكتروني كأحد أبرز ملامح الاقتصاد الحديث وأدوات المنافسة في عالم تتسارع فيه التكنولوجيا وتتغير فيه توقعات المستهلكين باستمرار.

ومع اتساع استخدام الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية وتطور المنصات الإلكترونية، انتقلت العلاقة بين الشركات والمستهلكين إلى مرحلة جديدة، أصبح فيها الوصول إلى العميل أسرع وأكثر دقة، فيما بات سلوك المستهلك نفسه أكثر ارتباطاً بالمعلومات المتاحة عبر الفضاء الإلكتروني.

هذا التحول لم يغيّر أدوات التواصل فحسب، بل أوجد منظومة

يشهد العالم تحولاً متسارعاً بفعل التطور التكنولوجي المتواصل، الذي أعاد تشكيل أنماط الحياة والعمل والتجارة، وغيّر بصورة جوهرية الطريقة التي تتواصل بها الشركات مع عملائها والأسواق التي تستهدفها. فلم تعد التكنولوجيا مجرد أدوات مساندة للأعمال، بل أصبحت عنصراً أساسياً في صناعة القرار وتعزيز القدرة على المنافسة والنمو.



لم تعد عملية الوصول إلى الجمهور في البيئة الإلكترونية تعتمد على الإعلان التقليدي وحده، بل أصبحت منظومة متكاملة تتداخل فيها وسائل الإعلان، والمحتوى، والتواصل، والتقنيات الحديثة، إلى جانب أنظمة الدفع والإدارة الإلكترونية. ومع اتساع حضور الأعمال في البيئة الرقمية، بات نجاح المؤسسات مرتبطاً بقدرتها على بناء علاقة مستمرة مع الجمهور، وليس بمجرد عرض المنتجات والخدمات أمامه.

الإعلان.. بوابة الوصول إلى الجمهور

تتعدد الوسائل التي يمكن من خلالها الترويج للمنتجات والخدمات في البيئة الإلكترونية، ويأتي الإعلان عبر المواقع الإلكترونية في مقدمة هذه الوسائل، سواء من خلال شراء المساحات الإعلانية أو الظهور عبر مواقع ومنصات أخرى بهدف جذب الزوار وتحويل جزء منهم إلى عملاء. وتوفر وسائل التواصل الاجتماعي مجالاً أوسع لبناء جمهور حول العلامة التجارية، من خلال المحتوى المكتوب والمرئي، والمعلومات التوضيحية، ومقاطع الفيديو وغيرها من أشكال الاتصال. وتمتاز هذه المنصات بأنها لا تكفي بعرض الرسالة الإعلانية، بل تتيح إقامة حوار مباشر ومستمر مع الجمهور، بما يمنح المؤسسة فرصة أكبر لفهم اهتماماته وتوقعاته والتفاعل معه.

أما التسويق عبر محركات البحث، فبأخذ مسارين رئيسيين؛ الأول يعتمد على الظهور الطبيعي من خلال تحسين الموقع والمحتوى، والثاني يقوم على الإعلانات المدفوعة المرتبطة بكلمات بحث محددة. ويتطلب الظهور الطبيعي جهداً مستمراً لتحسين المحتوى وبناء الموقع والروابط وجودة المعلومات، بينما يعتمد الإعلان المدفوع على شراء مساحات تظهر للمستخدمين عند البحث عن كلمات أو موضوعات محددة.

وتستخدم المؤسسات كذلك البريد الإلكتروني والرسائل النصية للوصول إلى الجمهور، إلا أن فاعلية هذه الوسائل ترتبط بالالتزام بخصوصية المتلقين، والحصول على الموافقات اللازمة، وإتاحة خيار الغاء الاشتراك. كما تمثل العلاقات العامة الإلكترونية وسيلة مهمة للتواصل، من خلال نشر الأخبار والبيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة وعلامتها التجارية عبر وسائل الإعلام والمنصات المتخصصة.

ورغم اختلاف هذه القنوات، يبقى المحتوى عنصراً مشتركاً بينها جميعاً تقريباً، لأنه لا يقتصر على تقديم المنتج أو الخدمة، وإنما يسعى إلى منح الجمهور قيمة فعلية تدفعه إلى التفاعل والاستمرار.

المحتوى

يقوم التسويق بالمحتوى على إنتاج ونشر مواد مفيدة ومرتبطة باهتمامات الجمهور المستهدف، بهدف جذب انتباهه وبناء علاقة طويلة الأمد معه. ويختلف هذا الأسلوب عن الإعلان المباشر في أن الغاية الأساسية ليست دفع المستهلك إلى اتخاذ قرار شراء فوري، وإنما تقديم معلومة أو إجابة أو حل لمشكلة يبحث عن معالجتها.

إلى نموذج يقوم على التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات. والهدف ليس فقط تسريع إنجاز المعاملات، وإنما تحسين الأداء الحكومي وجعله أكثر شفافية وكفاءة وقدرة على توفير الخدمات والمعلومات.

فالنمط التقليدي للإدارة كان يرتبط في كثير من الأحيان بإجراءات روتينية معقدة تستهلك الوقت والجهد، وقد تجعل الوصول إلى بعض الحقوق والخدمات أكثر صعوبة. كما كان التواصل مع الجهات الحكومية يعتمد بدرجة كبيرة على الهاتف أو المراجعة المباشرة، في ظل استخدام محدود للتقنيات الحديثة.

أما الإدارة الإلكترونية، فتسعى إلى إعادة صياغة هذه العلاقة من خلال جعل الخدمة أقرب إلى المستفيد، والمعلومات أكثر سهولة في الوصول، والإجراء أكثر وضوحاً وتنظيماً. ومع استمرار تطور التكنولوجيا، فإن التحول الإلكتروني لا يعود مجرد خيار لتحسين الأداء، بل يصبح جزءاً أساسياً من قدرة المؤسسات والأعمال والجهات الحكومية على مواكبة التغيرات، ورفع كفاءة خدماتها، وتعزيز ثقة الجمهور بها.

وفي النهاية، فإن التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني والإدارة الإلكترونية ليست مسارات منفصلة، بل حلقات مترابطة ضمن تحول اقتصادي وإداري أوسع. فالإعلان يجذب الانتباه، والمحتوى يبني المعرفة والثقة، ووسائل الدفع توفر إمكانية إتمام المعاملة، بينما تضمن الإدارة الإلكترونية تنظيم العمليات والخدمات التي تقف خلف هذه المنظومة.

ومن هنا تتشكل البيئة الإلكترونية الحديثة باعتبارها منظومة متكاملة لا تقوم على التكنولوجيا وحدها، وإنما على حسن استخدامها في بناء الثقة، وتسهيل الوصول، وتحسين الخدمة، وتحقيق قيمة حقيقية ومستدامة للأعمال والجمهور على حد سواء.

التخطيط والتوجيه والمتابعة والتحكم في الموارد والمشروعات والأعمال، بما يساعد المؤسسات على تحقيق أهدافها بصورة أكثر كفاءة وتنظيماً.

وبهذا المعنى، تمثل الإدارة الإلكترونية خروجاً تدريجياً من أساليب الإدارة التقليدية القائمة على الأوراق والحضور الشخصي، نحو نموذج يعتمد على التكنولوجيا في تقديم الخدمات وإنجاز المعاملات.

الخدمات الحكومية.. التكنولوجيا تعيد تشكيل العلاقة مع المستفيد

يمتد مفهوم الإدارة الإلكترونية كذلك إلى الخدمات الحكومية والمحلية، حيث تتيح تطبيقات الإنترنت وتقنيات المعلومات دعم حصول المواطنين والمستفيدين على الخدمات العامة، إلى جانب تقديم الخدمات لقطاع الأعمال والجهات الحكومية المختلفة بدرجة أعلى من الكفاءة والشفافية.

وتتكون منظومة الحكومة المحلية الإلكترونية من مستويات متعددة، تشمل البلديات والولايات وغيرها من الجهات الإدارية، ويمكن ربط هذه الجهات إلكترونياً لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات عبر مواقعها ومنصاتهما، مثل الدفع الإلكتروني، وتقديم المعلومات، واستقبال الشكاوى، وتوفير وثائق الحالة المدنية، وغيرها من الخدمات التي كانت تتطلب في السابق الحضور الشخصي إلى مقر الجهة المختصة.

وتشارك وسائل الإعلام الإلكترونية أيضاً في هذه المنظومة، من خلال نقل المعلومات والتعريف بالخدمات وإيصالتها إلى الجمهور، بما يعزز قدرة المؤسسات على الشفافية وتوسيع نطاق المشاركة من خلال إتاحة المعلومات والخدمات عبر بوابات إلكترونية موحدة.

ولا تتوقف الإدارة الإلكترونية عند تقديم الخدمات، بل يمكن استخدامها في

ومن هنا برز مفهوم الإدارة الإلكترونية باعتباره أحد أهم مظاهر التحول الإداري في العصر الحديث.

وتقوم الإدارة الإلكترونية بصورة أساسية على توظيف تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة لتسهيل العمل الإداري وتقديم الخدمات، والحد من الإجراءات الورقية والبيروقراطية التي تستهلك الوقت والجهد. وهي لا تعني مجرد تحويل المستندات الورقية إلى ملفات إلكترونية، بل تمثل انتقالاً أوسع نحو إعادة تنظيم الإجراءات والخدمات وفق منظومة تعتمد على التكنولوجيا.

كما يمكن النظر إلى الإدارة الإلكترونية باعتبارها مدخلاً متكاملاً لاستثمار الوقت والجهد والموارد والمساحة، وتحسين مستوى الخدمة ورفع درجة رضا المستفيدين. فهي تسعى إلى تحويل الإجراءات التقليدية إلى عمليات إلكترونية منظمة يمكن تنفيذها وفق خطوات محددة ومتربطة.

ومن أبرز نتائج هذا التحول إمكانية إنجاز المعاملات الإدارية والحصول على الخدمات العامة عبر شبكة الإنترنت، من دون اضطرار المستفيد إلى الانتقال شخصياً إلى مقر الإدارة. وهذا التحول يختصر الوقت والجهد، ويقلل من الاعتماد على المعاملات الورقية، كما يرفع كفاءة استخدام الموارد.

وتعتمد الإدارة الإلكترونية كذلك على وسائل اتصال وتكنولوجيا معلومات متنوعة في إدارة الخدمات العامة وتعزيز التواصل مع طالبي الخدمة، بما يتيح لهم الوصول إلى الخدمات من خلال قنوات إلكترونية أكثر سهولة ومرونة.

كما يمكن أن تسهم هذه المنظومة في تعزيز الشفافية وتوسيع نطاق المشاركة من خلال إتاحة المعلومات والخدمات عبر بوابات إلكترونية موحدة.

ولا تتوقف الإدارة الإلكترونية عند تقديم الخدمات، بل يمكن استخدامها في

الإلكتروني من دون توفير وسائل دفع إلكترونية موثوقة وأمنة، إذ تمثل عملية تحويل الأموال إحدى أكثر النقاط حساسية في أي معاملة تجارية تتم عبر الإنترنت.

ويأتي الدفع بواسطة بطاقات الائتمان عبر الإنترنت في مقدمة أشكال السداد المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، إلا أن التعامل المالي عبر الشبكة يفرض تحديات تتعلق بأمن المعلومات وحماية البيانات وطمأنة المستخدم إلى سلامة أمواله.

ولهذا اتجهت المؤسسات إلى تطوير واستخدام برمجيات وتقنيات متخصصة لتأمين عمليات السداد الإلكتروني، وتعزيز ثقة المستخدمين بها، ومن بين النماذج التي ظهرت في هذا المجال أنظمة صممت لتوفير مستويات أعلى من الحماية للمعاملات الإلكترونية، بما يساعد على الحد من المخاطر المرتبطة بعمليات الدفع عبر الإنترنت.

الإدارة الإلكترونية.. انتقال من الورق إلى منظومة رقمية

لم يقتصر أثر التكنولوجيا الحديثة على التسويق والبيع والدفع، بل امتد إلى الإدارة نفسها، التي شهدت خلال العقود الأخيرة تحولاً كبيراً في أساليب العمل وتنظيم الخدمات.

وقد فرضت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المؤسسات والإدارات إعادة النظر في أساليبها التقليدية، وتطوير هيكلها وإجراءاتها بما يتلاءم مع المتغيرات المحيطة بها.

يمكن أن يأتي المحتوى في أشكال متعددة، فقد يكون تعليمياً أو معلوماتياً أو ترفيهياً، ويقدم في صورة مقالات أو مقاطع فيديو أو صور أو رسوم توضيحية أو مواد صوتية أو أدلة متخصصة. وكلما كان المحتوى أكثر ارتباطاً باهتمامات الجمهور واحتياجاته، زادت فرص وصوله إلى الأشخاص الذين يبحثون عنه بالفعل. وتكمن قوة هذا الأسلوب في أن الجمهور قد يصل إلى المحتوى بإرادته، بدلاً من أن يشعر بأنه أمام إعلان يحاول تجاوزه.

ومع استمرار المؤسسة في تقديم مواد مفيدة ومتجددة، يمكن أن تنتقل العلاقة مع الجمهور من مجرد التعرف على المنتج إلى بناء الثقة والاهتمام ثم الولاء.

ولهذا اكتسب التسويق بالمحتوى مكانة متقدمة في الاستراتيجيات الحديثة، لأنه يجمع بين المعرفة والتواصل والترويج في مسار واحد. فالمؤسسة التي تقدم محتوى ذا قيمة لا تكفي ببيع منتجاتها، وإنما تعمل على ترسيخ صورتها كمصدر للمعلومة والثقة في المجال الذي تنشط فيه.

ومن هنا، فإن نجاح التجارة والتسويق الإلكتروني لا يرتبط بمجرد امتلاك موقع إلكتروني أو حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي، بل يحتاج إلى استراتيجية متكاملة تبدأ بفهم الجمهور واحتياجاته، ثم اختيار القنوات المناسبة، وإنتاج محتوى ذي قيمة، وقياس النتائج وتحسين الأداء بصورة مستمرة.

ومع تغير سلوك المستهلك واتساع الاعتماد على البيئة الإلكترونية، أصبحت القدرة على الجمع بين التكنولوجيا والمحتوى والثقة عاملاً حاسماً في بناء الأعمال وتعزيز قدرتها على الاستمرار والمنافسة.

الثقة.. الأساس في وسائل الدفع الإلكترونية

لا تكتمل منظومة التجارة والتسويق

شبكات تصنع بيئة الأعمال الجديدة

المعلومات وربط المنظمة ببعض الأطراف في بيئة أعمالها. ويتطلب الدخول إليها عادة وسائل تحقق مثل كلمات المرور، لأنها لا تستهدف الجمهور العام، وإنما تخدم أطرافاً من خارج المؤسسة، مثل المجهزين والزبائن وأصحاب الأسهم والمجموعات المؤثرة.

ومع ظهور تقنيات متطورة في مجالات الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا الرقمية، شهدت بيئة الأعمال تحولاً سريعاً شمل الإنترنت والمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب اللافتات والشاشات الرقمية التي انتشرت بصورة واسعة خلال السنوات الأخيرة.

ووضعت هذه التطورات المؤسسات أمام تحديات جديدة، لم يعد جوهرها امتلاك التكنولوجيا فقط، وإنما كيفية استخدامها

المعلومات وربط المنظمة ببعض الأطراف في بيئة أعمالها. ويتطلب الدخول إليها عادة وسائل تحقق مثل كلمات المرور، لأنها لا تستهدف الجمهور العام، وإنما تخدم أطرافاً من خارج المؤسسة، مثل المجهزين والزبائن وأصحاب الأسهم والمجموعات المؤثرة.

ومع ظهور تقنيات متطورة في مجالات الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا الرقمية، شهدت بيئة الأعمال تحولاً سريعاً شمل الإنترنت والمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب اللافتات والشاشات الرقمية التي انتشرت بصورة واسعة خلال السنوات الأخيرة.

ووضعت هذه التطورات المؤسسات أمام تحديات جديدة، لم يعد جوهرها امتلاك التكنولوجيا فقط، وإنما كيفية استخدامها

الإنترنت: شبكة عالمية ضخمة تضم عدداً هائلاً من شبكات الحاسب المنتشرة في أنحاء العالم، وترتبط فيما بينها عبر بروتوكول الإنترنت لتبادل المعلومات والبيانات. وتمثل الشبكة العنكبوتية العالمية الجزء الأبرز من منظومة الإنترنت، بما توفره من مواقع وخدمات ومصادر متنوعة للمعلومات.

الإنترنت: شبكة داخلية خاصة بالمؤسسة، تُصمم لتلبية احتياجات العاملين من المعلومات وتسهيل تبادل البيانات المتعلقة بالعمليات والأنشطة المختلفة. ويمكن تشغيلها داخل مقر الشركة أو فروعها، مع قصر الوصول إليها على العاملين والمستخدمين المصرح لهم، وعدم إتاحتها للأشخاص من خارج المؤسسة. الإكسترا: شبكة خاصة تمتد خارج حدود المؤسسة لتلبية احتياجات جهات محددة من

الإدارة الذكية تتجاوز الإجراءات الورقية التقليدية

المنصات الحديثة تعيد رسم خريطة التعاملات الاقتصادية

الدفع الإلكتروني يختصر المسافة بين العرض والشراء

موديز: ضبط الإنفاق والانضباط المالي يدعمان التصنيف الائتماني للسعودية



قالت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني إن البيان التمهيدي للميزانية السعودية يؤكد التزام الحكومة بضبط الإنفاق، مشيرة إلى أن الإدارة المالية الحصيفة للمملكة تظل عاملاً أساسياً في قرارات الإنفاق والاقتراض ودعم الجدارة الائتمانية.

وأوضحت الوكالة أن اتساع العجز خلال العام الجاري يعود إلى زيادة الإنفاق وليس إلى تراجع الإيرادات، فيما تتوقع استمرار التعافي المالي بصورة تدريجية رغم التحديات الجيوسياسية الراهنة. وأكدت «موديز» أن نقاط القوة المالية الراسخة للمملكة تواصل دعم تقييمها الائتماني، وفي مقدمتها الملاءة المالية، والانضباط في إدارة المالية العامة، والاحتياطيات المتاحة، والقدرة القوية على الوصول إلى أسواق رأس المال.

وأضافت أن سجل الحكومة في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق والمشاريع عند الحاجة، إلى جانب إعادة توجيه استثمارات رؤية 2030 نحو المشاريع الأعلى عائداً، من شأنه المساعدة في الحفاظ على الحيز المالي ودعم أهداف التنوع الاقتصادي. وأكدت «موديز» أن اتساع العجز على المدى القريب لا يغير بمفرده تقييمها الأساسي للسعودية. وقال الدكتور عبدالإله الرشيد، وكيل

الاسمي، وهو مستوى مستدام، فيما تغطي الإيرادات غير النفطية نحو 36 % من إجمالي النفقات خلال النصف الأول من عام 2026. وأوضح أن الأنشطة غير النفطية نمت بنحو 1.8 % خلال النصف الأول من 2026، رغم الظروف الجيوسياسية، لترتفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 57.3 %، وهو مستوى وصفه بأنه يقارب المستويات التاريخية.

وزارة المالية السعودية للسياسات المالية الكلية، إن الاقتصاد السعودي يتمتع بقدرة أكبر على الصمود والمرونة في مواجهة الصدمات، مدعوماً بالخطط المالي طويل المدى وتنوع مصادر التمويل، مشيراً إلى توقعات بنمو الاقتصاد الحقيقي 12.8 % في عام 2027، وبمتوسط 7.5 % على المدى المتوسط. وأضاف أن الدين العام للمملكة يبلغ 33.8 % من الناتج المحلي الإجمالي

معلومة ورقم

2.3

مليار دولار

تعزز شركة خدمات النقل الذكي أوبر تكنولوجيا الاستحواذ على شركة خدمات تقديم الطعام إيز- كيتز مقابل 2.3 مليار دولار تسدد نقدا، مما يعزز قدرة خدمة توصيل الطعام أوبر إيتس التابعة لشركة أوبر تكنولوجيا، على الوصول إلى قاعدة عملاء أوسع من الشركات.

«بنك التسويات»: الديون المرتفعة قد تعقد تدخلات البنوك المركزية في الأزمات

حذر رئيس «بنك التسويات الدولية» بابلو هرنانديز دي كوس من أن ارتفاع مستويات الدين العام وتغيرات هيكلية في الأسواق المالية قد تجعل مهمة البنوك المركزية أكثر تعقيداً وإثارة للجدل عند التعامل مع الأزمات المالية المقبلة، رغم بقاء هذه المؤسسات في صميم جهود احتواء اضطرابات الأسواق. وقال دي كوس، في كلمة ألقاها في فيينا، إن الأزمات التي شهدتها العالم خلال العقدين الماضيين أظهرت أهمية سرعة تدخل البنوك المركزية لاحتواء

اضطرابات الأسواق، لكن الظروف التي ستواجهها الأزمات المقبلة تتغير سريعاً. وأشار إلى أن مستويات الدين العام تقترب في اقتصادات عدة من أعلى مستوياتها منذ الحرب العالمية الثانية، في حين لا تزال العجزات المالية الكبيرة، ومن المتوقع استمرار الضغوط على المالية العامة. وقد يجعل ذلك من الأصعب على البنوك المركزية التمييز بين اضطرابات السوق التي تستدعي التدخل والمخاوف المشروعة للمستثمرين بشأن أوضاع المالية العامة.

دردشة اقتصادية

للمرة الأولى منذ 3 أشهر بعد خسارة تجاوزت 600 مليار دولار

إيلون ماسك يستعيد لقب أول تريليونير في التاريخ

أسهم «سبيس إكس» ارتفعت 13 % منذ بداية أكتوبر.. و «تسلا» 6.7 % مع تجدد التفاؤل بالشركتين

التحتية اللازمة له، وهو ما ينعكس على تقييمات شركات ماسك المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهذه التقنية. وتستفيد «سبيس إكس» من هذا الاتجاه من خلال التطبيقات المحتملة للذكاء الاصطناعي في إدارة الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية والعمليات التشغيلية، بينما تراهن «تسلا» على الذكاء الاصطناعي في مجالات القيادة الذاتية والروبوتات والأتمتة.

ومن هنا، فإن ارتفاع ثروة ماسك لا يعكس فقط أداء أسهم شركتين، بل يعكس أيضاً رهان المستثمرين على مجموعة من التقنيات المستقبلية التي ترتبط بإمبراطورياته التجارية.

ثروة ضخمة مرتبطة بسوق شديد التقلب

تكشف عودة ماسك إلى نادي التريلين دولار عن مفارقة مهمة في عالم الثروات الحديثة؛ فالثروة يمكن أن تنمو بعشرات المليارات خلال ساعات من دون تدفقات نقدية ماثلة إلى الحسابات الشخصية. ويعود ذلك إلى أن تقييم الثروات يعتمد بدرجة كبيرة على القيمة السوقية للأصول المملوكة. ومع امتلاك ماسك حصصاً ضخمة في شركات ذات تقييمات مرتفعة، فإن تحرك الأسهم بنسبة محدودة يمكن أن ينتج عنه تغير هائل في صافي ثروته. ولهذا السبب، فإن مستوى 1.04 تريليون دولار يمثل في الأساس قيمة تقديرية لحصصه وأصوله وفق أسعار وتقييمات السوق، وليس مبلغاً نقدياً متاحاً له بالكامل.



نظراً إلى حجم حصته في الشركة.

الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل ثروة ماسك

ولا يمكن فصل الارتفاع الأخير في ثروة ماسك عن الموجة الاستثمارية الأوسع المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. فالمستثمرون باتوا يمنحون قيمة متزايدة للشركات التي تمتلك قدرة على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي أو توفير البنية

ويأتي ذلك في وقت تواجه فيه الشركة تحديات مرتبطة بالمنافسة العالمية في سوق السيارات الكهربائية، وتغيرات الطلب، وضغوط الأسعار، إضافة إلى تركيز المستثمرين المتزايد على قدرة «تسلا» على تحقيق نمو يتجاوز نشاط السيارات التقليدية.

ومع ذلك، فإن تحسن أرقام المبيعات ساعد على تعزيز ثقة السوق بالسهم، ما انعكس بصورة مباشرة على ثروة ماسك

مبيعات الربع الثالث فاقت التوقعات. وتمثل حصة ماسك في «سبيس إكس» و«تسلا» أكثر من 98 % من صافي ثروته، وفق مؤشر الثروة التابع لـ«بلومبيرغ».

«تسلا» تضيف قوة جديدة

في المقابل، حصلت «تسلا» على دفعة إيجابية بعد إعلانها مبيعات الربع الثالث فاقت توقعات السوق خلال الأسبوع الماضي.

قفزت ثروة أغنى شخص في العالم 65 مليار دولار إلى 1.04 تريليون دولار، وفق مؤشر «بلومبرغ للمليارديرات»، مع ارتفاع قيمة حصصه في «سبيس إكس» و«تسلا». وارتفعت أسهم «سبيس إكس» 13 % منذ بداية أكتوبر، بينما صعدت «تسلا» 6.7 %.

ويمثل ذلك المرة الأولى منذ ثلاثة أشهر التي تتطلب فيها ثروة قطب التكنولوجيا البالغ من العمر 55 عاماً 13 رقماً.

وكان ماسك قد أصبح أول تريليونير في العالم في يونيو عندما قفزت قيمة «سبيس إكس» في أعقاب طرحها العام الأولي القياسي، لكنه سرعان ما فقد هذا اللقب مع تراجع الأسهم لاحقاً بسبب المخاوف بشأن التقييم المرتفع للغاية للشركة.

وبحلول أواخر يوليو، تجاوز انخفاض ثروة ماسك بأكثر من 600 مليار دولار من ذروتها، صافي ثروة أي شخص سبق أن ظهر على قائمة «بلومبيرغ» لأغنى 500 شخص في العالم، باستثناء ماسك نفسه.

وجاءت المكاسب الأخيرة مدفوعة بتجدد التفاؤل بشأن الشركتين. وقال محللون في «مورغان ستانلي» يوم الاثنين، إن «سبيس إكس» تمثل إحدى أرخص الطرق للاستفادة من «الخيارات القوية» التي يوفرها قطاعا الفضاء والذكاء، ما أضاف زخماً إلى موجة صعود استعادت خلالها أسهم شركة الفضاء والذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل الاجتماعي 58 % من أدنى مستوى سجلته في أغسطس. وفي الأسبوع الماضي، أعلنت «تسلا»

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com